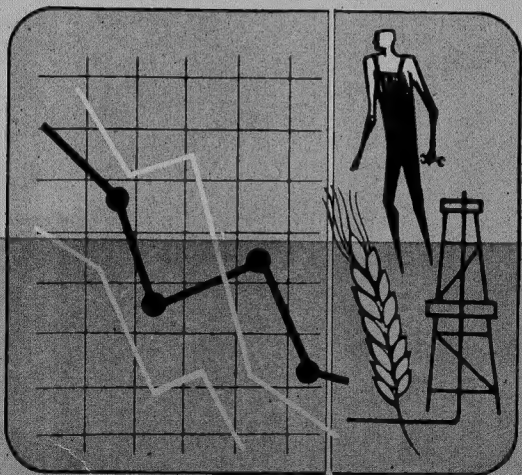


مستقبل  
التنمية  
والتعاون  
الاقتصادي  
العربي



كتاب الساعة

د. مجدي حفي







كتاب الساعة

مستقبل  
النمىة  
والتعاون  
الاقتصادى  
العرب

---

د. مَجْدى حَفَنِى

---



المؤسسة المصرية للدراسات والبحوث

١٩٧٥



## تقديم

هذه الدراسة .. تعتبر تطبيقاً عملياً للدراسات الخاصة بعلم المستقبل Prospects وهي محاولة في اتجاه وضع إطار استراتيجي واضح ومحدد للتعاون الاقتصادي العربي من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ .

وفي الدراسة .. اجابة على السؤال كيف نتحرك لمزيد من التعاون والتقارب والتنسيق العربي في ضوء الظروف الدولية والعربية الراهنة ؟ ماهو الممكن الآن ؟ وماهو الممكن في المستقبل ؟ انها وجهة نظر ورؤية علمية في كيفية تحقيق الوحدة العربية - كهدف آخر - من خلال خلق المصالح الاقتصادية المتشابهة ، التي أثبتت تجربة امم كثيرة انها الاساس المادي لكل وحدة سياسية ناجحة .

ولقد ركزت ورقة اكتوبر ١٩٧٣ على هذا الاتجاه المستقبلي فذكرت : « ... والامر المؤكد والذي يجب أن يتحقق هو أن التعاون الاقتصادي يمكن أن يثمر ويتعاطم رغم اختلاف النظم السياسية والاجتماعية ، وان رفض هذا التعاون باسم القفز الى «الهدف الاسمي» لايفعل اكثر من تعميق التجزئة» .

دكتور مجدى حفى



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## مقدمة

نحن بحاجة الى كل قدراتنا وطاقاتنا لتتحرك لمزيد من التعاون ، والتقارب ، والتنسيق ، والتنمية لكي نهىء فرصا افضل لتحقيق هدف الامة العربية في الوحدة العربية . لكن لكي يحدث هذا نحن بحاجة الى وجهة نظر وايمان ورؤية واعية نتفق عليها ونتحرك بمقتضاها .

ان الظروف الجديدة التى يمر بها المجتمع العربى - خاصة التى تربتت على حرب أكتوبر ١٩٧٣ - تعتم علينا أن نتحرك فى هذا الاتجاه . فاهم ما يميز العالم من ظواهر الآن هو تعاظم واستفحال المشكلات والأزمات الاقتصادية الدولية ومنها التضخم الذى أصبح ظاهرة عامة ، وخطر انتشار المجاعات ، والارتفاع المفاجيء والمستمر فى اسعار موارد الطاقة وكذلك اضطراب النظام النقدى العالمى .. ولاشك أن هذه الظواهر تؤثر - بطريق مباشر وغير مباشر - فى المجتمع العربى ، وتنبئ بتحولات جوهرية فى العلاقات الدولية تحدد - للمجتمع الدولى والعربى .. -

مضمارا جديدا في تفاعلاته بل وقواعد سلوكه . بل ان الظروف الجديدة جعلت كثيرا من المنطلقات الاساسية في فهم التطورات الدولية والعربية .. منطلقات بالية (١) .

والسؤال الآن كيف نتحرك لمزيد من التعاون والتقارب والتنسيق العربي في ضوء الظروف الدولية والعربية الراهنة ؟ لقد حدث تبدل في مراكز القوة المالية في العالم ... Financial Power واصبحت دول عربية بترولية صغيرة ومستقلة ونامية تملك بل وتسيطر في نفس الوقت على « فوائض أموال » ضخمة (٢) ، ودخل العرب كطرف رئيسي في الصراع الدولي كنتيجة لانتصارات اكتوبر ١٩٧٣ واستخدام سلاح البترول في المواجهة الشاملة التي ما تزال مستمرة مع اسرائيل . واصبحوا القوة السادسة في العالم .

في ضوء ذلك لابد من التفكير في الاستغلال الأمثل لهذه الظروف والامكانيات ونسأل ماذا تتيح لنا الظروف الجديدة حتى يمكن التغلب على المشاكل التي تواجه الأمة العربية على طريق التحرير والتنمية والتعاون والتكامل والوحدة ... ؟ وكيف نستفيد من الفوائض العربية ( أموال .. بشر .. اراض صالحة للزراعة .. مواد خام .. طاقة .. ) في حل مشاكل التخلف .

ان هذا البحث هو وجهة نظر أو تصور .. في اتجاه تحديد

---

(١) أنظر الأستاذ جميل مطر ؛ « صنع قرار ٦ أكتوبر » ، دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية لحرب أكتوبر ؛ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، يناير ١٩٧٤ ، ص ٣٠ .

(٢) ارتفعت إيرادات الدول العربية المنتجة للبترول ( الست ) - نتيجة لارتفاع أسعار البترول من ٣٠ مليون دولار الى ١٥٠ مليون دولار في اليوم ؛ مقال نشر في جريدة الأهرام للاستاذ صلاح منتصر في ١٠/٢٥/١٩٧٤ تحت عنوان « حرب البترول الأولى الى أين ؟ » .



كيف نتحرك في مواجهة مشاكل التنمية والتكامل في الوطن العربي؟  
والمواجهة تقتضى معرفة أعمق بالظاهرة -موضع البحث والعوامل  
المسببة لحدوثها ثم اختبار هذه العوامل لتحديد ماهو السبب  
الرئيسى وماعى الأسباب المترتبة ؟ وفى كل مشكلة هناك سبب  
رئيسى واحد يؤدى الى سلسلة من المشاكل والتعقيدات ، ومن  
المهم أن نعرف ماهو السبب الرئيسى أولا الذى بعلاجه يمكن أن  
يؤدى الى علاج بقية الأسباب المترتبة ؟ .

فلايكفى - فى اعتقادنا - أن نشعر بحاجتنا للحركة للخروج  
من أزمة أو مشكلة بل لابد من الاستعانة بالطريقة العملية -  
كأسلوب بحث ، وطريقة تفكير - لمواجهة مشاكل التنمية والتعاون  
والتكامل الاقتصادى العربى .

ثم ان المواجهة تقتضى ايضا ايجاد تصور عربى واضح ومحدد  
عن كيفية استخدام عناصر القوة الاقتصادية العربية المختلفة  
لتحقيق أهداف الأمة العربية فى التنمية والتكامل .

ويتضمن هذا التصور قسمين رئيسيين :

**أولا : تقدير المشكلة :** أى دراسة لظاهرة التعاون الاقتصادى  
فى جوانبها المختلفة بهدف تقييمها ومعرفة العوامل المختلفة المسببة  
لظاهرة ضعف علاقات التعاون وتحديد السبب الرئيسى والأسباب  
المترتبة . ثم دراسة لظاهرة التخلف فى الوطن العربى وأسبابها ،  
وتحديد اتجاهات للتنمية فى المستقبل .

**ثانيا : تصور كيفية استخدام عناصر القوة الاقتصادية  
العربية المختلفة فى عملية التنمية والتكامل الاقتصادى العربى :**  
فنتطرح على ضوء معطيات المشكلة وعناصرها - السابق تقديرها  
فى البند أولا - الأهداف التى تعبر عن الاحتياجات فى الأجل الطويل

والقصير معا ، السياسات الممكنة التى تحقق هذه الاهداف ثم  
الاطار التنظيمى المناسب لتحقيق هذا المشروع .

وكان لابد من ان نلمس المستقبل Prospects بدراسة  
العوامل المختلفة المساعدة والمعوقة لبلوغ اهداف المشروع بهدف  
بحث امكانية تحييد او ازالة العوامل المعوقة لتكوين شروط أو  
ظروف أكثر مناسبة حتى يمكن أن تقوم العوامل المساعدة  
Supportive بدورها فى تدعيم الوصول للهدف وبذلك  
نضمن فرص نجاح فى تنفيذ المشروع ، مع الأخذ فى الاعتبار التنبؤ  
بعوامل عدم التوقع Uncertainties .

ان ابرز ما فى دروس المواجهة الشاملة التى تمت - وما تزال -  
بين العرب واسرائيل فى أكتوبر ١٩٧٣ هو استخدام المعالجة العلمية  
التي تعتمد على التخطيط المنظم وتوفير المعلومات والحقائق  
اللازمة وتوفير البدائل والوان الاختيار فى فرض واقع جديد يعبر  
عن انتصارات فى عديد من المجالات على العدو الصهيونى . لقد  
أحسن العرب استخدام عناصر الموقف - الدولى والمحلى - بما  
فيه من قوة وضعف لأول مرة فى تاريخهم الحديث ، وقدمت  
معارك أكتوبر المجيد درسا هاما فى كيفية مواجهة الواقع من خلال  
مفاهيم متطورة وشاملة ، واطار استراتيجى واضح محدد .

ولقد دعا الرئيس الجزائرى هوارى بومدين (١) فى حديث أدلى  
به مؤخرا الى التنبيه الى اهمية هذا الموضوع فذكر :

---

(١) حديث بين الأستاذ لطفى الخولى والرئيس بومدين تحت عنوان « مكنا

يتكلم بومدين ٠٠ » نشر ١٩٧٤/١٠/١٩ بجريدة الاهرام .

« انى أنادى بضرورة عقد مؤتمر قمة غير تقليدى،  
يتصدى لمناقشة قضية واحدة هى وضع برنامج على  
اساس علمى ورؤية واقعية لنقاط القوة والضعف من  
أجل البناء المشترك والمتكامل للوطن العربى ككل . . .  
ان كل جهودنا من مسئولين وسياسيين وخبراء  
اقتصاديين وعلماء وفنيين يجب ان تسخر دون ابطاء  
ويدون عقد اقليمية فى هذا الاتجاه . . »

ونأمل بهذا البحث أن نقدم وجهة نظر ورؤية علمية فى هذا  
الاتجاه .

والله ولى التوفيق



الباب الأول

---

تقديم مشكلة التعاون الاقتصادي  
والتنمية في الوطن العربي

---

القسم الأول : تقدير مشكلة التعاون الإقتصادي العربي

---

القسم الثاني : تقدير مشكلة التنمية الإقتصادية والاجتماعية

---

القسم الثالث : اتجاهات التنمية في المستقبل

---

القسم الرابع : تقييم ، الدروس المستفادة

---

## ❁ مقفمة :

### أهمية ربط التكامل أو التعاون .. بالتنمية :

تعتبر التنمية والتكامل عمليات تاريخية Historical Processes تظهر نتائجها على مدى طويل - رثؤثر التنمية فى التكامل والعكس بالعكس، فزيادة معدل النمو الاقتصادى وتطور القوى المنتجة اقتصاديا واجتماعيا يزيد من الوعى والنضج الاجتماعى فى اتجاه الوحدة والتكامل وكذلك زيادة اجراءات التعاون والتقارب والتنسيق ومختلف صور التكامل تؤدى الى الاسراع بمعدلات التنمية فى دول التكامل . فالارتباط بين التنمية والتكامل رقيق وكامل .

ولو فطنت الدول المتقدمة - راسمالية واشتراكية - الى هذه العلاقة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، واصبحت اجراءات التعاون بينها بمثابة عوامل دافعة للنمو الاقتصادى والاجتماعى ... Development Factors : واصبحت هذه الاجراءات بصورها المختلفة وسيلة لتقريب مستويات النمو بين دول التكامل .

والأمر بالنسبة للدول النامية أكثر أهمية - حيث المستوى المنخفض نسبيا للتطور الاقتصادى والاجتماعى - مما يدعو هذه الدول الى تنسيق جهودها للقضاء على النخف ، وتقريب مستويات النمو بين بلاد المجموعة أو الدول التى تسعى للتكامل . فتصبح صور التقارب والتعاون مطلوب منها المساهمة بصورة عملية فى رفع معدلات النمو الاقتصادى وكذلك احداث تغييرات هيكلية فى اقتصاديات هذه البلاد .

ويستدعى ذلك أن تنتقل صور التعاون من الأساليب السلبية التى تتضمن فقط ازالة القيود على انتقال السلع والخدمات الى أساليب أكثر ايجابية تتضمن التعاون فى مجال الانتاج تسمح بتحقيق معدلات النمو المنشودة أو احداث التغييرات الهيكلية المطلوبة .

وهناك حقيقة يجب التاكيد عليها أن صور التعاون والاندماج المختلفة تقترن بسياسات تدخلية من جانب الدولة حتى فى الدول الرأسمالية (١) . فالتكامل يثير مشاكل اقتصادية عديدة اذا ترك أمر تحقيقه لقوى السوق بل قد يؤدى الى تعديل هيكل الاقتصاديات المندمجة على نحو قد يضر البعض فيها ، وبالنسبة للدول النامية قد يكون التكامل عاملا معوقا للتنمية اذا لم يحدث تنسيق للخطط القومية والانتاج بين دول المجموعة المتكاملة فشرط ضرورى من شروط تحقيق التكامل هو اتباع سياسات تدخلية تظهر فى صورة اتفاقات بين الدول .

---

(١) تضمنت معاهدة روما الخاصة بالتكامل الأوروبى ، ومعاهدة مانتيفيدو الخاصة بصورة من صور التكامل فى أمريكا اللاتينية لنصوص تتعلق بتنسيق السياسات الاقتصادية للدول المندمجة وكذلك ضمان اعطاء فرصة متساوية للدول المذكورة .



وقبل أن نبدأ في عرض المشكلة لابد أن نوضح أن مفهوم عملية التكامل - كمقبولة اجتماعية . . Category - ينصرف في ذهننا الى أنها تشتمل على عمليات التنسيق والتعاون ثم التوحيد أو الاندماج Unification السياسي ، والاقتصادي والثقافي . . الخ . . بين نظامين اجتماعيين - أو أكثر - بحيث يتطوران بشكل معين لتحقيق وحدتهما في لحظة تاريخية معينة ، بمعنى آخر تفسر التطور السياسي على أساس أن المجتمع القومي في تطوراتهِ المتعاقبة لا يقبل التعدد وإنما يسعى الى الوحدة على أنها الصورة الوحيدة للتعبير الحقيقي في مختلف أجزاء الجسد السياسي والاجتماعي ولتحقيق التوازن بينهما (١) .

في ضوء هذا التعريب للعملية التكاملية يمكن أن نوضح

- أن التكامل هو عملية اجتماعية وتاريخية تتضمن احتكاك عناصر وأبنية اجتماعية مختلفة بعضها ببعض بهدف التنسيق بينها أو دمجها في التحليل الأخير ، لذلك لابد أن يتبع المنهج الذي يسمح للتفاعلات الاجتماعية بأن تأخذ مداها عبر مرحلة تاريخية قد تطول وقد تقصر بحسب درجة الاتفاق والاختلاف بين الأبنية الاجتماعية واطار عملية التكامل .

- أن التكامل عملية موضوعية أي تؤدي الى تغييرات هيكلية عميقة الجذور في الاقتصاد القومي وتخلق نسبا جديدة اقتصادية وتساعد على التقارب وإزالة فجوات النمو بين البلدين ويتربط عليها كنتيجة نهائية رفع انتاجية العمل .

- أن التكامل عملية ديناميكية بمعنى أنها متعددة الاشكال تتدرج من التنسيق الى التعاون والتكامل والاندماج ، بمعنى

---

(١) انظر الدكتور علي الدين هلال ؛ مقال نشر بمجلة الطلبة ، العدد الخامس

مايو ١٩٧٤ تحت عنوان « الوحدة العربية ومنهج البحث الاجتماعي » ؛ ص ٢٠ .

آخر تتضمن جوانب متعددة فقد تبدأ بأبسطها وأكثرها بدائية  
مثلا اتفاقيات التنسيق التجارى والثقافى والسياسى والعسكرى  
والدبلوماسى وتسهيل الزيارات بين بلدين - او أكثر - ثم بدء  
عملية التكامل اى « دمج بعض القطاعات والاينية فى البلدين  
بعضهما مع بعض » .

والتكامل الاقتصادى كما عبر عنه . Prof. Tinbergen  
فى كتابه *Economic integration International* (١) يشتمل  
على معنى سلبى يتعلق بتحرير التجارة بين دول التكامل  
بازالة القيود على التجارة فى السلع والخدمات ، ومعنى ايجابى  
ديناميكى يتعلق باتخاذ اجراءات او قرارات خاصة بزيادة معدل  
النمو الاقتصادى للمجموعة ككل او لكل دولة على حدة - اى  
قرارات فى مجالات الانتاج - وتتضمن انتقال رموس الاموال  
وعوامل الانتاج (٢) .

والامر يتطلب بالنسبة للوطن العربى ربط اهداف التكامل  
بصوره المختلفة باهداف التنمية فى استراتيجية شاملة موحدة  
- فى ضوء الظروف الدولية والعربية الراهنة - وذلك استفادة  
من التجارب التى سبقتنا اليها اأم كثيرة .

ويمكن أن تؤكد أن التنمية والتكامل فى صوره المخلفة - فى  
الوطن العربى - ليسا هدفين متصارعين *Conflicted* او

---

Tinbergen, I., *International Economic Intergration*, (١)  
Amsterdam, 1965.

(٢) فى رأينا أن استخدام مصطلح التعاون الاقتصادى ذو ملاحية أكثر فى  
الاستخدام العمل وذلك لاتساع مدلوله وأنه يصلح للحالات التى يتم فيها التقارب  
بين دول مختلفة فى الفلسفة الاجتماعية والاقتصادية ، وكذلك تتفاوت فيها درجة  
النمو الاقتصادى .

متضادين بل كلاهما يمكن أن يسير جنباً إلى جنب مع الآخر  
وكلاهما يمكن أن يرفع من مستوى الآخر .

والبحث يشور الآن - على كثير من المستويات العلمية  
والقومية والشعبية - في ما هي درجات التعاون أو التقارب أو  
الاندماج العربى الذى تسمح به المرحلة الحالية من النمو الاقتصادى  
والاجتماعى ؟ ، أو بعبارة أخرى ما هو الممكن ؟ وما هو الممكن فى  
المستقبل ومن أجل هذا كان لابد بداية من وضع تقدير لمشكلتى  
التعاون الاقتصادى ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن  
العربى ، ثم تحديد اتجاهات النمو فى المستقبل . .



## القسم الأول

### تقدير مشكلة التعاون الاقتصادى العربى

لا يجب النظر لمشكلة التعاون الاقتصادى العربى على أنها مشكلة اقتصادية بحتة ، بل يجب أن تأخذ فى الاعتبار العوامل غير الاقتصادية Non Economic أيضا عند تناولها . وبمعنى آخر يجب النظر إليها باعتبارها مشكلة بعناصرها العديدة المتداخلة وقد أوضح ذلك الاقتصادى السويدى .. Myrdal فى كتاب حديث له (١) «There are no economic problems, they are simply problems, and they are complex».

كذلك ذكر S. Andreski قبله أن النظرية الاقتصادية ستظل بناء من صلب مبنى على أسس من رمال build on foundations of sand حتى تأخذ بعين الاعتبار وعلى الأهمية العوامل غير الاقتصادية (الاجتماعية) عند بحث المشكلات الاقتصادية (٢) .

---

Myrdal, G., The Challenge of World poverty, Pelican (١)  
1971, p. 30.

Andreski, S., The African predicament, 1969. (٢)

والنظر الى العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية يتيح فرصة اكبر لتفهم العقبات الحقيقية امام التعاون الاقتصادى ، ونستطيع من خلال ذلك النظر الى مستقبل التنمية والتعاون بشكل افضل ، لذلك سيتضمن هذا البحث التعرض للعوامل المختلفة فى المشكلة سياسية واقتصادية واجتماعية وعلاقتها بعضها ببعض ، وتحديد العامل الرئيسى والعوامل المترتبة وذلك بهدف بحث درجات التعاون أو التقارب أو الاندماج العربى الذى تسمح به المرحلة الحالية من النمو الاقتصادى والاجتماعى .

ورغم الصعوبات التى تواجه الباحث عند عمل تقييم لتجربة التعاون الاقتصادى العربى بسبب ضعف البيانات والاحصاءات والدراسات الخاصة بها ، وانها لم تكن نتيجة تخطيط ولو مبدئى مسبق ، ولم تخضع لتقييم دورى لاحق ، وماهى المعايير الموضوعية للحكم على هذه التجربة بالنجاح او الفشل ، الا اننا نجد انه من الضرورى ان نحاول فى هذا الاتجاه . فنعرض المنهج التالى فى عملية تقدير المشكلة :

اولا : تقييم المرحلة الحالية للتعاون الاقتصادى العربى .

ثانيا : العوامل الداخلية والخارجية المسببة لظاهرة ضعف التعاون الاقتصادى العربى .

ثالثا : تقييم العوامل المختلفة وتحديد العامل الرئيسى والعوامل المترتبة فى المشكلة .

---

### اولا : تقييم المرحلة الحالية للتعاون الاقتصادى العربى :

---

١ - عقدت معاهدات واتفاقات عديدة ثنائية ومتعددة الاطراف - فى نطاق الجامعة العربية وخارجها - وعلى مدى

الخمس والعشرين عاما الماضية او اكثر تهدف الى زيادة فعالية التعاون الاقتصادى العربى كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية وشملت مختلف المجالات :

تسهيل تبادل السلع ورعوس الاموال (١) ، وانشاء شركات مشتركة عربية (٢) ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (٣) ، انشاء سوق مشتركة عربية كخطوة أولى نحو الوحدة (٤) ، والتصنيع (٥) وتنسيق خطط التنمية الاقتصادية بين دول السوق ..

٢ - استغرق عقد بعض الاتفاقات الجماعية فى اطار الجامعة العربية مناقشات وفترات طويلة حتى تم التصديق عليها -  
فاتفاقيتى تسهيل التبادل التجارى وتسديد المدفوعات استغرقت ٤ سنوات (١٩٥٣ - ١٩٥٧) حتى تمت الموافقة عليها ، واتفاقية الوحدة الاقتصادية استغرقت اكثر من سبع سنوات حتى دخلت

---

(١) اتفاقيتى تسهيل التبادل التجارى وتسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال وافق عليها مجلس الجامعة فى سبتمبر ١٩٥٧ .

(٢) وافق المجلس الاقتصادى فى الجامعة على انشاء شركة البوتاس المساهمة المحدودة ١٩٥٦ ؛ مؤسسة الخطوط الجوية العربية فى ابريل سنة ٦١ ؛ والشركة العربية لنافلات البترول فى ديسمبر ١٩٦٣ ؛ والشركة العربية للملاحة الجوية فى ديسمبر ٦٣ .

(٣) قدم مشروع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فى اغسطس ٥٦ وتم التصديق عليها من الأعضاء : الكويت ١٩٦٢ ، مصر ١٩٦٣ ؛ والعراق وسوريا والأردن ١٩٦٤ ؛ ودخلت مجال التنفيذ فى ابريل سنة ١٩٦٤ وعمل أساسها أنشأ مجلس الوحدة الاقتصادية فى يوليو ١٩٥٧ ( سكرتارية عامة ولجان متخصصة ) ومقره القاهرة .

(٤) قرار الدول الأعضاء فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بإنشاء السوق فى اغسطس ١٩٦٤ ودخلت مجال التنفيذ فى يناير ١٩٦٥ ، انسحبت الكويت ؛ وانضمت السودان ثم أخرت تنفيذ الاتفاق حتى أوائل ١٩٧٢ .  
(٥) أنشأ مركز للتنمية الصناعية تابع الدول العربية .

مجال التنفيذ - بل ان بعض الاتفاقيات تعثرت في التنفيذ بل لم تنفذ وأصبحت نوعا من أحلام اليقظة (١) .

٣ - وقامت محاولات عديدة لتحقيق الاندماج الاقتصادي Unification بين الدول العربية ، ومن المؤسف أن تكون الأمثلة الأولى لهذا الاندماج - غير الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨) - (١٩٦١) - قد فرضت على الدول العربية من قوى اجنبية ، نذكر منها (٢) :

- الاتحاد الجمركي الذي قام بين معظم الدول العربية (١٨٧٠ - ١٩١٤) تحت حكم الامبراطورية العثمانية .

- التنسيق في الانتاج والتجارة - الذي قام به مركز الامدادات الشرق الأوسط Middle East Supply Centre - بين الدول العربية الواقعة تحت النفوذ البريطاني خلال الحرب العالمية الثانية .

- الاتحاد بين سوريا ولبنان الذي أقامته سلطة الانتداب الفرنسي بين الحربين العالميتين ، ونظم بينهما مسائل الجمسارك والنقد والسياسة التجارية الخارجية . وقد استمرت هذه الوحدة قائمة حتى تم استقلال البلدين عام ١٩٥٠ عندئذ اتخذ كل منهما بعض الاجراءات التي نتج عنها في النهاية تفتيت الوحدة الاقتصادية .

٤ - رخصت مجالس ولجان متخصصة للقيام بهما

---

(١) دكتور مختار محمد متول ، نماذج من التعاون الاقتصادي العربي ، القاهرة ؛ ١٩٦٦ ، صفحة ١٢٩ .

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر :

Musrey, A., An Arab Common Market ; Industry in Inter-Arab Trade Relation, 1920-1967, Prager, N.Y. 1967.



تحقيق الوحدة الاقتصادية ، وقيام السوق العربية المشتركة في إطار الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ، وعلى مستوى دولة اتحاد الجمهوريات العربية ، والوحدة المصرية الليبية ، والتكامل الاقتصادي بين مصر والسودان .

٥ - والسطور السابقة توضح أن الإطار الفكري والتنظيمي - لعملية زيادة فعالية التعاون الاقتصادي العربي - موجود ، وبذلت الجامعة العربية جهدا كبيرا سواء لخلقه أو في سبيل استمراره ، مما سهل قيام كثير من العلاقات الثنائية الاقتصادية خارج نطاق الجامعة ، وقامت محاولات جادة أيضا - تنظيمية وفكرية - من أجل تحقيق الوحدة في إطار دولة اتحاد الجمهوريات العربية أو دول ميثاق طرابلس منذ عام ١٩٦٩ .

٦ - والملاحظ أن أشكال التعاون الاقتصادي السابقة شملت الدول العربية في آسيا ومصر والسودان في أفريقيا . أما دول المغرب العربي (مراكش - الجزائر - تونس - ليبيا) فقد أنشأت هيئات مشتركة خاصة بها - إلى جانب أنها أعضاء في الجامعة العربية - تحقق أهدافها في قيام اقليم اقتصادي متكامل يسهم في تحقيق الوحدة العربية على مستوى اقليمي ، ففي عام ١٩٦٤ أنشئت اللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب لهذا الغرض وهي ترتبط ارتباطا وثيقا باللجنة الاقتصادية للتعاون الأفريقي التي تتبع الأمم المتحدة .

٧ - لكن على الرغم من كل ماسبق ذكره (من ١ - ٦) ظلت العلاقات الاقتصادية محصورة في نطاق ضيق ومحدود ، وذلك سواء نظرنا إلى تبادل السلع أو الخدمات أو رؤوس الأموال أو الأفراد . فحتى عام ١٩٦٥ لم تؤثر اتفاقيات التفضيل التجارية المتعددة الأطراف أو اتفاقات الدفع الثنائية إلا تأثيرا محدودا على حجم وهيكل التجارة العربية . ففي عشر سنوات بين ١٩٥٢/٥٣

١٩٦٢/٦٣ - ارتفع حجم التجارة بين الدول العربية بالنسبة لحجم تجارتها الإجمالي ارتفاعاً طفيفاً وفي بعض الحالات مثل الأردن وسوريا ولبنان تناقص (١) . وخلال هذه الفترة كان الاستثناء الوحيد هو الزيادة الكبيرة في حجم التجارة بين مصر وسوريا خلال الفترة (١٩٥٨ - ١٩٦١) - اتحاد مصر وسوريا - حيث كانت تمثل واردات سوريا من مصر في عام ١٩٦١ أكثر من خمسة أضعاف مستواها في عام ١٩٥٧ (٢) .

٨ - ومنذ عام ١٩٦٥ عندما دخل اتفاق انشاء السوق العربية المشتركة التنفيذ - بهدف ازالة الحواجز الجمركية بين الدول الاعضاء ، وعمل تعريف موحدة لدول السوق في مواجهة العالم الخارجى ، حرية انتقال العمل ورأس المال ، وعمل سياسة زراعية وصناعية وتجارية ونقدية واحدة . . - لم يتقيد بهذا الاتفاق سوى اربعة اعضاء هم مصر وسوريا والعراق والأردن بعد انسحاب الكويت ، وتأخير تنفيذ السودان للاتفاق حتى أوائل عام ١٩٧٢ ، وكانت الزيادة في حجم التجارة بين الدول الأعضاء ترجع في معظمها الى اعتماد هذه الدول على بعضها في تصريف الصادرات من السلع الأولية . أما الواردات فكانت منخفضة ( سواء من السلع الانتاجية أو الاستهلاكية ) وتعتمد فيها على أسواق الدول الصناعية (٣) .

٩ - ولأشك أن اعتماد دول السوق العربية المشتركة على استيراد السلع الانتاجية والاستهلاكية من الدول الصناعية يجعل

---

See UNESOB : Studies on selected development problems, (١)  
1967, p. 16 and El Ghandour, A. : Arab Economic Integration,  
Arabic, Institute of Arab Studies Cairo, 1970, pp. 110-123.

(٢) انظر محاضرات الدكتور جلال أمين القيت على طلبة الدراسات العليا

بكلية الحقوق جامعة عين شمس عام ١٩٧٢/١٩٧٣ .

(٣) نفس المرجع السابق .

من الطبيعي توجيه صادرات هذه الدول من السلع الأولية الى الدول الصناعية - كما هو الحال في الوقت الحاضر - مما يؤثر في النهاية على حجم التجارة بين الدول العربية اعضاء السوق .

١٠ - وهذا التحسن المتواضع في العلاقات الاقتصادية العربية - السابق توضيحه - لا يمثل حركة عامة شاملة للبلاد العربية كلها أو معظمها بل انحصر في مناطق محدودة من الوطن العربي ، فعلى الرغم من كل هذه الاجراءات لتحرير التجارة العربية انحصر التحسن في نسب التبادل في ثلاث دول هي : الاردن وسوريا ولبنان التي تمثل صادراتها الى الدول العربية نسبة عالية من اجمالي صادراتها ، بلغت هذه النسبة (عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩) ٦٩٪ ، ٦٠٪ ، ٣٥٪ على التوالي (١) .

١١ - من الملاحظ أن الدول العربية تعتمد الى حد كبير في تصدير انتاجها على سوق واحد أو عدد قليل من البلاد . فبينما نسبة كبيرة من صادرات مصر وسوريا تنجه الى الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية نجد معظم دول البترول تنجه صادراتها الى أوروبا الغربية واليابان . ومنذ منتصف الخمسينات حدث تغيير في توجيه العلاقات الاقتصادية ، ولم يكن هذا التغيير بسبب تنوع أسواق الصادرات بقدر ما هو احلال بلاد محل بلاد أخرى . ولتوضيح ذلك مثلاً مصر عام ١٩٤٨ كان ٢٩٪ من اجمالي الصادرات يصدر الى انجلترا ، ٣٤٪ الى دول غرب أوروبا ، ١٣٪ فقط لدول الكتلة الاشتراكية ، أصبحت مصر عام ١٩٦٨ / ١٩٦٩ تصدر ٤٩٪ من اجمالي صادراتها للدول الاشتراكية - بما فيها الصين - ٢١٪ لأوروبا الغربية بما فيها بريطانيا . أما سوريا لم تكن تصدر شيئاً للكتلة الاشتراكية عام ١٩٥٣ لكن ارتفعت صادراتها الى ٤٪ من اجمالي الصادرات عام ١٩٦٤ (٢) .

(١) U.N., Year Book of International Trade statistics, 1969.

(٢) انظر محاضرات الدكتور جلال أمين السابق ذكرها - ص ١٤٧ .

١٢ - أجمالاً تعاني العلاقات الاقتصادية العربية - والتعاون والتنسيق وإجراءات الوحدة الاقتصادية - من ظاهرة الضعف والتفكك ، وأن التحسن المتواضع الذي طرأ عليها - نتيجة للمجهودات التنظيمية والفكرية - لا يأخذ صفة الاطراد والانتظام بل كثيراً ما يتعرض لتقلبات مفاجئة ، وينحصر في مناطق محدودة من الوطن العربي (١) . ولأسباب سياسية تعتمد الدول العربية في تصدير انتاجها - معظمه من المواد الأولية - على سوق واحد أو عدد من البلاد ، وحجم التجارة بين الدول العربية ضئيل إذا قيس بحجمها مع العالم الخارجى .

١٣ - ومن أهم الملاحظات على اتفاقية الوحدة الاقتصادية أنها :

- لم تراع الاختلافات الجارية في النظم الاقتصادية ومراحل النمو .

- ولم تحدد كيفية توزيع النشاط الاقتصادى في مرحلة الاتحاد الاقتصادى .

- ولم تحدد كيفية توزيع العائد بما يضمن عدم تركوز الفوائد في الأقاليم الأكثر تقدماً .

- أن نظام التصويت يجعل مدى التزام الأعضاء بقرارات مجلس الوحدة مطاطاً ، فتصور القرارات بأغلبية الثلثين والتصديق أو التنفيذ يتم (مع مراعاة موافقة السلطة التشريعية في كل دولة) ولكل دولة صوت واحد (فليراعى القيمة الاقتصادية للأعضاء) .

---

(١) أعد الدكتور حسين خلاف سفير مصر في جنيف ورقة عمل - غير منشورة - بناء على تكليف من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمناسبة المؤتمر المزمع عقده في أواخر العام الحال عن « مستقبل التعاون الاقتصادى العربى » .

## ثانيا : العوامل المختلفة المسببة لظاهرة الضعف في التعاون الاقتصادي العربي :

قمنا فيما سبق بتحديد ظاهرة الضعف التي تعاني منها علاقات التعاون الاقتصادي العربي ، لكن لا يكفي أن ندرس فقط جوانب الظاهرة ونصل الى نتيجة أن هناك ضغطا أو تفككا ، فالدراسة العلمية - كما سبق أن أوضحنا - تقتضي تقصي اسباب حدوث هذا الضعف والعلاقات التي تربط بين هذه الأسباب بعضها ببعض ، والفرقة بين ما هو رئيسي وما هو مترتب (١) .

١٤ - فما هي الأسباب أو العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تسبب هذا الضعف ؟ ان عملية التشخيص هذه هامة وأساسية لمعرفة العلاج أو الحل . وقد قام الكثيرون بمحاولات لتوضيح الأسباب التي أدت الى ذلك حتى الآن . البعض ينظر لها من وجهة نظر ايدولوجية ، سياسية ، والبعض الآخر يراها من وجهة النظر الاقتصادية فيحددها في مجموعة أسباب اقتصادية أو من وجهة نظر تنظيمية إدارية فيرجعها الى أسباب تتعلق بضعف المستوى الإداري والتنظيمي على مستوى الوطن العربي .

١٥ - ويمكن في الواقع أن نقسم هذه الأسباب الى داخلية وخارجية Internal and External Factors

ورغم أن هذه الأسباب لا يمكن فصلها بعضها عن بعض فكل منها يؤثر في الأخرى الا أننا نجد أن تقسيمها يمكننا من تتبع آثار

---

(١) الدكتور فوزي منصور . محاضرات في مبادئ علم الاقتصاد السياسي للبلدان النامية : الجزء الأول القضايا والمنهج : دار النهضة العربية : القاهرة : ١٩٧٤/١٩٧٣ .

هذه العوامل على مشكلة التعاون الاقتصادي العربي بشكل أكثر دقة .

١٦ - وتكمن العوامل الخارجية المسببة للمشكلة في الآتي (١) :

- استمرار العدوان الاسرائيلي على الدول العربية ، وأثر الوجود الاسرائيلي في عزل بلاد الشرق العربي بعضها عن بعض ، وتوجيه اقتصاد هذه البلاد وجهة الحرب دفاعا عن نفسها ، وإشاعة عدم الاستقرار في المنطقة عموما .

- طبيعة العلاقات السياسية التاريخية التي تربط بين كل من الدول العربية والخارج ، فمن هذه البلاد ، ترتبط سياسته وبالتالي اقتصاده بالبلاد الاشتراكية ، كما ان منها ما يرتبط بالولايات المتحدة وفريق ثالث يتصل بالسوق الاوروبية المشتركة خاصة فرنسا .

١٧ - اما العوامل الداخلية - التي تنبع من داخل الوطن العربي - وتسبب المشكلة فهي (٢) :

- صاحب انقسام العالم العربي الى دول مستقلة نحو الاتجاه الانفصالي عند البعض ورغبتهم في الدفاع عن مصالحهم الذاتية الآتية داخل حدودهم ، مما أثر في كثير من الأحيان على نمو او انكماش التعاون الاقتصادي العربي حسب الأحوال .

---

(١) ورقة عمل أعدها الدكتور حسين خلاف سفير مصر في جنيف - غير منشورة - بناء على تكليف من الأمانة العامة للجامعة العربية بمناسبة المؤتمر المزمع عقده في أواخر العام الحال عن مستقبل التعاون الاقتصادي العربي حتى عام ٢٠٠٠ .

(٢) نفس المرجع .

- ومنها ما يتصل بالناحية الأيدولوجية ، فبعض البلاد العربية يميل الى تطبيق الانظمة الاشتراكية ، بما يستتبعه من هيمنة الدولة على وسائل الانتاج وشئون التجارة الخارجية والتقد الخ ، بينما منها ما يميل الى تطبيق النظام الرأسمالي او نظام السوق الحرة ، وكذلك تشير الناحية الأيدولوجية أيضا الى عدم الاتفاق في الرأي على ما اذا كان التعاون الاقتصادي يراد لذاته أم انه يستهدف تحقيق الوحدة السياسية بين الدول العربية او بين مجموعات منها على الأقل ، وهل المراد أن يتم في مجال الاقتصاد ، تكامل حقيقي أم مجرد تنسيق بين السياسات والتنظيمات المختصة .

- أما الأسباب الاقتصادية فيرى البعض أن تشابه اوضاع الانتاج في الدول العربية وكونها جميعا دولا متخلفة ، مما لا يتيح الغرض لتبادل فزير فيما يكون بينها ، بينما يشير آخرون بالعكس .

الا أن اختلاف ظروف الدول العربية بعضها عن بعض يكون صعوبة أساسية في وجه تكاملها الاقتصادي فيما بينها وذلك سواء رجع هذا الاختلاف الى تقدم بعضها نسبيا ، خاصة في مجال الصناعة ، مع استمرار باقى تلك البلاد في مرحلة متأخرة من الانتاج .

أو لسبب توافر الموارد المالية لدى بعض الدول العربية مما ينعكس على ميزان مدفوعاتها وبالتالي على أنظمتها النقدية والجمركية الخ ، بينما تعاني البلاد العربية الأخرى صعوبات جمة نتيجة شح مواردها أو ضغط سكانها أو لظروف الحروب التي تمر بها ، مما يحملها على التمسك بكثير من القيود في أنظمتها المالية والاقتصادية .

- يضاف إلى ماسبق أسباب تنظيمية وإدارية ، وهي مختلفة ، فمنها ما يتصل بصعوبة المواصلات والنقل وارتفاع تكاليفه بين البلاد العربية ومنها ما يتعلق بضعف المستوى الإداري والتنظيمي فيها سواء على الصعيد الحكومي أو الخاص ، وما يترتب على ذلك من سوء الخدمات الإدارية والتنظيمية المقدمة وارتفاع تكاليفها .

كما أن منها ما يتصل بعدم توافر الأجهزة القديرة على تصميم وتنفيذ خطط وبرامج التعاون الاقتصادي العربي .

- وهناك أيضا أسباب أخرى تتمثل في ضعف المستوى الإعلامي العربي في المجال الاقتصادي ، فالإمكانيات المتاحة للتبادل كثيرا ما تكون مجهولة أو غير معروفة على وجه الدقة حتى من قبل المختصين . كما لا توفر الفرص الكافية لهؤلاء كي يتعرف بعضهم إلى بعض ، وينشأ بينهم جو الثقة اللازمين .

.. ويتفرع عن هذه النقطة الأخيرة أنه يبدو أن الاهتمام بتقوية الروابط الاقتصادية انصبحت أساسا على صعيد الحكومات والجهات الرسمية ، أما الناحية الشعبية ، فلم تنل نفس القسط من العناية . وهو ما قد يحسن تلافيه .

١٨ - وفي الواقع تعبر الأسباب السابق استقصاؤها عن وجود علاقات مختلفة بينها في عملية تحقيق مزيد من تقوية التعاون الاقتصادي أو التقارب أو التنسيق أو الوحدة والاندماج . الخ ودراسة العلاقات بين هذه العوامل من وجهة نظر داخلية وخارجية أو من وجهة نظر أخرى على أنها اقتصادية وسياسية وثقافية . . يفيد في تقييم أو تحديد طبيعة المعوقات أو الصعوبات التي تقف عتبة أمام تحقيق الهدف ، وما هي الأسباب الأصلية وما هي الأسباب العارضة ؟ أو ما هو السبب الرئيسي وما هي الأسباب



المرتبة ؟ ومبلغ مايمكن توقعهمن استمراره أو اختفائه في المستقبل  
وآخر ذلك في المحصلة .

### **ثالثا : تقييم العوامل المختلفة وتصيد الصائل الرئيسي والعوامل المترتبة في عملية تحقيق الوحدة أو الاندماج :**

١٩ - ان عدم فهم العلاقات والارتباطات التي تقوم بين  
العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية التي تحكم عملية  
الوحدة أو التعاون ، وعدم وجود تقدير راضع بطبيعة عملية  
التكامل هي من أهم أسباب فشل العرب في تحقيق أهدافهم في  
تنمية علاقات التعاون ، التقارب ، والاندماج ... الخ (١) .

٢٠ - اذا بحثنا العلاقة بين العوامل المختلفة من وجهة نظر  
أنها عوامل سياسية واقتصادية وثقافية في محاولة لتقييمهاومعرفة  
أثرها نجد ان الدارس لصور الوحدة أو التكامل المختلفة سواء  
بين دول العالم الرأسمالي أو الاشتراكي أو بين مجموعات من  
الدول النامية لابد يلاحظ - من الدراسة - ان هذه الصور جميعا  
قد تمت نتيجة اجراءات سياسية على مستوى عال لا كمجرد  
استجابة لدوافع اقتصادية بحتة فقط . فاختلاف أو اتفاق

---

(١) د. محمد الدين ابراهيم - « نظرة ثانية للآثار الاجتماعية ومسألة  
الوحدة » - مجلة الشباب العربي ، العدد ٢٧١ - ٢٧٣ في ١٤ فبراير ؛ ٢٨ فبراير  
١٩٧٢ . تكمن أسباب فشل تحقيق العرب لتكاملهم في مجموعتين من الأسباب :  
المجموعة الأولى : تتعلق بالأوضاع السياسية للوطن العربي وتشمل المؤامرات  
الأجنبية والتدخل الخارجي لمنع الوحدة والتناقضات والتباينات بين القياسات  
والأنظمة والنخب الحاكمة واختلاف درجة الوعي السياسي لدى الجماهير من قطر  
لقطر المجموعة الثانية : تتعلق بالواقع الاجتماعي وتشمل الاختلافات في الحجم  
السكاني والمساحي للقطار ؛ والاختلافات من حيث الثروة والموارد والاختلافات من  
حيث المستويات التعليمية والتكنولوجية والثقافية ..

الفلسفة السياسية في الدول التي تريد أن تتقارب عامل هام في تحقيق الوحدة أو التكامل . فالعامل السياسي لا يمكن تجاهله خاصة اذا علمنا أن الدولة هي قبل كل شيء حقيقة سياسية يستحيل عليها أن تتصرف بعيدا عن هذا الواقع (١) .

٢١ - لكن السياسة أو الاشكال الدستورية لايمكنها ان تتجاهل أهمية العوامل الاقتصادية والثقافية . . الخ في تحقيق التقارب والوحدة . بل يمكن القول أنه بقدر مايتأثر السياسة تأثرا مستمرا على نمو الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، فان درجة نمو أو نضج هذه الأوضاع أو مدى تقارب الأبنية الاجتماعية يساعد بلا شك على الاسراع بحركة التطور السياسي نحو الوحدة .

٢٢ - فالعلاقة بين العوامل المختلفة التي تساهم في تحقيق الوحدة علاقات متشابكة معقدة ويؤثر بعضها في بعض ولايمكن فصل أو تجاهل أى منها . .

٢٣ - والاختلاف الذي قام بين المدارس المختلفة في تفسير عملية التطور الاجتماعى نحو الوحدة أو الاندماج هو اختلاف في درجة التركيز التي تعطيها هذه المدارس للعوامل المسادة ( الاقتصادية ) أو للعوامل السياسية والثقافية . . . ، ومن هنا تنوعت الطرق للوصول للتكامل أو الوحدة . فالبعض يرى اعطاء أهمية أو تركيز أكبر للعوامل الثقافية والسياسية فيبدأ التكامل بقطاع التعليم والثقافة . ولكن الرأى السائد في علم الاجتماع المعاصر - وكما تبرزه التجارب الناجحة في التكامل (تجربة السوق الأوروبية المشتركة) - هو أن القطاع الرائد في عملية التكامل يجب

---

(١) د. ابراهيم شحاته : والدكتور حازم البيلوى دراسة عن التعاون الاقتصادى العربى ملحق الأهرام الاقتصادى عدد أول ديسمبر ١٩٦٥ .

أن يكون القطاع الاقتصادي ويتضمن ذلك تدعيم شبكة المواصلات والنقل بين البلدين وزيادة حجم المعاملات والانتقالات البشرية بين البلاد المراد تكاملها وكذا رموس الأموال والبضائع (١) .

٢٤ - والواقع أن السياسة والأشكال الدستورية هي في التحليل الأخير محصلة عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية وتاريخية .

٢٥ - لابد من اختيار اطار سياسى معين بين بلدين ثم نبحث في أكثر القطاعات ملائمة لعملية التوحيد . وبازدياد نطاق وعدد القطاعات التى يشملها التكامل تصل العملية التوحيدية الى نقطة يصل التكامل فيها الى درجة الاندماج بحيث يصبح البلدان بلدا واحدا كما هو الحال في المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة (٢) .

٢٦ - ولقد اثبتت التجارب الوحيدة في الوطن العربى ان عملية الوحدة لا يمكن أن تتم بين يوم وليلة بقرار ادارى أو سياسى بل هي تخضع بحكم طبيعتها لتفاعلات داخلية ، ويلعب البناء أو التقارب الاقتصادي دورا ديناميكيا مؤثرا في الاسراع بعملية الوحدة حيث يساهم فى ازالة أسباب الاختلاف أو التباين بين الأبنية الاجتماعية الأمر الذى يسمح بسد الفجوات بين مستويات النمو المختلفة ويؤدى في النهاية الى الاندماج والتكامل (٣) .

---

(١) د . على الدين حلال « الوحدة العربية ومنهج البحث الاجتماعى » مجلة الطبيعة : المجلد ٥ : مايو ١٩٧٤ : ص ٢٠ » .

(٢) المرجع السابق .

(٣) حمد الدكتور على الدين حلال فى نفس المرجع السابق : « أن أى عمل وحدوى جاد يجب أن ينطلق من دراسات علمية للبتيان الاجتماعى العربى ويشمل ذلك : التركيب الايكولوجى السكانى بما يتضمنه من عدد السكان وكثافة السكان وتوزيع السكان وكيفية تفاعلهم مع البيئة » وما يتبع ذلك من الباط معيشية ( ريف - حضر - بلد ) ونظام الاتصال والتركيب المنصرى والدينى والتركيب الطبقي والمهنى ونظم المعايير والقيم السائدة » .

٢٧ - وفي هذا المجال ذكر الرئيس السادات في مقال نشر عام ١٩٧٢ في مجلة Foreign affairs في معرض حديثه عن كيفية الوصول الى تحقيق الوحدة العربية ما يلي (١) :

«The emergence of a unified arab world, whose goals are peace and progress — not conflict and alignment — will take time, as does the growth of a tree or the maturity of a harvest.

«Progress towards unity will meet with various negative factors as well as with various supportive, circumstances».

ويكفي ان نشير الى ذلك كدليل على تفهم طبيعة العلاقات التى تربط بين العوامل المختلفة وأهمية تقييمها فى عملية تحقيق أهداف الامة العربية فى الوحدة والاندماج .

٢٨ - أما اذا بحثنا العلاقات بين العوامل المختلفة من وجهة نظر أنها عوامل خارجية وداخلية بما تتضمنه من سياسة واقتصاد واجتماع وثقافة .. الخ وهى وجهة نظر أشمل ، يمكن أن نلاحظ الدور المؤثر الذى تلعبه العوامل الخارجية - فى المرحلة الحالية - وأبرزها العدوان الاسرائيلى واحتلال أجزاء من الأراضى العربية عام ١٩٦٧ واغتصاب حقوق شعب فلسطين . حتى يمكن القول أن أى انفراج فى الموقف الدولى والعربى سيؤدى الى التخفيف من اثر العوامل الداخلية (التناقضات) وسوف يكون الشروط أو المناخ اللازم لتقوية الأبنية الاقتصادية والاجتماعية الداخلية .

٢٩ - وتقوم علاقة متداخلة متبادلة هنا أيضا بين العوامل الداخلية والخارجية تخضع لنفس التحليل السابق - من وجود علاقات بين العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية .. فتقوية

---

El Sadat, Where Egypt Stands, Foreign Affairs, 1972.

(١)

الأبنية والهيكل الاقتصادي العربية يؤدي الى زيادة القوة الذاتية العربية مما يباشر تأثيره على ازالة آثار العدوان الاسرائيلي واسترجاع حقوق شعب فلسطين .

٣٠ - ومن وجهة نظرنا ، لا يمكن الدخول في جدل هل نبدا بازالة الاسباب الداخلية ام بازالة الاسباب الخارجية ؟ فلن يجدي شيئا . ويمكن تكوين هدف يدخل في تحديده العوامل الداخلية والخارجية معا بنسب مختلفة على ضوء الظروف الدولية والعربية الراهنة مع اعطاء اولوية ولاشك هدف التحرير (١) .

٣١ - ويمكن القول أن مزيدا من التحرير يخلق الظروف المناسبة لتقوية الهيكل والأبنية الداخلية للدول العربية - عن طريق اعادة تنظيمها بنسب جديدة - مما يلهم فرص زيادة وتقوية التعاون الاقتصادي العربي كخطوة نحو الوحدة والاندماج .

٣٢ - وبالنسبة لمستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، ولو انه من الصعب التنبؤ به ، نجد أنه بقدر ما تسمح به الظروف الحالية لابد أن نكرس كل مجهودات وأشكال التعاون الاقتصادي لخدمة أهداف التنمية ، وتحقيق مزيد من التنمية يخلق ظروفًا مناسبة لتحقيق مزيد من التعاون ، التكامل ، الاندماج . . . لذلك سنتناول قضية تخلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية واتجاهات التنمية في المستقبل كمدخل لتقدير صور وأشكال التعاون أو التقارب أو الاندماج الذي تسمح به المرحلة الحالية من النمو الاقتصادي والاجتماعي .

---

(١) قد ركزت مصر هدفها الاستراتيجي في هذه المرحلة في « التحرير والتنمية » وهو تحديد يراعى العلاقة المتبادلة بين العوامل الداخلية والخارجية .



## القسم الثاني

### تقدير مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي

#### ● مقدمة :

٣٣ - أوضحنا فيما سبق الأسباب المختلفة لضعف نتائج التعاون والتقارب والتنسيق العربي في المجالات المختلفة ومنها « تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوطن العربي واختلاف مستويات النمو بين الدول العربية » وفي الواقع ان هذا الفرض ... *Mypothosis* يعكس أهمية نسبية من غيره من الفروض ومعقولة نظرية بالنسبة لها لأن (١) :

١ - تحقيق درجة من تقوية العلاقات بين الدول العربية ثم التماسك ثم الاندماج يفترض درجة معينة من التطور والنمو الاقتصادي والاجتماعي كشرط تحضيرى مهبط .. *Prerequisite*

---

(١) ينصرف معنى التنمية أو التطبع الاجتماعي الى المفهوم الشامل أي بما يحتويه اصطلاح اجتماعي من أوجه مختلفة اقتصادية سياسية ثقافية .

٢ - تجارب الأمم التي سبقتنا في تحقيق درجات أكبر من التقارب والتماسك (مجموعة الدول الاشتراكية ، تجربة السوق الأوروبية المشتركة .. ) أظهرت أن مستوى النمو والنضج الاجتماعي (١) (اقتصادي سياسي ثقافي) يحدد درجات التقارب والاندماج .

٣ - بمعنى آخر في حالتنا هذه - على المستوى العربي - يعتبر بلوغ مستوى معين من النمو والنضج الاجتماعي أحد محددات التكامل والاندماج بل هو المحدد الرئيسي .

ولكن هل معنى ذلك أن تنتظر الدول العربية الى أن يتحقق مستوى أعلى في التنمية أو تصل الى درجة معينة من النضج الاجتماعي لكي تحقق تماسكها واندماجها ؟ أم أنه يمكن أن يتحقق هذا المستوى من التنمية وفي نفس الوقت تتحقق درجات أعلى من التماسك والاندماج ؟ وماهو الممكن في عملية تحقيق درجات من التعاون والتقارب والتماسك .. الخ وماهو المسحبل ؟

٣٤ - الإجابة على هذه الأسئلة تفترض عمل تقدير لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي حققته الدول العربية واتجاهاته في المستقبل ، وفي ضوء ذلك يمكن تحديد درجات ممكنة من التعاون والتقارب والتماسك .. ووضع تصور أولى للمراحل التي يمكن أن تمر بها عملية الاندماج أو التوحيد العربي .

---

(١) بقية الأسباب لذكر بها لنا مرة أخرى وهي : أسباب ايدولوجية - سياسية - تنظيمية ادارية - اجتماعية اقتصادية - ثقالية .



## أولاً : تقدير مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي حققته الدول العربية :

٣٥ - يختلف اصطلاح التنمية Development عن التقدم Growth في الفكر والتطبيق الاقتصادي (١) . فبينما ينحصر النمو أو التقدم أساسا في الزيادة الكمية والتبعية في الدخل القوي أو الدخل الفردي ، يستخدم اصطلاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدلالة على مفهوم أشمل يتضمن الزيادة الكمية في الدخل والتغيرات الهيكلية في البنيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . وعند تقدير مستوى التنمية - الذي حققته الدول العربية - يحسن أن نستخدم اصطلاح التنمية خاصة وأن الهدف الرئيسي للأمم العربية هو أحداث تغيرات هيكلية في البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي Socio political economic structure تؤدي في نفس الوقت الى الاسراع بمعدلات الدخل القومي والفردي بدرجة تسمح بالانتقال من التخلف الى التقدم في اقصر فترة ممكنة . والتفرقة بين التنمية والتقدم تفسر الزيادة في الدخل القومي المترتبة على الدخول القدرية من البترول أو التعدين على انها تقدم .. Growth وليست تنمية Development أي لم يمتد تأثيرها الى الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للبلد .

٣٦ - ويثر استخدام تعبير مستوى التنمية .. Level of Development مشاكل عديدة في تحديده أو قياسه سواء بسبب عدم توافر البيانات والأحصاءات الدقيقة عن كل المؤشرات المستخدمة في قياس هذا المستوى خاصة في الدول

---

(١) Higgins, B., Economic Development, Principles, Problems and Policies, Constable and Co. Ltd., London, 1966, pp. 106-7. Index

العربية أو النامية عموما أو بسبب صعوبة جمع كل مؤشرات ٠٠  
Indices هذا المستوى في رقم قياسى واحد ...  
Index يكفى أن نشير الى أن مستوى المعيشة  
Level of living كجزء من مستوى التنمية يستخدم في  
قياسه مؤشرات عدة كمية وكيفية مثل استهلاك الغذاء ، الحالة  
الصحية ، التعليم ، العمالة وأحوال العمل ، الحالة السكنية ،  
التأمين الاجتماعى والملبس والحرية الانسانية والترويح من  
النفس Recreation ، فالمؤشرات الستة الأولى يمكن  
قياسهم ويصلحون للمقارنة الدولية أما المؤشرات الثلاثة الأخيرة  
فيصعب وضعهم في صورة كمية ولا يصلحون للمقارنة الدولية  
لاختلاف الظروف من بلد لآخر (١) .

#### ١ - تقدير مستوى التنمية بالنسبة للدول المتقدمة :

٣٧ - وقد قام معهد الاقتصاد العالمى بموسكو بعمل دراسة  
عن مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية  
والرأسمالية جمع بياناتها من نشرات الأمم المتحدة ووكالاتها  
المتخصصة عن عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨ ، نشرت هذه الدراسة في  
شهر نوفمبر ١٩٧٠ في مجلة المعهد المتخصصة . وقد استخلصنا  
منها ما يخص الدول العربية ، بعض الدول المتقدمة مثل اليابان  
والولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا .

٣٨ - وتشير هذه الدراسة الى انخفاض حاد في مستوى  
التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد العربية بالمقارنة بالدول

---

(١) انظر المرجع السابق ص ١٤ ، وقد استخدم المكتب الإحصائى للأمم المتحدة  
هذا القياس ٠٠ Index في تحديد مستوى المعيشة وواجه صعوبات عدة :

المتقدمة والجدول (رقم ١) يوضح ذلك (١) . ففيما عدا السعودية والكويت وليبيا يراوح نصيب الفرد من الدخل القومي بالدولار *Percapita national income* بين ٩١ السودان و ٢٥٠ الجزائر أما لبنان فيبلغ المعدل ٤٤٨ . وبالمقارنة بالدول المتقدمة نلاحظ أن نصيب الفرد - في هذه الدول - من الدخل القومي لا يزيد عن ١٠٠٠ دولار ، وقد بلغ في الولايات المتحدة مثلاً ٣٣٠٣ أى يزيد متوسط الدخل الفردى في هذه الدول بين ٤ أمثال وأكثر من ١٠ أمثال ما يستحقه الفرد في الدول العربية .

٣٩ - أما بالنسبة للسعودية والكويت وليبيا - وهى دول منتجة للبترول - فيبلغ نصيب الفرد من الدخل القومي مثلاً ٨٠٢ ليبيا ، ٣٢٤٠ الكويت وتشير هذه المعدلات الى أنها تقتارب مع مستويات الدخل الذى تحققه الدول المتقدمة . فهل هذا يعبر عن ارتفاع مستوى النمو ؟ الواقع أن الاعتماد فقط على متوسط الدخل الفردى غير كاف كمؤشر لمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية فإذا أخذنا مؤشرات أخرى مثل درجة التعليم والحالة الصحية (مقاسة بعدد من يقرأ ويكتب أو بعدد التلاميذ لكل ألف من السكان أو عدد السكان لكل طبيب) يمكن ملاحظة الآتى :

### ١ - بالنسبة لدرجة التعليم :

نجد أنه بينما يوجد في الكويت في كل ١٠٠٠ من السكان

---

(١) ترجم من اللغة الألمانية عن مجلة الهورست الألمانية - مجلة متخصصة في الشؤون الاقتصادية والسياسية الدولية - في المجلد ١٩٧١/٢ ؛ وهو بعنوان : « بعض البيانات والأرقام الإحصائية الخاصة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية والراسمالية » ، وقد اقتصرنا فقط على الدول العربية وبعض الدول المتقدمة - انظر جدول (١) في المرفقات .

٢ تلميذ وفي ليبيا ١٢٢ تصل هذه النسبة في الدول المتقدمة الى ١١٠ في اليابان ، ٩٤ في فرنسا ، ٢٨٤ في الولايات المتحدة .

وكذلك نجد انه بينما يبلغ عدد من يقرأ ويكتب في كل ألف من السكان ٥٠٠ في الكويت ، ٢١٧ في ليبيا تصل هذه النسبة الى ٩٧٨ في اليابان و ٩٦٤ في فرنسا و ٩١٦ في إيطاليا ، ٩٧٨ في الولايات المتحدة .

٢ - وللدلالة على الحالة الصحية : نجد انه بينما يصل متوسط طول العمر ٤٥ سنة في الكويت يصل هذا المتوسط الى أكثر من ٧٠ سنة في كل من اليابان وألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا .

وكذلك بينما يوجد طبيب لكل ٨٤٠ من السكان في الكويت تبلغ هذه النسبة طبيب لكل ٥٧٠ في إيطاليا ، ٦٣٠ في ألمانيا الغربية .

٤٠ - في ضوء المقارنة السابقة يتضح أن استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل مؤشر غير كاف ولا يمكن الاعتماد عليه في تفسير مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فأعلى مستويات للدخل الفردي في الدول العربية تعاني من انخفاض في مستوى الحالة التعليمية والصحية اذا قورنت بالدول المتقدمة .

٤١ - وبصفة عامة تعاني الدول العربية من انخفاض هذا المستوى من الدول المتقدمة ويكفي أن نشير الى انه يوجد طبيب لكل ٥٠٩٠ فرد من السكان في العراق ، ولكل ٤٠٨٠ في الاردن ، ولكل ٥٠٨٠ في سوريا بينما تبلغ هذه النسبة في اسرائيل مثلاً طبيب لكل ٤١٠<sup>٤</sup> وفي اليابان طبيب لكل ٩٣٠ ، وفي إيطاليا طبيب لكل ٥٧٠ . وللدلالة على انخفاض الحالة التعليمية يمكن أن نشير الى أن من يقرأ ويكتب في كل ١٠٠٠ من السكان في العراق يبلغ

١٤٥ فردا ، ٣٢٤ في الاردن ، ٢٩٥ في سوريا ، ١٩٣ في مصر ، ١٥٠ في الجزائر ، ١٢٠ في السودان بينما يبلغ هذا المعدل في اسرائيل ٨٤٢ وفي اليابان ٩٧٨ وفي فرنسا ٩٦٤ .

٤٢ - وللدلالة على مستوى المشاركة السياسية ونمو الوعي قد يكون عدد نسخ الجرائد لكل ألف من السكان أو عدد اجهزة الراديو لكل ألف من السكان مؤشر مناسب فبينما يوزع ٢٥ و ١٥ و ١٤ و ١٨ و ١١ نسخة لكل ألف من السكان في لبنان ومصر ومراكش والاردن وسوريا على التوالي يوزع ١٨٨ نسخة من الجرائد لكل ألف في اسرائيل ، ويبلغ هذا المعدل ٤٦٥ نسخة لكل ألف من السكان في اليابان ، ٣٠٩ في الولايات المتحدة ، ٢٤٨ في فرنسا . ويصل عدد اجهزة الراديو لكل ألف من السكان ٢٤٩ في العراق ، ٥٤ في مصر ، ١٨٣ في لبنان ، ٣٣٥ في سوريا ، ٤٩١ في الكويت ، ١٢٠ في الجزائر ، ويصل عدد هذه الاجهزة لكل ألف من السكان في اسرائيل ٢٩٠ ، ٢٥٢ في اليابان ، ٣٠٦ في فرنسا ، ٢٢٢ في ايطاليا مما يدعو القول بعدم وجود فارق جوهري في مستوى المشاركة السياسية والوعي بين هذه الدول حيث تنتشر اجهزة الراديو بمعدلات متقاربة بين السكان في هذه الدول .

لكن اعتمادنا على أن مؤشر عدد نسخ الجرائد لكل ألف من السكان يوضح وجود فارق في مستوى المشاركة السياسية والوعي ولذلك قد يفضل استخدامه للدلالة على الحالة التعليمية والثقافية افضل من استخدامه في هذه الحالة ، خاصة وأن معدل نسخ الجرائد يرتبط بمعدل من يقرأ ويكتب لكل ألف من السكان بينما اجهزة الراديو والتلفزيون لا ترتبط بهذا المعدل .

## ٢ - تقدير مستوى التنمية بالنسبة للدول النامية عموما :

٤٣ - لكن لتقدير مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل أكثر وضوحا وتحديدا يحسن إجراء مقارنة

بين الدول العربية والدول النامية الأخرى التي تعاني من التخلف في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . وفي خلال حقبتين من الزمان (الخمسينات والستينات) حققت الدول العربية مستوى من التنمية أعلى من كثير من الدول النامية الأخرى (١) :

- فقد حققت جميع الدول العربية استقلالها السياسي في هاتين الحقتين وهي في وضع أحسن من غيرها من البلاد النامية خاصة في أفريقيا من ناحية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية .

- وإذا نظرنا لضغط السكان على الموارد الاقتصادية نجد أنها في وضع أحسن من كثير من الدول في آسيا ، والسكان في البلاد العربية نسبيا متجانسين ... Homogeneous ونسبيا أقل في درجة التمايز الطبقي أو التقسيم القبلي .

- وبمقارنة معدلات الدخل الفردي Per capita income تحقق الدول العربية معدلات سريعة في النمو . ومنذ عام ١٩٥٢ والعراق يخصص ٧٠٪ من إيرادات البترول للتنمية ، وبدأت ليبيا تخصص نفس النسبة تقريبا منذ ١٩٥٨ ثم في عام ١٩٦٢ خصصت المملكة العربية السعودية حوالي ٥٠٪ .

- تلقت الدول العربية مبالغ ضخمة من المعونات الخارجية، إذا قيست بمتوسط نصيب الفرد . . Per capita وبلغت المعونات الأمريكية والسوفييتية والصينية خلال العشرين عاما (١٩٥٠ - ١٩٧٠) أكثر من ٣٦ بليون دولار . مصر وحدها تحصلت على خمس حجم القروض التي تعهد بها الاتحاد السوفييتي للدول

---

Dr. Galal A. Amin, A study in the Economic History of (١) nine Arab Countries, Lectures presented for the use of students working for the post-graduate diploma in Economics and Public Finance, Ain Shams University, Cairo, 1972-1973.

العربية في الفترة من ١٩٥٤ - ١٩٦٦ (١) ، والأردن تحصل على معونات تعتبر أعلى المعدلات التي تحصل عليها دولة في العالم سواء مقاسة بمقدار نصيب الفرد أو كنسبة من الناتج القومي الاجمالي ... (G.D.P.) والجدول - ٢ - يوضح المعونات الاقتصادية لبعض الدول العربية .

{٤} - والمقارنة السابقة تشير الى انخفاض مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي بشكل حاد اذا قورن بالدول المتقدمة ولكن اذا قورن هذا المستوى بمستويات النمو في كثير من الدول النامية في آسيا وأفريقيا يمكن استنتاج أن الدول العربية في وضع أفضل بكثير مما حققته كثير من هذه الدول .

---

### نقياً : تفسير تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي :-

---

{٥} - يمكن انخفاض مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي في تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمؤشرات على ذلك كثيرة ، يكفي أن نشير الى أن الدول العربية تعاني من مشكلة عدم توازن هيكلية *Structural disequilibria* سواء في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي ككل أو في أجزائه - ، وتعاني تخلف الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الحالي عن الوفاء بمتطلبات التنمية بالمعدلات السريعة المطلوبة والتي يسمح بسد فجوة التنمية *Development gap* مع الدول المتقدمة . وما زالت الدول

---

Tansky, L., U.S. and U.S.S.R. aid to Developing Countries, (١)  
Praeger, 1967, pp. 18-19.

ويلاحظ أن البيانات الفعلية عن المدفوعات غير متوافرة ولكن يمكن تصور تحقيق ٤٠٪ من هذه التمهيدات ؛ أما المعونة العسكرية السوفيتية قدرت بخمسة أمثال المعونة الاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفيتي لمصر .

العربية تحاول تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحرير اقتصادياتها من علاقات التبعية التي كانت تربط بينها وبين الخارج ، وأزالة سيطرة الشركات الاحتكارية التي مازالت تستغلها . . ، وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في الداخل . . . ويكفي أن نشير هنا على وجه الخصوص الى مايلي :

### ١ - عدم توازن الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للاقتصادات العربية :

٤٦ - فصفة عامة تشير المؤشرات المتخلفة كما يوضحها الجدول - ١ - في المرفقات الى :

( ١ ) : لاقتصاديات العربية اقتصاديات منتجة للمواد الأولية مثل البترول أو المعادن أو هي بلاد زراعية مع انخفاض درجة التصنيع - Rate of industrialisation . . . ويكفي أن نشير الى أن قطاع الزراعة يستوعب من العمالة ٤٨٪ في العراق و ٥٨٪ في سوريا ، ٥٠٪ في الجزائر ، ٨٠٪ في السودان تقريبا ، كما أن هذا القطاع يساهم في الناتج القومي الاجمالي بنسبة هامة تبلغ ٢١٪ في العراق ، ٢٨٪ في سوريا ، ٢٠٪ في الجزائر ٥٢٪ في السودان .

(ب) كما تتميز الاقتصادات العربية بتضخم قطاع التجارة والخدمات (انقطاع الثالث) فتبلغ نسبة المشتغلين في هذا القطاع الى اجمالي عدد المشتغلين ب ٣٢٪ في العراق ، ٢٥٪ في سوريا ٣٤٪ في الجزائر و ٢٨٪ في مصر ، ٣٦٪ في ليبيا . كما أن هذا القطاع يساهم في الناتج القومي الاجمالي بنسبة ٢٦٪ في العراق ، ٥٧٪ في لبنان و ٥٤٪ في الجزائر ، ٢٤٪ في ليبيا ، ٣٦٪ في مصر ، ٣٢٪ في السودان .



(ج) لكن يلاحظ على الاقتصاديات العربية انخفاض درجة التصنيع . فسواء اخذنا بنسبة مساهمة الصناعة في الناتج القومي الاجمالي او نسبة المشتغلين في قطاع الصناعة الى اجمالي المشتغلين نجد ان مساهمة الصناعة في توليد الدخل القومي ضئيلة . ويكفي ان نشير ان نسبة المشتغلين في الصناعة الى اجمالي المشتغلين تتراوح بين ٨٪ تقريبا في السودان ، ١٥٪ في مصر ، ١٧٪ في سوريا ..

(د) ضعف الهياكل الاساسية .. Infra structure  
من طرق ووسائل نقل وموان وكبار .. تسهل عمليات او اجراءات تحديث الهيكل الاقتصادي . ويمكن ان نأخذ كمؤشر على ذلك اطوال شبكة السكك الحديدية في كل : ١٠٠ كم ٢ من مساحة البلد فتبلغ ٣٧٥ كم في العراق ، ٤٧ كم الكويت ، ١٨ كم في الجزائر ، او ا.ر. كم في ليبيا ٥٤ كم في مصر بينما في اسرائيل تبلغ ٣٥ كم ، وفي الدول المتقدمة تبلغ هذا المعدل في المانيا الغربية ١٩٧ كم ، وفي اليابان .

## ٢ - الاقتصاديات العربية اقتصاديات عجز في الغذاء :

٤٧ - تواجه الدول العربية كلها تقريبا عجزاً في الغذاء Food-deficit وينطبق هذا حتى على العراق والسودان (١) رغم انهما من أغنى دول المنطقة في الموارد الزراعية اذا قورنت بعدد

---

(١) أوضح هذه الحقيقة السيد المهندس سيد مرعي في كتيب صدر حديثاً في مجموعة اقرا ، بعنوان الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ ؛ وذكر مبادئه في ص ٤٩ ان السودان رغم وجود ٥٩٧ مليون فدان لديه مساحات للزراعة فائضا استوردت عام ١٩٧٣ فقط مائتي ألف طن من القمح تجاوزت قيمتها عشرين مليون جنيه استرليني واستوردت من الارز ما قيمته مليون جنيه استرليني ؛ ومن السكر ما قيمته ١٤ مليون جنيه استرليني .

السكان . فواردات العراق من الغذاء أصبحت تساوى تقريبا صادراتها من السلع غير البترولية ... Mon-oil exports بينما الأردن أصبح صافى وارداتها من الحبوب عام ١٩٦٨ أكبر من مجموع صادراتها الاجمالية .

وحسب التغير فى سقوط المطر أصبحت سوريا ومراكش تحقق أحيانا فائضا غذائيا وأحيانا أخرى عجزا ، وعلى العموم فان الفائض الذى تحققه ضئيل .

٤٨ - والبيانات المتاحة عن الاستهلاك الغذائى يمكن الاعتماد عليها فى توصيح مستوى النمو الاقتصادى والاجتماعى أكثر من مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومى . ويوضح نظام الغذاء الحالى للفرد Diet وجود عجز فى معظم الدول العربية .

علا مصر وسوريا التى يزيد فيها ما يأخذه الفرد من سعرات حرارية Calorie in-take عن احتياجاته ... Requirements تواجه معظم الدول العربية عجزا ، لكن ليس بدرجة كبيرة . وتشير دراسة معهد الاقتصاد العالمى فى موسكو جدول - ١ - ، كذلك الجدول رقم - ٣ - الى هذه الظاهرة بوضوح .

٤٩ - ومن حيث نوع الطعام فالمعدل الذى يمكن ان يعطى للفرد من البروتين Protein بالنسبة للبالغين حوالى ٧٠ جراما ويزيد هذا المعدل ٢ - ٤ مرات للأطفال والرضع . ونصف هذه الكمية ينصح بأن تكون من أصل حيوانى (١) .

ويوضح الجدول رقم (٣) فى المرفقات أن الدول العربية تقابل احتياجاتها اجمالا من البروتين لكن ليس من نوع البروتين الحيوانى . وقد أوضح الكتاب السنوى للانتاج

---

(١) Amin, G., Food Supply and Economic Development, with Special Reference to Egypt, Cass, London, 1966, p. 58.

Production year book الذي يصدر عن الـ FAO عام ١٩٧٠ بالنسبة لمصر أن معدل ما يأخذه الفرد من بروتين حيواني ظل لا يتغير منذ الأربعينات ولو أن معدل ما يأخذه الفرد من بروتين عموماً يظهر تحسناً .

٥٠ - عموماً يمكن أن يقال أن إنتاج المنطقة العربية من الغذاء يقل عن حاجة سكانها بما يترتب على هذا من الاعتماد بدرجة كبيرة على الاستيراد من خارج المنطقة وإذا نظرنا إلى البلاد العربية في مجموعها لوجدناها مستوردة صافية للغذاء الأمر الذي لا يتفق مع الاعتقاد السائد بأن هناك من بلاد المنطقة العربية مما يتسنى بفضل إنتاجه من الأغذية تصحيح العجز الذي تعانيه البلاد العربية الأخرى .

٥١ - ويلاحظ أن الدول العربية المنتجة للبترول تتميز بصغر امكانياتها الزراعية مثل ليبيا والسعودية والكويت وبالتالي فهي تعتمد بصفة أساسية على الاستيراد .

٥٢ - كذلك الأردن ولبنان امكانياتها الزراعية ضئيلة وهي مستوردة بصفة أساسية للغذاء لكن يعتبر موقف الأردن أكثر صعوبة حيث يضطرب استيراد الغذاء بشكل ملحوظ على مواردها المالية المحدودة ( خاصة بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية لنهر الأردن ، عام ١٩٦٧ ) أما لبنان يلطف من أثر هذا الوضع مما يحققه من فائض كبير من الأبواب غير المنظورة في ميزان المدفوعات .

### ٣ - عدم توازن في عناصر القسوة الاقتصادية والخصائص الديمغرافية للمنطقة :

٥٣ - فيلاحظ من تتبع الإحصاءات الجدول رقم (٤) عن

الشكل الديمجرافى للمنطقة ما يلى (١) :

— ان الدول الغنية بآبار البترول تعاني من النقص السكانى وبالتالى من نقص الأيدى العاملة على عكس المنطقة الفقيرة فى الآبار البترولية تعاني من الكثافة السكانية وتمتلك فائضا من القوى العاملة .

— ان المنطقة الغنية بآبار البترول لاتملك سواق استهلاكية للبترول وهى فى حاجة الى تصديره على عكس المنطقة الفقيرة بآبار البترول غنية بالكثافة السكانية ، وهى تمثل سواق استهلاكية للبترول وفى حاجة الى استيراده .

— يرتبط بهذا ان المنطقة الغنية بآبار البترول متخلفة حضاريا ، بل ويمكن ان توصف بأنها تمثل اقصى نواحي التخلف فى المنطقة ، وعلى العكس من ذلك فان المنطقة الفقيرة بالآبار البترولية هى اكثر المناطق تقدما من الوجهة الحضارية وبالتالى من الوجهة الصناعية مع ما يستتبع ذلك من امكانيات لا حد لها من حيث قدرتها على استهلاك الطاقة وحاجتها المتزايدة لذلك الاستهلاك بحكم تقدمها السريع فى جميع مرافق الحياة .

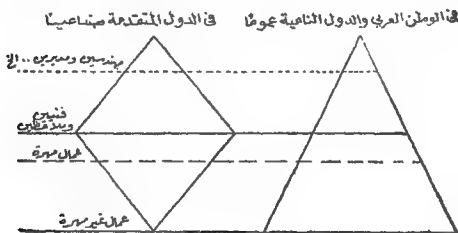
— بلغة الأرقام يمكن تقسيم منطقة الشرق الأوسط الى قسمين : أحدهما يمثل مستودعا ضخما للثروة البترولية ويشمل اجمالا العربية السعودية ، العراق ، الكويت ، البحرين ، قطر ، هذا التقسيم يملك ٩٠٪ من البترول العربى فى تلك المنطقة يمثل كثافة سكانية لا تزيد عن ١٣ مليوناً من السكان ، أى أقل من ٣٠٪ من سكان المنطقة .

---

(١) دكتور حامد عبد الله ربيع ، البترول العربى : واستراتيجية التحرير : دار النهضة العربية : القاهرة ١٩٧٦ ص ١٤٩ وما بعدها . ( انصب كلام الدكتور حامد ربيع على منطقة الشرق الأوسط ) ، ولا يوجد اختلاف اذا انسحب هذا الكلام على المنطقة العربية كلها فليبيا مثلا تعاني من عجز فى اليد العاملة .

يواجه هذا القسم فريق آخر من الوحدات السياسية فقيرة بالآبار البترولية ولكنها تمثل ٣٣ مليوناً من السكان أى أكثر من ٧٠٪ من سكان المنطقة . هذه المنطقة تملك أقل من ١٠٪ من الآبار البترولية ولا تحصل على عائد من هذه الاستثمارات إلا عن طريق النقل سواء بالأنابيب أو حتى عام ١٩٦٧ باستخدام قناة السويس (١) .

٥٤ - لكن يعاني الوطن العربي عموماً من مشكلات في العمالة - في محاولة ربطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة . فتقسيم هيكل القوة العاملة الى عمالة ماهرة وغير ماهرة يمكن أن نلاحظ أن هناك عجزاً كبيراً في فئات الفنيين والعمال المهرة ( الفئات الوسطى ) ، ويكفى للدلالة على ذلك أن نعرض هذه المشكلة بالشكل المبسط التالي الذي يوضح مقارنة بين هيكل العمالة في الوطن العربي ومجموعة من الدول المتقدمة صناعياً (٢) :



(١) المرجع السابق ص ١٤٨ .

(٢) Gunter Barthel, Industrialisation in the Arab countries of the Middle East, Berlin 1972, p. 162.

٥٥ - فالمشكلة في هيكل العمالة أن القاعدة العريضة تتمثل في عمالة غير ماهرة ( غير مؤهلة ) ويجب أن تخفض هذه النسبة من أجل زيادة نسبة العمال المهرة ( المؤهلين ) ، والفنيين ، وذلك حتى يمكن استخدام التكنولوجيا الحديث بكفاءة عالية في مجالات الاقتصاد القومي المختلفة ، ورفع معدلات انتاجية العمل . وذلك يتطلب الاستجابة لمطالب الثورة العلمية والتكنولوجية في التدريب والتعليم وربطه بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربي ككل .

٥٦ - ويعاى الوطن العربي من استفحال مشكلة الأمية بين البالغين وأعلى نسبة للأمية على سبيل المثال في السودان تصل الى ٨٧٪ ، مراكش ٨٠٪ ، مصر ٧٨٪ (١) .

#### ٤ - انخفاض نسبة التصنيع Rate of industrialisation

٥٧ - وتشير ايضا ظاهرة النمو في البلاد العربية الى انخفاض نسبة التصنيع ، فرغم الجهود التي تبذل في هذا المجال فان نصيب الصناعة العربية من الانتاج الصناعى العالمى لم يتجاوز ٤٪ ، وبالنسبة للدول النامية لم يتجاوز ٦٪ عام ١٩٧٠ (٢) . وبلغ نصيب الفرد من القيمة المضافة للانتاج الصناعى ما يوازى ٣١ دولارا مقابل ١٨٦ دولارا للفرد في أمريكا اللاتينية مثلا .

٥٨ - كما أن هيكل الصناعة يتسم بسيطرة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة حيث تبلغ نسبتها الى اجمالى الصناعة التحويلية ٦١٪ مقابل ٥٤٣٪ للدول النامية ، ٣١٪ للدول

---

(١) Gunter, Notzold, Die Arabischen Lander, Heack Gotha (١)  
Leipzig, DDR, 1970, p. 78.

(٢) من نتائج المؤتمر الثالث للتنمية الصناعية في طرابلس - أبريل ١٩٧٤ .

المتقدمة ، في حين أن نصيب الصناعات الاستثمارية والوسيط في البلاد العربية لايتجاوز ٣٩٪ من ناتج الصناعات التحويلية مقابل ٥٧٪ في الدول النامية و ٦٩٪ في الدول المتقدمة . وتمثل الصناعات الوسيطة في عدد محدود للغاية في منتجات الصناعات الكيماوية وخاصة صناعة تكرير البترول . وأن الصناعات الاستثمارية تقوم في معظمها على التجميع مما لا يترتب عليه زيادة في القيمة المضافة (١) .

٥٩ - وتعتمد معظم الدول العربية على صناعات الاحلال محل الواردات وتتركز على الصناعات الاستهلاكية التي تعرضت في غيبة سوق محلية واسعة وعدم توافر النقد الأجنبي الى عدم استغلال كامل للطاقة الانتاجية مما تسبب في زيادة تكلفة المنتجات وانخفاض جودتها واستمرار اختلال ميزان المدفوعات .

٦٠ - والمؤشرات السابقة - سواء نصيب الفرد من القيمة المضافة للانتاج الصناعي أو نسبة العمالة في القطاع الصناعي أو نصيب السلع الصناعية ( في شكلها التام ) من الصادرات - تشير الى انخفاض نسبة التصنيع ، وأن الدول العربية يصعب تسميتها - أو أى منها - بدول صناعية حتى الآن .

#### ٥ - انخفاض معدلات الاستثمار :

٦١ - تشير الاقتصاديات العربية بصفة عامة الى ظاهرة انخفاض نسبة الاستثمار الى الناتج القومي الإجمالى حتى في البلاد المنتجة للبترول التي تحقق عائدات ضخمة . وتفسر ذلك بالنسبة للبلاد المنتجة للبترول رغم ارتفاع نسبة الادخار الى الناتج القومي الإجمالى هو انخفاض نسبة الاستثمار الى الناتج

---

(١) نفس المرجع السابق .

القومي بسبب ضعف مقدرة الاقتصاد الوطني على أن يستوعب من الاستثمار ما يتلاءم مع حجم الادخار ( ضعف الطاقة الاستيعابية ) .

أما البلاد غير المنتجة للبتروول فإن انخفاض الدخل الفردي فيها كان له أثره في انخفاض مستوى الادخار القومي وعجزه عن تمويل الاستثمار المحلي اللازم لتحقيق زيادة ملموسة في الدخل القومي .

٦٢ - وقد كان هذا الوضع ابرز ما يكون في حالة الأردن حيث تعتمد على العالم الخارجى لتمويل الفجوة بين الناتج القومي والاستهلاك القومي فضلا عن تمويل مجموع الاستثمارات اللازمة لنمو الدخل القومي . وفي مصر بينما ارتفعت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي لم تبلغ نسبة الادخار الى الناتج المذكور الا ١٣ر٨٪ وتقابل نفس الظاهرة في سوريا حيث زادت نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الصافي عن نسبة الادخار الى الناتج نفسه خلال ١٩٦٠ - ١٩٦٤ (مدة تنفيذ الخطة السابقة) (١) .

٦٣ - ونجد الظاهرة العكسية في كل من العراق والكويت حيث تسجل الاحصاءات المتاحة زيادة في نسبة الادخار القومي الى الناتج القومي الاجمالى عن نسبة الاستثمار الى هذا الناتج ، ويبرز هذا الوضع بصفة خاصة في حالة الكويت فبينما بلغ متوسط نسبة الادخار القومي الى الناتج القومي الاجمالى خلال السنتين ٦٣/٦٢ - ٦٤/٦٣ ٤٣ر٣٪ ، لم تبلغ نسبة الاستثمار المحلي الى الناتج القومي الاجمالى الا ١٨ر٦٪ .

٦٤ - والملاحظ ايضا أن البلاد غير المنتجة للبتروول - بالإضافة الى تواضع امكانية زيادة رأس المال الثابت - تعاني من

---

(١) الدكتور أحمد الفندور : « الانماذج الاقتصادية العربى » : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٠ : ص ١٩٧٣ وما بعدها .



هجز مزمّن في موازين مدفوعاتها ، وإن مثل هذا العجز يحد من قدرتها على تحقيق مستوى مرتفع من الاستثمار نظرا لاعتمادها على العالم الخارجى في استيراد رأس المال الثابت (١) .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٩٧ .



### القسم الثالث

#### اتجاهات التنمية والتكامل في المستقبل

انصب التحليل السابق على تحديد المعالم الأساسية لظاهرة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي وأسبابها الرئيسية التي تتمثل في عوامل سلبية تعتبر محددات على عملية النمو . ونلخص هذه الأسباب في :

— قصور البنية أو الهيكل العام الاقتصادي والاجتماعي عن تحقيق معدلات التنمية بالدرجة المطلوبة ، أو بمعنى آخر عدم قدرة هذا البنية على دفع عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي في طريق النمو الذاتي Selfsustained أي النمو الذي يفلد نفسه بنفسه .

— رغم أن معظم الاقتصاديات العربية تعتمد في النمو على القطاع الأول — ( الزراعي — الاستخراجي ) إلا أن النمو في قطاع الزراعة يقصر عن تلبية احتياجات الفرد من الغذاء .

— انخفاض نسبة التصنيع .

— انخفاض نسبة الاستثمارات الى الناتج القومي الاجمالي

- عدم التوازن في توزيع عناصر القوة الاقتصادية على البلاد العربية والخصائص الديموجرافية .

- وقصور هيكل العمالة في الصناعة من تلبية احتياجات النمو في هذا القطاع .

٦٥ - لكن لا يوقف جهلنا عند تتبع معالم المشكلة فحسب ، بل لابد من مواجهتها بالطريقة العلمية كما سبق أن ذكرنا ، والاقتراض الأساسي لهذا البحث هو أن التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، والمستوى الذي بلغته الدول العربية - وكلهما دول نامية - في النمو الاقتصادي والاجتماعي يمثل قيدا رئيسيا ذا أهمية نسبية على عمليات التعاون أو الاندماج الاقتصادي . بحيث أن إزالة أو تخفيف القيود على عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي تؤدي الى إزالة أو تخفيف القيود على عملية التعاون أو التقارب أو الاندماج بين هذه الدول .

٦٦ - ولذلك تصبح مسألة متابعة الجهود (١) التي تمذل حاليا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واتجاهات النمو في المستقبل مهمة أساسية لخلق اطرار ونماذج للتعاون والتنسيق الاقتصادي على مستوى ثنائي أو متعدد الأطراف ضمن الاطار الاستراتيجي الشامل لعملية تحقيق الاندماج أو الوحدة على مستوى الوطن العربي ككل .

٦٧ - وتنصرف جهود الدول العربية في هذه الفترة الى تحقيق زيادة سريعة مضطردة في معدلات نمو الدخل القومي عن طريق :

---

(١) يحتاج تتبع هذه الجهود الى دراسات وبحوث عديدة لمعرفة القيود المفروضة على عمليات النمو الاقتصادي والاجتماعي .

١ - أحداث تغير جذري في البنيان الاقتصادى والاجتماعى بحيث تزيد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة وبالتالي قطاع الخدمات الأساسية Infrastructure (الطرق . الاسكان .. التعليم .. النقل .. الخ) .

٢ - زيادة مستوى الادخار والاستثمار القوميين الذى يضمن للاقتصاد القومى الاستمرار بعد ذلك فى طريق نمو الدخل الفردى الحقيقى . فمتى وصل مستوى الدخل الفردى الحقيقى الى مستوى مرتفع نسبيا فانه يولد المدخرات ويكفل بالتالى من الاستثمارات مايدفع بالاقتصاد القومى فى طريق النمو الدائى (١) .

٣ - الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ، القوى البشرية ، الأموال المتاحة ، طاقات النقل .. الخ .

٦٨ - وتستخدم البلاد العربية مختلف الوسائل والإمكانات لتحقيق هذه الزيادة السريعة فى الداخل - منذ الخمسينات وحتى الآن - ومن أهم هذه الوسائل : برنامج التنمية ، اتخاذ التخطيط كأداة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ، تزايد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى وإنشاء القطاع العام ، الإصلاح الزراعى ، تحرير الاقتصاد من التبعية .. الخ .

### أولا : ما هى اتجاهات التنمية والتكامل فى المستقبل ؟

٦٩ - وقد يكون من الصعب التنبؤ بما ستكون عليه التنمية والتكامل خلال العقدين القادمين أو الى سنة ٢٠٠٠ فالفترة التى يمر بها الوطن العربى حاليا فترة استقرار غير نسبى ، بل هى فترة تغيرات سريعة وعميقة وغير متوقعة أحيانا ، ويصح هذا

---

(٢) الدكتور أحمد الفتور ، الاندماج الاقتصادى العربى : معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٤٩ .

الحكم سواء نظرنا الى المنطقة العربية أو العالم في مجموعه . كما أن تقدير المستقبل يحتاج الى تقدير المتخصصين في مختلف المجالات ( العلوم ، الصناعة ، الزراعة ، السياسة ، الاقتصاد .. الاستراتيجية .. الخ ) ، ويحتاج أيضا الى تطبيق الأصول العلمية لعلم المستقبل Futurism (١) .

٧- الا أننا يمكن ان نفترض نتيجة لتكثيف جهود التنمية في المجالات السابقة - استمرار بعض الاتجاهات طويلة الاجل للنمو ، وسينعكس تأثيرها على تشكيل التعاون الاقتصادي العربي في المدى القصير والطويل ومن أخصها : (٢)

- ١ - تحسن ملحوظ في مستويات الدخل المعيشية .
- ٢ - ارتفاع مستوى الثقافة فيها .
- ٣ - انخفاض الأهمية النسبية للزراعة ، مع بقاء دورها كبيرا في الاقتصاد القومي بالرغم من ذلك .
- ٤ - عدم الاعتماد على محصول واحد أو مادة أولية واحدة بنفس الدرجة الملاحظة حاليا .
- ٥ - ارتفاع مستوى الصناعة في البلاد العربية عموما وانتقال بعضها الى مرحلة جديدة من مراحل التصنيع .
- ٦ - ارتفاع ملموس في ميدان العلوم والتكنولوجيا الحديثة .
- ٧ - ضعف نسبي في ارتباط الدول العربية الملاحظ حاليا بأسواق الدول الكبرى .

---

(١) الدكتور حسين خلاف ؛ ورقة العمل التي قدمها الى الامانة العامة للجامعة العربية عن « مستقبل التعاون الاقتصادي العربي » .  
(٢) المرجع السابق .

٨ - زيادة نسبية في التبادل القائم فيما بينها ، وكذلك في مبادلاتها مع الدول النامية .

٩ - استمرار الضغط السكانى على الوارد .

٧١ - ويمكن الربط بين هذه التوقعات ، وبلورتها في ثلاثة اتجاهات أو أهداف أساسية لعمليات التنمية والتكامل :

- ان الاتجاهات ١ ، ٢ تعكس المحصلة النهائية لعمليات التنمية والتكامل في المستقبل ولا بد من قياس هذه المستويات ( المعيشة ، الثقافة ، الكفاية الفنية ) من فترة لأخرى وأجراء المقارنات الدولية التى تفيد في هذا المجال .

- ان الاتجاهات ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ هى محصلة عملية التغير الجدرى في البنيان أو الهيكل الاقتصادى وسوف تبدأ هذه الاتجاهات في الظهور عندما تصل الاقتصاديات العربية الى مرحلة النمو الذاتى ، أى النمو الذى يغذى نفسه بنفسه .

- أما الاتجاهات ٧ ، ٨ فتمثل انعكاس عملية التغير الجدرى في البنيان على قطاع التجارة الخارجية - حجما وهيكلًا - مما يؤدي الى ضعف نسبي في التبادل بين البلاد العربية مع أسواق الدول الكبرى وزيادة هذه النسبة بين الدول العربية ومع الدول النامية .

٧٢ - وقد يكون من المناسب في مجال تناولنا لاتجاهات التنمية والتكامل أن نتعرض الى عامل أو مؤشر بدأ يرتب آثارا ايجابية على عمليات التنمية والتعاون في المستقبل ، هذا العامل هو البترول .

**ثانيا : البترول في المنطقة العربية وآثاره المحتملة :**

٧٣ - يمثل احدى الثروات المحلية الأساسية في المنطقة ، وقد ازدادت أهميته نتيجة زيادة العائدات البترولية التى تحصل

عليها الدول العربية المنتجة للبتروول ، خاصة مع بداية عام ١٩٧٣ ووجود ما يعرف بأزمة الطاقة ، ثم استخدامه كسلاح سياسي في عملية الواجهة الشاملة مع إسرائيل أثناء حرب أكتوبر .

٧٤ - فالسوق البترولية أصبحت سوق بائعين Sellers Market تعكس الأهمية المتزايدة لجانب الطلب على العرض (١) .

وهذه الفجوة تسببت في رفع الأسعار (٢) ، وحقت الدول العربية المنتجة للبتروول عائدات ضخمة ، وأصبحت هذه الدول ذات قوة تفاوضية هائلة مع الشركات الأجنبية مما حقق لها السيطرة على هذا المورد ، ويمكن أن نركز أهم مؤشرات هذا التغيير في الآتي :

- أصبح في إمكان الدول العربية المنتجة للبتروول رفع الأسعار من جانب واحد ، وقد تدعم هذا الموقف بالقرار الذي اتخذته دول الخليج الست الأعضاء في الأوبك في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٣ ، ونص هذا القرار الى أن البلاد المعنية ستراجع الأسعار مرة كل ثلاثة شهور .

- واتخذت ليبيا خطوات للتأمين والشراء لممتلكات الشركات

---

(١) لأمريكا أصبحت تستورد أكثر من ٦ مليون برميل في اليوم أو ٢٥٪ من احتياجاتها ونصف هذه الكمية يستورد من الدول العربية . وذلك بالإضافة الى أن أوروبا مستوردة صافية ، وكذلك اليابان ؛ عن مجلة تصدرها وزارة الخارجية الكندية عنوانها International Perspectives عدد مارس/أبريل ١٩٧٤ .

(٢) ارتفع سعر السوق للبتروول للعام لدول الخليج الست من ٣.٥ دولار أمريكي للبرميل في ١٦ أكتوبر ٧٣ ؛ وأصبح ١١.٦٥ دولار للبرميل مع بداية يناير ٧٤ ووصل سعر البرميل من البتروول الليبي ١٥.٧٦ دولار أمريكي « انظر مجلة الطلبة القاهرية العدد ٤ سنة ١٩٧٤ ص ٥٧ » .



الاجنبية منذ يونيو ١٩٧٣ فقد امت نصيب « شركة نلسون بانكرهايت » ، واشترت ٥١٪ من أسهم امتيازات « أو كسيدنتال بتروليوم » ، وأويل أواسيز» في أغسطس من العام نفسه .

ـ وامت العراق ـ في أكتوبر ١٩٧٣ ـ الأسهم المملوكة لشركات الولايات المتحدة ( ٢٣٧٥٪ ) ، والمصالح الهولندية في شركة شل ( ١٤٢٥٪ ) .

ـ وأعلنت الكويت والسعودية عن السعي للحصول على مشاركة عاجلة لا تقل عن ٥١٪ أو ٦٠٪ ، وأعلن أيضا أن الملكية الكاملة هي الهدف الذي يتعين تحقيقه في مدة خمس سنوات .

ـ كما أن حجم الانتاج الذي اعتادت الشركات الدولية أن تتولى تحديده لمقابلة الطلب المتوقع قد أصبح تحت رقابة حازمة من حكومات البلدان المعنية ، فمنذ عام ١٩٧٠ بدأت ليبيا على نسيل المثال تخفيض انتاجها ، وقامت البلاد العربية بتخفيض انتاجها من النفط في حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

٧٥ ـ وتضم البلاد العربية المنتجة للبترول أبو ظبي وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية وليبيا والعراق والخمس دول الأولى تحظى بالفعل بموارد فائضة ضخمة ، أما العراف فبرجح حصولها على فوائض جوهريّة كبيرة في المستقبل القريب ، ولكن برهنت عملية التنبؤ بالدخول النفطية لهذه البلاد على انها مهمة صعبة للغاية (١) .

٧٦ ـ ويمكن تقدير الدخول الحكومية من النفط في البلدان الست ـ فافتراض درجة معينة من الاستمرار في الظروف ـ

---

(١) الدكتور ابراهيم سعد الدين « الدخول النفطية والفوائض المتوقعة لست دول عربية » مجلة الطلبة العدد ٤ سنة ١٩٧٤ .

بنحو ٤٠ بليون دولار في عام ١٩٧٤ ، ٦٥ بليون في عام ١٩٧٧ ، ٨٤ بليون في عام ١٩٨٠ ، ١١٢ بليون في عام ١٩٨٣ وسيصل هذا الدخل على أساس تراكمي الى نحو ٧٥٠ بليون دولار في ١٩٨٣ .

٧٧ - مما لا شك فيه ان هذه الزيادة الضخمة في عوائد النفط سوف تؤدي الى زيادة كبيرة في الفوائض النقدية ، وبالتالي تشجع على وضع برنامج طموح يهدف الى توسيع نطاق خدمات الرفاهية في المجتمع او تمويل خطة للتصنيع السريع ، وتسرع بتكوين رأس المال .

رهنالك تقدير تقريبي للغاية وان كان مبالغاً فيه ، لقدرة هذه البلدان الست على امتصاص نوع الدخل التي قد تحصل عليها ، يفترض ان هذه البلدان ستحاول تعظيم معدل نمو القطاع غير النفطي فيها ، وان تقدم خدمات رفاهية عالية الجودة لكافة سكانها . هذا التقدير يبين ان اصولها الأجنبية الصافية قد تصل الى ٤٥٠ - ٥٠٠ بليون دولار في عام ١٩٨٣ . وهذا التقدير لا يوضع في اعتباره الدخل الاضافي الذي قد تحصل عليه ، بفضل تطور الموارد الأخرى مثل الغاز السائل أو قيامها بنقل خامها ، أو تكرير جزء مهم منه ، أو الدخل الذي تحصل عليه من استثماراتها في الخارج (١) .

٧٨ - كيف تستخدم هذه الأصول الضخمة ، واين ؟ وكيف يتم الحفاظ على قيمتها من خفض قيمة العملة المحتمل حدوثه مستقبلاً ؟ وما هي السياسات التي يمكن اتباعها لاستخدام هذه الاموال في مساعدة الدول العربية والنامية في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي نفس الوقت ضمان عائد عادل كاف للبلدان المالكة لها ؟ تلك هي الموضوعات الأساسية التي نبحثها في الصفحات القادمة .

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٦٢ .

٧٩ - وتمر الدول العربية المنتجة للبترول حاليا بميليتين أساسيتين هما التحديث Modernization والتحرر من الاستعمار Decolonization ويلعب البترول دورا هاما في احداث العمليتين :

- ففي العملية الأولى : تعتبر عائدات البترول مصدر تمويل للتنمية أساسى ، ويلعب البترول دور القطاع الرائد (القائد) في الاقتصاد فيؤثر على القطاعات الأخرى ويمتد على أساسه عدد من الصناعات المرتبطة به ، يخدم عملية تحديد النواحي التنظيمية والعلمية والتعليم والخدمات الأساسية الأخرى .

- وفي العملية الثانية : التى تعنى الخروج من كافة أشكال السيطرة الأجنبية سياسية واقتصادية وثقافية ، تتأكد الحقوق الوطنية على البترول . وهناك علاقة بين الوطنية أو القومية Nationalism كإطار سياسى والتنمية كطريقة لتحديث الهيكل الاقتصادى والاجتماعى وترشيده .

٨- وفي الندوة التى عقدت فى تورنتو بكندا يناير ١٩٧٤ عن « البترول والسياسة فى الشرق الأوسط » ذكر الأستاذ الأمريكى Prof. Lenczowski من جامعة كاليفورنيا فى مقال له بعنوان « اختبار الدوافع العربية من استخدام سلاح البترول (١) »

Form the broad perspective of the Arab struggle to achieve certain political goals, the boycott measures could probably be looked upon as a success, in that, first, they demonstrated Arab ability to act in concret with each other and secondly, they generated greater awareness of and, in some cases, positive response to the Arabe point of view in the Middle East conflict.

وقد تكفى هذه الإشارة الى الدلالة على ان البنرول تمتد  
آثاره ليس فقط على الصعيد الوطنى فحسب بل يلعب دورا رئيسيا  
وحيويا بالنسبة للدول العربية ككل فى حل المشكلات المختلفة  
السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تواجههم حاليا  
ومستقبلا.

## القسم الرابع

### تقييم .. دروس مستفادة

#### ٨١ - الدروس المستفادة في ضوء دراسة مشكلتي التصاوغ والتنمية هي :

(أ) ان نمو التجارة بين الدول العربية وصور التعاون المختلفة لا يتوقف على مدى نضج الاطارات الفكرية والتنظيمية القائمة على تحقيق الانتماء بقدر ما تتوقف على زيادة التنسيق والتعاون بين هذه البلاد في مجالات زيادة الانتاج في الفروع الحالية والجديدة .

(ب) ان ايجاد تنظيم فعال لانتقال عناصر الانتاج بين البلاد العربية يمكن ان يكفل نموا افضل في ميدان الانتاج عموما وميدان الانتاج الزراعي على وجه خاص .

٨٢ - ويحتاج مثل هذا التنظيم الى ان تكون هناك سياسات مشتركة لانتقال عنصر العمل وعنصر رأس المال وعناصر الانتاج الأخرى بين البلاد العربية يقع على عاتقها عبء توفير الظروف الانتاجية الملائمة لرفع انتاجية عناصر الانتاج داخل بلاد السوق

المشتركة وتقف حائلا دون انتقالها الى بلاد العالم الخارجى .  
ورجود مثل هذه السياسات يضمن الا يترك انتقال العمل ورأس  
المال داخل السوق لمجرد تفاعل القوى الاقتصادية الناتجة عن  
تحرير الانتقال بل تتم وفقا للسياسة الاقليمية المشتركة (١) .

٨٣ - وثمة أهمية خاصة للتدخل الحكومى فى البلاد النامية  
ومنها العربية (٢) . فمن المسلم به وجوب أن تتم عملية التنمية  
الاقتصادية فى ظل درجة معينة من التخطيط . ذلك اذا كان جوهر  
عملية التنمية هو تغيير البنيان الاقتصادى، ويستلزم هذا التغيير  
توجيه الموارد الاقتصادية الى قطاعات معينة ، فان الاعتماد على  
قوى السوق فى تحقيق أمر يحول دونه ، فى حالات كثيرة ،  
انخفاض العائد الخاص فى هذه القطاعات بالمقارنة بعائدها  
الاجتماعى . ويضاف الى ذلك ما قد يؤدى اليه تفاعل قوى  
السوق من ازدواج الاستثمار ، وبالتالي ، من تبديد للموارد  
الاقتصادية لهذه البلاد .

٨٤ - ويجب ان يقترن تنفيذ اطر التعاون او التنسيق  
الاقتصادى بخلق مجموعة من الهيئات والتنظيمات توفر الاطار  
الملائم لأن يحقق لكل من البلاد الأعضاء أفضل سياسة اقتصادية  
وطنية دون الاضرار بالأهداف الاقتصادية للبلاد الأخرى (٣) .

٨٥ - وتقترن عملية الانتاج أو التعاون أيضا بالتنسيق  
الاقتصادى خاصة مع وجود اختلاف فى مستوى النمو والتصنيع  
بين الدول العربية المختلفة ، واختفاء التنسيق لابد وأن يؤدى

---

(١) الدكتور أحمد الفتور ، الاندماج الاقتصادى العربى ، معهد البحوث  
والدراسات العربية : القاهرة ١٩٧٠ ؛ ص ٥٨ .

(٢) نفس المرجع ص ٥٩ ، ص ٦٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٦١ .

الى افادة البلد الاكثر نموا على حساب البلاد الاقل نموا ، ويتنافى ذلك مع ما تقتضيه نجاح عمليات التعاون الاقتصادي من ضمان توزيع عادل بين البلاد الأعضاء .

٨٦ - وفي ضوء التقدير السابق لمشكلة التعاون الاقتصادي العربى وأسبابها المختلفة يمكن ان نقترح - على الصفحات القادمة - تصور عربى واضح محدد لكيفية معالجة التخلف من خلال سياسات للتعاون الاقتصادي باعتبار أن التخلف الاقتصادي والاجتماعى كما سبق أن بينا هو المتغير الرئيسى أو السبب الرئيسى في ضعف نتائج التعاون الاقتصادي العربى .





الباب الثاني

---

نموذج للتعاون الاقتصادي العربي

---

القسم الأول : اطار نظرى للنموذج

---

القسم الثانى : امكانيات تحقيق النموذج المقترح

---

القسم الثالث : مراحل تنفيذ النموذج من الآن وحتى عام  
٢٠٠٠

---

القسم الرابع : توقعات نجاح النموذج ( المستقبل )

---

## ● مقدمة :

٨٧ - على ضوء تقدير مشكلة التعاون الاقتصادى والأسباب المختلفة لظاهرة الضعف فى العلاقات الاقتصادية العربية ، وفى ضوء المحددات المختلفة على عمليات النمو الاقتصادى الاجتماعى فى البلدان العربية ، وكذلك اتجاهات النمو فى المستقبل هل يمكن أن نقدم تصورا أو أطارا استراتيجيا لعملية زيادة فعالية التعاون الاقتصادى العربى كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة أو الاندماج الاقتصادى العربى ؟

٨٨ - أن مهمة البحث لا يمكن أن تقف عند تحديد المشكلة والتعمق فى جوانبها بل لابد من الدخول الى مرحلة ايجابية تشمل فى وضع عملية تقدير المشكلة فى خدمة الهدف العربى المطلوب . . . والسؤال الرئيسى الآن هو كيف نخرج بصور عملية للتعاون الاقتصادى تأخذ فى اعتبارها الظروف والإمكانات العربية فى هذه المرحلة ثم اذا امتد بصرنا الى المستقبل ، ماهى أشكال وصور - فى ظل بعض الفروض - التعاون الاقتصادى العربى عبر المراحل المختلفة للنمو .

٨٩ - يقتضى ذلك مناقشة عدد من النقاط منها : الأهداف

والسياسات اللازمة لتحقيق هذه الاهداف في الاجل القصير والطويل ، التنظيمات ، المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ السياسات المقترحة . .

٩٠ - وبداية يرتبط مفهوم التنمية بالتكامل أو التعاون كما سبق أن أشرنا في الباب الأول ، فالتنمية في أي بلد عربي ليست مشكلة هذا البلد وحده بل هي مشكلة عربية يجب حلها من خلال تضافر جهود البلاد العربية ككل ، كما أن رسم أي سياسات للتعاون الاقتصادي العربي هي خطوة لابد أن تأخذ في اعتبارها تضيق فجوات النمو بين البلاد العربية وذلك من خلال حركة واسعة لانتقال عوامل الانتاج بين البلاد العربية أو من خلال الجهود المشتركة والانتاج المشترك في كل المجالات .

٩١ - والهدف الرئيسي في هذه المرحلة هو تكثيف عملية التعاون الاقتصادي العربي ، تحقيق التشابك في المصالح الاقتصادية العربية وذلك في اطار حل مشاكل التنمية وخلق القاعدة المادية للوحدة أو الاندماج السياسي في الوطن العربي ، وقد يكون من المناسب اتباع المنهج التالي في مناقشة نموذج للتعاون الاقتصادي :

أولاً : فروض يقوم عليها النموذج حالياً ومستقبلاً .

ثانياً : أهداف عامة أو أساسية Strategy معددة بواسطة القيادة السياسية العربية سواء على مستوى مؤتمر الاقتصادية العربية وذلك في اطار حل مشاكل التنمية وخلق

ثالثاً : سياسات أساسية يجب أن توضع في المجال الاقتصادي System

رابعاً : مؤسسات أو تنظيمات تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسات المقترحة ( هيكل تنظيمي ) .

وإذا أسهنا من عرض هذا التصور يمكن مناقشة امكانيات،  
دمراحل تنفيذ هذا النموذج حتى عام ٢٠٠٠ من خلال مجهودات  
تهدف الى التنسيق الاقتصادي العربى ومن خلال أسلوب  
المشروعات المشتركة التى تستفيد من مستحدثات الثورة العلمية  
والتكنولوجية .

ولابد أيضا ان نناقش العوامل غير المتوقعة Uncertainties  
والتي يمكن أن تؤثر على تنفيذ النموذج فيمكن أن ندرس  
العوامل المعوقة Negative لبلوغ الاهداف ، وكذلك  
العوامل المؤيدة Supportive بهدف بحث امكانية تحديد أو  
ازالة العوامل المعوقة وذلك لتكوين شروط أو ظروف مناسبة  
لكى تقوم العوامل المساعدة بدورها فى تدعيم الوصول للهدف ،  
وبذلك تكون قد وفرنا للنموذج فرصا كبيرة للتنفيذ والنجاح  
بعيدا - الى حدها - عن عوامل عدم التوقع . انظر الرسم  
التوضيحي رقم (٢) فى المرفقات تحت عنوان وضع اطار  
استراتيجى للتنمية .



## القسم الأول

### إطار نظري للنموذج

#### أولا : فروض يقوم عليها نموذج الاندماج الاقتصادي العربي :

٩٢ - يأخذ هذا النموذج بعدد من الفروض Hypotheses

تعتبر مبادئ أساسية في عملية تحقيق التعاون أو الاندماج الاقتصادي العربي هي :

١ - التخطيط القومي للوحدة الشاملة من الآن على نحو دقيق ، واعتبار أن تحقيق قدر من التكامل الاقتصادي بين البلاد العربية يخلق أساسا ماديا لعملية الوحدة ويعجل بالاندماج أو التكامل السياسي في المستقبل ، فيحسن تحديد الأهداف والوسائل لتحقيقها خلال فترة زمنية معينة ثم متابعتها دوريا ، وقد توضع الخطة على أساس عشر سنوات لكل فترة .

٢ - الإطار أو النموذج الذي يحدد درجة وشكل التعاون الاقتصادي - في ضوء الظروف والإمكانيات الحالية - يسمح بقيام علاقات خاصة بين بعض الدول العربية بسبب وقوعها في

منطقة جغرافية واحدة أو لارتباطها بعلاقات تاريخية معينة (كبلاد المغرب العربي مثلا) أو لاعتماد اقتصاد كل منها على إنتاج سلعة أو مادة معينة (كالعلاقة بين الدول المنتجة للبترول) . وبقي أن ننسق بين هذين النوعين من التكامل العام والخاص .

٣ - تخلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية يحد من اثر وجود الأسواق المشتركة بينها ، وعدم كفاية الحل الخاص بالسوق المشتركة يتطلب أن تصاحبه اجراءات وسياسات أخرى تحقق لهذه الدول تكاملا اكبر مما تحققه السوق المشتركة بمعناها التقليدي .

٤ - يمتد التكامل الاقتصادي ليشمل مختلف المجالات من اقتصادية ومالية . الخ . في اطار استراتيجي شامل مع التركيز في المستقبل القريب على المسائل الاساسية او الهيكلية . مثل مايتعلق بالطرق والمواصلات والدراسات والمشروعات التطبيقية الخاصة بالزراعة والبترول والصحراء والذرة والالكترونات ، ونقل التكنولوجيا الحديثة الى البلاد العربية مع الملازمة بينها وبين البيئة ، ومن ناحية أخرى التركيز على التعاون المالي .

٥ - ان وجود خطة على مستوى قومي يجب أن تسير جنباً الى جنب مع الخطط الوطنية مع أحداث تنسيق وتكامل بين هذين النوعين من الخطط .

٦ - تمكين أجهزة وتنظيمات التعاون الاقتصادي من العمل على استقلال أبعادها قدر الامكان عن التأثير بالعوامل السياسية .

٧ - ان التكامل الاقتصادي يتم على مستوى الجامعة العربية وكذلك يتم على مستويات ثنائية أو متعددة الاطراف ، لكن يجب التنسيق بين هذين القطاعين .

٨ - ان هناك ثلاث مراحل في عملية تحقيق صور للتعاون



او التكامل الاقتصادى ، وهذه المراحل متداخلة ويمهد بعضها لبعض (١) :

### المرحلة الأولى :

الاستمرار فى عملية تحقيق النمو الذاتى Self sustained growth  
والتي تعتمد بالاساس على اعادة تنظيم الهيكل الاقتصادى اخلق  
مصادر أخرى للدخل فى الصناعة ، وتصنيع الزراعة . الخ ، وهذا  
بجانب تنمية القطاع القائد leading sector الذى يعمل على  
نشر النمو الاقتصادى فى باقى القطاعات .

### المرحلة الثانية :

الاستمرار فى المرحلة الاولى مع اقامة عدد من المشروعات  
المشتركة الصناعية الكبيرة Joint large scale projects  
بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى على مستوى الوطن العربى  
والاستفادة من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية .

### المرحلة الثالثة :

تميز بالتخصص وتحقيق مايسمى باقتصاديات التخصص  
وهذه المرحلة تمثل بداية خطوات الاندماج الاقتصادى وتحقيق  
الاستغلال الأمثل للموارد .

٩ - يفترض المشروع أو النموذج أن محتوى التعاون

---

(١) يشير الدكتور مختار محمد متولى انه حتى الآن لا توجد دولة عربية واحدة  
تخطت مرحلة الانطلاق ( وفق تحليل روستو لمراحل النمو : المجتمع التقليدى ؛  
مرحلة الاعداد للانطلاق ؛ مرحلة الانطلاق ، مرحلة التفج الاقتصادى ؛ مرحلة  
اليوتوبيا ) ؛ اقتصاديات العالم العربى القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٤ .

الاقتصادي سواء النظرى أو التطبيقي سوف يأخذ بى اعتباره مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمراحل الواردة فى «ثامنا» كأساس هام له .

١٠ - يفترض أيضا وجود حصر وتحليل علمى للموارد البشرية والطبيعية على مستوى عربى مركزى وكذلك وضع تقدير دقيق لمشاكل النمو ومحدداتها فى الدول العربية .

### **ثانيا : الأهداف الأساسية للنموذج Basic goals**

٩٣ - يتم على مستوى تحديد الأهداف الأساسية للنموذج - أى على هذا المستوى الاستراتيجى - تصميم نظام أو إطار لحل مشاكل التنمية من خلال التعاون الاقتصادى وتحديد مناطق اتخاذ القرارات Decisions areas ثم تحديد الطرق أو الوسائل Instruments التى تستخدم فى تحقيق الأهداف بمعنى آخر تكوين سياسات جديدة .

٩٤ - على ذلك سيكون تركيزنا على مسائل Rational أكثر منها تفصيلات عملية Operational details وهذا طبيعى إذا علمنا أن التفكير على هذا المستوى الاستراتيجى لديه حرية أكبر للتخيل Imagination أكثر من المستويات الأخرى فى التخطيط مثلا .

٩٥ - وتحدد الأهداف الأساسية فى الواقع على مستوى القيادات السياسية للدول العربية سواء فى مؤتمرات القمة أو فى الاجتماعات السياسية الثنائية أو المتعددة الأطراف أو فى الموائيق التى تصدر من هذه الدول تحدد أهداف العمل الوطنى فى المجال العربى .. الخ .

## ٦٩ - والأهداف الأساسية لهذا النموذج

### في الأجل الطويل يتحدد في :

١ - أحداث تغيير جذري في البنية الاقتصادية والاجتماعي بحيث تزيد الأهمية النسبية لقطاع الصناعة ، وتنمية القطاع العام الذي تمتاز به كل دولة عربية .

٢ - زيادة معدل الاستثمار المنتج الذي يضمن للاقتصاد الوطني زيادة في الدخل الفردي الحقيقي ، تسمح بتوليد مدخرات وبالتالي استثمارات تدفعه في طريق النمو الذاتي (١) .

### ٩٧ - أما الأهداف في الأجل القصير فهي :

كنتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ التي قامت بين مصر وسوريا من جهة واسرائيل من جهة أخرى حصل العرب على عناصر قوى ذاتية جديدة في المجالات (السياسية والاقتصادية والعسكرية) من أجل إزالة آثار العدوان الاسرائيلي لعام ١٩٦٧ في ضوء هذه العناصر الجديدة يمكن تحديد الأهداف العربية في الأجل القصير في الآتي :

- الاستمرار في اتخاذ مواقف عربية موحدة في المجالات السياسية والاقتصادية من أجل اجبار اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة واسترداد الحقوق المشروعة لشعب فلسطين .

### ثالثاً : سياسات أساسية يجب

### ان توضع في المجال الاقتصادي :

### ٩٨ - مجرد تحديد الأهداف الأساسية السابقة تبدأ مرحلة

(١) المرجع السابق ص ١٥ . ويشير والت روسو الى أن معدل الاستثمار المنتج في مرحلة الانطلاق يجب أن يرتفع من حوالى ٥% الى أكثر من ١٠% من الدخل القومي ستويا كشرط من شروط اعداد الدولة للانطلاق .

جديدة في اعداد المشروع وهى وضع السياسات اللازمة لتحقيقها.  
والسياسة الاقتصادية تعنى الوسائل أو الأدوات Instruments  
التي تستخدم - بواسطة صانعى السياسات - من أجل تحقيق  
الأهداف .

٩٩ - ونتصور في هذه المرحلة كيف نضع عددا من السياسات  
الاقتصادية التي تؤدي الى حدوث تغييرات كيفية أو كمية والتي  
تتضمن :

١ - الاطار أو التنظيمات القائمة حاليا بعمليات التعاون  
الاقتصادى العربى . .

٢ - زيادة كمية البيانات والمعلومات المتاحة بين امكانية  
التعاون والتي مصدرها بالأساس الحكومات .

١٠٠ - والمشكلة الرئيسية في وضع مثل هذه السياسات  
هى اختيار السياسات التي تكون فيما بينها الحل الأمثل  
Ded optimum وفى التحليل النهائى عبارة عن « تنظيم  
فعال يعمل على تعظيم Maximizes الدخل الفردى الحقيقى  
ومستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد » .

١٠١ - ومجموعة السياسات القومية الاساسية  
Basic policies التي يمكن اقتراحها في مجال احداث  
تغيير جذرى في الهيكل الاقتصادى والاجتماعى خلال هذا المقد  
(السبعينات) يمكن تحديدها في :

١ - اذا كان هدف التنمية في السبعينات هو تحقيق معدل  
نمو الناتج القومى الاجمالى ب ٦٪ سنويا وأصبح هذا الهدف

ملائماً ضرورياً (١) في الدول العربية ، يمكن تحديد معدلات النمو السنوية في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الوطني في الآتي :

- ٢٠٪ في الانتاج الزراعي .

- ٨٪ في الصناعات التحويلية .

- ٥٪ في نسبة اجمالي المدخرات المحلية الى اجمالي الناتج القومي .

- ٧٪ في الواردات ، ٧٪ في الصادرات .

٣ - والأولوية للتصنيع أو التوسع في النشاط الصناعي بمعدل أسرع من معدل الزيادة في الانتاج الزراعي . ولانقصد هنا الاختيار بين تنمية الزراعة أو الصناعة ، ولكن يجب أن تسير تنمية الزراعة الى جانب الصناعة وقد انتهت سياسة المفاضلة بين الزراعة أو الصناعة في تحقيق معدلات نمو مرتفعة وأصبح يؤخذ بسياسة «نسب مختلطة Mix proportion من كلا القطاعين - تختلف من بلد لآخر ، وان كان هناك اتفاق على أن التوسع في الصناعات التحويلية يعتبر أساساً لتحقيق معدلات النمو المطلوبة .

٣ - وبالنظر الى محدودات مشكلة الغذاء في البلاد العربية يجب اعطاء أهمية للزراعة من خلال تطوير تنظيم الزراعة واستخدام التكنولوجيا المتقدم في تنميتها والزراعة تلعب دوراً هاماً

---

(١) حددت هذا الهدف كل من لجنة بيرسون ولجنة تينبرجن وأخضت به الأمم المتحدة منذ أول يناير سنة ١٩٧١ ، وأوصت الدول النامية بتحقيقه خلال عقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية ؛ والذي وضعت بمقتضاه استراتيجية شاملة على مستوى الدول النامية ، انظر المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية للدول العربية ؛ الكويت ١٠ - ١٧ أكتوبر ١٩٧١ .

في تسهيل عملية التصنيع والعلاقة بينهما متبادلة ، يعتمدون في نموها على ما يقدمه كلاهما للآخر .

٤ - والتطبيق المكثف للسياسات المتقدمة في ٢ ، ٣ يؤدي إلى تدعيم الهيكل الإنتاجي لكل بلد ، لكن يتطلب توسيع السوق من طريق اتفاقات المعاملة التفضيلية وإزالة الحواجز الجمركية وقد قطعت الدول العربية شوطا كبيرا في هذا المجال من خلال أجهزة جامعة الدول العربية أو مجلس الوحدة الاقتصادية أو على المستويات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف . . ان توسيع السوق سوف يسمح بوصول المشروعات الكبيرة إلى الحجم الأمثل في الإنتاج وفي نفس الوقت يخفض التكاليف إلى أقل حد ، ويرفع مستوى أداء الاقتصاديات الوطنية . . الخ .

٥ - ومع أن توسيع السوق لأي نوع من المشروعات تمشيا مع أهداف عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة فإن الاستراتيجية اللازمة لتسريع معدلات النمو تتطلب توسيع السوق أمام المشروعات الصناعية الخاصة :

— الإحلال محل الواردات Import substitution

.. والموجهة للتصدير Export orientation

— والمشروعات اللازمة لمضافة التعاون الصناعي ، وتحقيق التكامل الإقليمي .

— وتشجيع وتنمية الصناعات الصغيرة .

٦ — والسياسة القومية للإحلال محل الواردات تأخذ في الاعتبار توسيع وتنوع القاعدة الصناعية على أن يؤخذ في الاعتبار عوامل التكاليف والكفاية النسبية . ولكن الحد الأدنى لحجم عمليات الإحلال يختلف من مشروع إلى آخر ، ففي المشروعات المتقدمة لرأس المال Capital intensive يكون الحد الأدنى للحجم

الاقتصادى للمشروع كبيرا ، ولايصح ان يتحدد الحجم الأمثل على أساس الكفاية الفنية وتكاليف الانتاج فقط ولكن أيضا على أساس احتمالات الطلب . على أنه يمكن ايجاد الحلول المناسبة لمشكلات الحجم الأمثل في بعض الصناعات .

٧ - هناك حاجة عاجلة في الدول العربية لوضع نمط موجه للصناعات في برامج التصنيع وذلك في ضوء مدى توفر الموارد المحلية وتضافر الجهود لاقامة مشروعات لتنمية قطاع التصدير (١) والطلب المحلى لايمكن ان يوفر بمفرده الأساس الكافى للنمو المخطط - في هذا القطاع ، ويجب أن يكون توسيع السوق عاملا جوهريا في هذا المجال أيضا . وأصبح من الواضح أن قيام هذه المشروعات يتيح الفرصة للأخذ بالأساليب التكنولوجية العلمية المتقدمة حتى يمكن مواجهة المنافسة العالمية ، ويمكن لتعاون عربى أفريقى أن يستحدث هذا النمط من المشروعات .

٨ - أصبح قيام المشروعات العربية المشتركة سياسة أساسية مستحدثة لفتح مجالات التنمية في المشروعات التى يتعذر تنفيذها في كل دولة على حدة ، والمساهمة في تنمية قطاعات عديدة اقتصادية على أساس اقتصادى . وعلى سبيل المثال فان صناعة الحديد والصلب يمكن تقسيمها الى صناعات فرعية يجرى توزيعها وتنفيذها بين مختلف الدول المشتركة في المشروع . والحاجة ملحة الآن الى اعداد تخطيط تفصيلى للمشروعات الاقتصادية الإقليمية

---

(١) حظيت مشروعات تنمية الصادرات باهتمام كبير خلال السنوات الأخيرة فى كثير من الدول الأفريقية حيث قامت الكومون وغانا وساحل العاج ونيجيريا بإنشاء عدد من المصانع المشتركة تكلفت ملايين الدولارات لانتاج سلع وسيطة ( تقليدية ) مثل كسل الكاكاو وزبدة الكاكاو وأقراص الشيكولاته ٠٠ الخ ، وكذلك انشأت كل من تنزانيا وكينيا عددا من المصانع لانتاج مختلف أنواع الجبال من نبات السيزال .

للكشف عن الامكانيات المتاحة للمشروعات التكميلية في الدول المختلفة .

٩ - والمشروعات المشتركة التي يمكن أن تسهم في زيادة معدل النمو وتحديث الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية هي :

- المشروعات ذات الحجم الاقتصادي الكبير والتي تتميز بارتفاع مستوى الفن الانتاجي والتي تنتج في العادة انتاجا يزيد عن حاجة أية دولة من الدول الاعضاء .

- المشروعات التي يتميز انتاجها النهائي بالتفاير الكبير في الخواص ، والتي تعتمد على وفرة الطلب مثل منتجات البلاستيك والمنسوجات والمطاط والأدوية .

- المشروعات التي يكون الحد الأدنى لمجالاتها الفنية والاقتصادية محدودا ولكن مستويات الطلب المحلي عليها تعتبر كبيرة جدا مما يتطلب بالضرورة تكاملا اقتصاديا لاقامتها .

١٠ - ومن المعلوم أن هناك صعوبة في وضع معايير لتوزيع المشروعات المشتركة بين الدول العربية أو حتى داخل دولة واحدة فكيف ؟ حقيقة ليس هناك معيار موضوعي للتوزيع العادل ، ونحن نعتقد أن مسألة المعيار يمكن أن تحل في ضوء ظروف التنمية المختلفة أي مستوى النمو في كل بلد والمواد المتاحة ، وأيضا تبعا للعوامل السياسية والاجتماعية ، ولكي نصل الى قرار في هذا الشأن ممكن أن نسرد ببعض المعايير مثل :

- توزيع الاستثمارات الرأسمالية .

- الدخل المتولد من المشروع .

- اختلاف مستويات النمو ، قياسه بمعدلات النمو الاقتصادي .



## ١٠ - الاستثمارات البديلة وامكانياتها .

١٠ - الفرصة المتاحة للصناعة Potential mobility of industries

### ١١ - تشجيع الصناعات الصغيرة في الدول العربية ،

والصناعات المكثفة العمالة Labour-intensive ، يمكن أن يحل كثير من مشاكل العمالة وتطويرها بحيث تكون منتجة ، ومثل هذه المشروعات تؤدي إلى تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي في فترة قصيرة . وتسمح بتنوع البناء الصناعي وتسرع بعملية التصنيع (١) .

١٢ - لكن هناك تحفظات بشأن الاختيار أو أولوية هذه المشروعات الواردة في ٦ ، ٧ ، ١١ ، داخل الأطار الاستراتيجي العام للتمية فلم يعد السؤال الآن عند وضع هذه الاستراتيجية هو المفاضلة بين مشروعات احلال الواردات او تشجيع الصادرات، صناعات ثقيلة او صناعات خفيفة . . الخ ولكن الحاجة ماسة الى نسب مختلفة تجمع بين هذه الأنماط . وقد تعطى أولوية في توزيع الاستثمارات الى القطاعات الديناميكية داخل هذه الأنماط ، وتعرف القطاعات الديناميكية بأنها تلك التي تنمو بمعدل سريع خلال مدة معينة عن بقية القطاعات الأخرى ، كمثال على ذلك الصناعات البتروكيمياوية وأهم منتجاتها البلاستيك الذي يمكن استخدامه ليحل محل كثير من منتجات الصناعات التقليدية (٢) .

١٣ - وبالنسبة لهيكل العمالة تحتاج الى سياسة أساسية

(١)

Mr. Havelock Brewster, Industrial Integration system a study presented at the request of the UNCTAD secretariat, TD/B/5A5, 12 July 1971.

(٢) من المعروف أن العوامل الأساسية التي كانت السبب في التقدم الاقتصادي للدول الصناعية المتقدمة تضمن في : زيادة معدل نمو توليد القوى الكهربائية ، الصناعة الكيماوية التي تعتبر القطاع القائد في كلتا الدول الرأسمالية والاشتراكية المتقدمة .

تتركز في عمل توازن - في ضوء أحداث تغييرات أساسية في نظام التعليم والتدريب وذلك من أجل إيجاد نسب جديدة في صالح التغلب على العجز في العمال المهرة والفنيين .

١٤ - يمكن تمويل ماتقدم من مشروعات من فوائض الاموال العربية للدول المنتجة للبترول ، على أن حجم الاستثمار الذي يلزم تخصيصه لعمليات التنمية الصناعية لا يمكن تحديده بمقتضى قاعدة مطلقة ، وفي هذا تختلف الظروف من بلد لآخر . ويمكن تحديد ما يخصص للاستثمار الصناعي بما لا يقل عن ٢٠٪ من اجمالي الاستثمارات المقررة في أية خطة (١) ، ويجب أن يكون ذلك هو الحد الأدنى للاستثمار في المشروعات الصناعية ، أما الحد الأقصى فيمكن أن يترك لكل دولة على حدة .

١٥ - ويحتاج تنفيذ المشروعات السابقة أيضا اعطاء أولوية لانشاء مشروعات أساسية للتنمية تتمثل في طرق ، كبرى ، موانئ ، اسكان ، صحة ، تعليم ... الخ .

#### رابعا - الاجهزة اللازمة لتنفيذ السياسات المقترحة

١٠٢ - ان هذه المشكلة مرتبطة كلية بمسألة التكامل السياسي ، او بمعنى آخر مرتبطة بالقرار السياسي العربي الذي ينشئ هيئة او سلطة عليا ( مركزية ) فوق الدول Supra National تقوم بالتنسيق بين السياسات المختلفة في ميدان الانتاج ويكون لها سلطة مباشرة على الوحدات الانتاجية في الدول الاعضاء ، وتتولى أيضا توزيع النشاط الاقتصادي (المشروعات) وكذلك العائد من هذا النشاط توزيعا عادلا يضمن عدم تركيز القوائد في الاقاليم الاكثر تقدما .

---

(١) وضعت النسبة ٢٠٪ من خلال دراسة لأنماط الاستثمار الصناعي في الدول النامية مثل الهند ٠٠ ، من نتائج المؤتمر الثاني للتنمية الصناعية الذي عقد في الكويت عام ١٩٧١ ( ١٠ - ١٧ أكتوبر ) .

ويمكن أن نضع الملاحظات التالية في الحسبان عند التفكير في  
الاطار التنظيمي :

١ - مركزية أدوات التخطيط - الإحصاء - المعلومات -  
البحث العلمي - ولا مركزية أدوات التنفيذ .

٢ - ويمكن تقسيم هذه الأجهزة الى أجهزة عامة للاقتصاديات  
ككل ، وأجهزة فرعية تقتصر بالإشراف على عدد من القطاعات .

٣ - تنشأ هذه الأجهزة على أساس وظائف *Functional*  
بحسب السياسات الموضوعة ..

٤ - ويمكن أن يكون هناك ثلاثة مستويات في الهيكل  
التنظيمي : مستوى الدولة الواحدة ، والمستوى القومي ،  
والمستوى الاقليمي الفرعي .

١.٣ - والملاحظ أنه قد انشئ العديد من التنظيمات -  
على مستوى الجامعة العربية وخارجها - التي تهتم بالتنمية  
الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الوطن العربي ، نذكر  
منها :

١ - مجلس الوحدة الاقتصادية .

٢ - مركز التنمية الصناعية .

٣ - المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

٤ - الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي .

٥ - المنظمة العربية للمقاييس .

٦ - صناديق وطنية للتنمية (الصندوق الكويتي) .

٧ - المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادي .

٨ - الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الأفريقية  
والعربية .

٩ - البنك العربي الأفريقي ، البنك المصري السعودي ..  
أنفع .

١٠٤ - لكن هذه التنظيمات لم تؤد دورها الإيجابي - حتى  
الآن - في التنمية القومية للوطن العربي في اطار خطة شاملة ،  
كما أن بعضها له استقلال ذاتي عن الجامعة العربية ، ولا يوجد  
اطار تنظيمي يجمع بينهم .

ويمكن أن نقترح ما يلي لجعل الهيكل التنظيمي في خدمة  
أهداف التنمية مع الأخذ في الاعتبار اختلاف النظم السياسية  
بين الدول العربية :

- أن تقوم الجامعة العربية وأجهزتها المتخصصة - كأداة  
مركزية - بعمليات توفير البحوث والمعلومات والبيانات ووضع  
الخطط المستقبلية في مجال التنسيق والتعاون الاقتصادي  
العربي .. ومتابعة تنفيذ هذه الخطط .

- أن يهتم مجلس الوحدة الاقتصادية - كأداة اقليمية -  
بتحقيق التكامل من خلال المشروعات المشتركة ، ومن المهم أيضا  
توسيع نطاق عملياته الاقليمية كي يشمل عددا أكبر من الدول .

- أن تتحدد العلاقات التنظيمية بين هذه التنظيمات  
والمجالس والمراكز وخاصة على المستوى الإقليمي الثنائي أو متعدد  
الاطراف (مجلس الوحدة الاقتصادية) .

- أن تتحدد العلاقات التنظيمية بين هذه التنظيمات  
من ناحية والأجهزة الأخرى خارج الجامعة ، فيتحدد بوضوح  
ماستقوم به الجامعة ، وماستقيم خارجها .

١٠٥ - ان عملا مثل هذا يحتاج الى تضافر جهود المسئولين في أجهزة الجامعة العربية وفي الهيئات الأخرى الإقليمية المهمة بعمليات التنمية والتكامل في الوطن العربي ، ويحجر ، أن يتم ذلك في ضوء السياسات المتكاملة للاستراتيجية الواحدة التي ينعقد لها مؤتمر خاص لأقرارها خلال عام ١٩٧٥ على مستوى الجامعة العربية ، ومن المهم أن يتحقق لأجهزة التكامل الاقتصادي نوع من الاستقلال الذاتي يمكنها ، ولو الى حد ما من مقاومة بعض الضغوط السياسية المضادة . أما فيما عدا ذلك فقد يجب الانتظار حتى تصل الأوضاع السياسية في البلاد العربية الى درجة من النضج والاستقرار (١) .

١٠٦ - وقد يكون من الملائم أن نشير الى أهمية الاعتراف ببعض قرارات أجهزة التكامل المذكورة ، خاصة منها ما تكون على مستوى الوزراء ، بصفة الالتزام بمجرد صدورها بأغلبية الأصوات بينما قد يعتبر البعض الآخر ذلك مساسا بسيادة كل من الدول الأعضاء ، وقد يكون من المفيد عملا أن نفرق بين نوعين من القرارات أو التوصيات بحيث يكتفى في أولاهما بالأغلبية ، بينما يستلزم في الثاني الإجماع ، مع العمل دائما ، كلما تأكدت فكرة الوحدة واستقر الإيمان بفوائدها لدى الجميع ، على التقليل من النوع الثاني من القرارات لحساب النوع الأول ، بحيث يكتفى في معظمها في مرحلة لاحقة ، بمجرد توافر الأغلبية العادية أو الخاصة حسب الأحوال (٢) .

---

(١) ورقة العمل المقدمة من الدكتور حسين خلاف الى الأمانة العامة للجامعة

العربية ديسمبر ١٩٧٤

(٢) المرجع السابق .



## القسم الثانى

### امكانيات تحقيق النموذج المقترح

١٠٧ - تعرضنا فيما سبق للآطار النظرى لنموذج التعاون الاقتصادى العربى والفروض المختلفة التى بنى عليها ، ووضع مفهوم التعاون الاقتصادى ونطاقه ، واصبحت هناك سياسات وأهداف محددة له - ولم يعد التعاون يتخذ شكلا واحدا هو التعاون التجارى بل امتد المفهوم ليشتمل التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية . والتطبيق التفصيلى للنموذج يحتاج الى وضع برنامج عام أو خطة على المستوى القومى لوضع أهداف النموذج وسياساته موضع التنفيذ .

وتتضمن الخطة - أية خطة - فى الواقع اتجاهين :

- فى الأجل الطويل : تحديد اتجاهات التخصص بالنسبة لكل بلد ، وتكون الخطط الوطنية انعكاسا لهذه الاتجاهات .

- وفى الأجل القصير : تحديد الممكن فى علاقات التعاون الاقتصادى العربى على ضوء اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية ، وتأخذ فى الاعتبار الاتجاهات طويلة الأجل .

١٠٨ - ان خلق خطة قومية شاملة على مستوى الوطن العربي أصبح مهمة أساسية يجب أن تقوم بها أجهزة الجامعة العربية أو مجلس الوحدة الاقتصادية ، ويتحدد في هذه الخطة نمط النمو Pattern of growth بالنسبة لكل القطاعات الاقتصادية ، وماهى المنتجات والخدمات التى ستركز عليها كل دولة - في إطار الخطة الشاملة - حتى يتحقق الاستغلال الأمثل لمواردها ؟ . وماهى المشروعات المشتركة في المجالات الاقتصادية المختلفة التى تحقق المصلحة المشتركة للدول الأطراف ؟

١٠٩ - ولكن في ظل تباين النظم الاقتصادية والاجتماعية نجد انه من الصعب إيجاد تقسيم للعمل (التخصص) مقبول من كل الدول الأطراف ، حتى مع تحقيق نوع من التوازن من خلال التبايزات المتكافئة من طريق التخصص في الإنتاج - لصناعة معينة مثلاً - في بلد ما مقابل تخصص البلد الآخر في صناعة أخرى ، ولقد أخذت بعض الاعتبار الدراسات العلمية للمشروع وأهمية وجوده في بلد ما . . فالأمر يحتاج الى قرار سياسى رسلطة عليا قومية لكي تحدد وتنفذ ذلك . . غير أن ذلك سيقف دوما موقف صعب كثيرة .

وقد يكون من الملائم أن نبدأ بتحذيد الممكن في علاقات التعاون الاقتصادى العربى في الأجل القصير والطويل من خلال مايلى :

أولاً - أسلوب مقترح لزيادة فعالية التعاون الاقتصادى العربى .

ثانياً - تصور لكيفية تحقيق النموذج المقترح .



## أولا : أسلوب مقترح لزيادة فعالية التعاون الاقتصادي العربي :

### ١ - تنسيق الخطط القومية :

١١ - من المعلوم ان الدول العربية تأخذ الآن - في صورة او أخرى - مبدأ التخطيط ، واذا كان مضمون التخطيط يختلف من بلد لآخر ، الا أن اعتبارات تنفيذ الحطة وما تهدف اليه من تنمية الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي تفرض على هذه الدول اخضاع علاقاتها الخارجية لقيود معينة . ومن الواضح ان تحرير هذه العلاقات دون تنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية للدول الاعضاء يتعارض مع مقتضيات تنفيذ الخطة (١) .

١١١ - وتنسيق الخطط الاقتصادية بين الدول العربية هو الضمان الوحيد لتلافي ما قد يؤدي اليه تحرير عناصر الانتاج من أن يكون نمو بعض البلاد على حساب اضمحلال النشاط الاقتصادي في البعض الآخر .

وقد يقترح البعض توحيد خطط التنمية القطرية في خطة واحدة لتوضيح صورة التداخل القطاعي في كل قطر ومن ثم البدء سنة بعد أخرى وبشكل تدريجي لوضع خطة عربية واحدة للتنمية القومية - في المجالات المختلفة - للسنوات المقبلة من ١٩٨٠ فما بعد على ان تبدأ مرحلة الدراسات وتهيئة المعلومات من الآن (٢) .

رتقف دون هذا الاقتراح عقبات كثيرة ، يتعلق بعضها

- 
- (١) الدكتور أحمد الفندور : الانماج الاقتصادي العربي : معهد البحوث والدراسات العربية : القاهرة ١٩٧٠ ؛ ص ١٤٣ .  
(٢) الدكتور جواد هاشم ، الوحدة العربية والتكامل الصناعي العربي : مجلة قضايا عربية : بيروت ١٩٧٤ ؛ ص ١٧ .

باختلاف مضمون التخطيط بل والمصطلحات المتداولة بين الأجهزة القائمة عليه الآن ، وذلك نظرا للتباين في الفلسفة الاقتصادية التي يقوم عليها النظام الاقتصادي بين البلاد العربية المختلفة .  
١١٢ - وقد يكون من الأوفق اتخاذ خطوات أكثر تواضعا  
مثل :

(أ) ان تبدأ وتنتهى خطط التنمية في وقت واحد . ويساعد هذا التنسيق الزمني على تشكيل خطط التنمية في كل بلد من البلاد الاعضاء وفقا لمقتضيات تطور الطلب المحلي للبلد وتطور الطلب في البلاد العربية الأخرى من السلع المختلفة . وفي ظل التنسيق الرئسي للخطط القومية يصبح من الممكن أن ترتبط البلاد العربية لمدة الخطة باتفاقيات تجارية تعكس احتياجات كل من البلاد الاطراف من السلع والخدمات التي تنتجها الاطراف الأخرى .

(ب) تنسيق مضمون الخطط الاقتصادية للبلاد الاطراف على النحو الذي يحقق مصالحها المشتركة ويتلافى أن يضر نمو بعضها بنمو البعض الآخر . ومن هنا يجب أن يكون هذا التنسيق بحيث يحقق التكامل الاقتصادي بين البلاد وفقا لما يتمتع به كل منها من مزايا طبيعية . ماكتسبه من مزايا تحت تأثير مرور الزمن وتطور البيان الاقتصادي . وان كان يقف دون تطبيق هذا المبدأ صعوبات عدة ، خصوصا اذا تعلق الأمر بتشكيل التخصص بين عدد من البلاد يخضع كل منها لتطور مستمر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

لذلك تد يكون من الأوفق ، وفي ظل الوضع الراهن للبلاد العربية أن تبدأ بتنسيق قطاعات معينة على النحو الذي أخذت به دول أوروبا الغربية في ظل تجربة «المجتمع الأوروبي للفحم والصلب» ، والذي أخذت به الدول الاشتراكية في ظل تجربة

الكوميكون . فقد كشفت التجربة الأخيرة أن ثمة صعوبة أن يكون التنسيق شاملا لكل القطاعات الاقتصادية وأنه لا مناص من البدء بتنسيق الإنتاج والتجارة في نطاق قطاعات معينة .

(ج) والتنسيق بين الدول العربية في ميدان الإنتاج الزراعي لا يثير كثيرا من المشكلات إذ تتميز البلاد المذكورة بتنوع الموارد الانتاجية واختلاف نفقات انتاج السلع الزراعية ، ومن ثم فإن ثمة مجال لتجديد تخصص الدول العربية في ميدان الإنتاج الزراعي على النحو الذي يتفق والميزات النسبية لكل منها .

(د) أما التنسيق في ميدان الإنتاج الصناعي لن يكون بسهولة التنسيق في ميدان الإنتاج الزراعي ، وسيثير مشاكل عدة . إذ يصب التنسيق حينئذ على قطاعات صناعية ذات طبيعة متنافسة الى حد كبير ، ومن ثم فإن التنسيق قد يقتضى تعديل البنيان للقطاع الصناعي في البلاد العربية . ولا يخفى ماينطوى عليه ذلك من أضرار ببعض الفروع الصناعية في البلاد العربية . وبالإضافة الى ذلك ماينطوى عليه تحديد معيار التخصص الصناعي للأقاليم المختلفة من صعوبات تطبيقية (١) .

(هـ) عموما فإن أخذ البلاد العربية بمبدأ التخطيط يخفف كثيرا مما يثيره اختلاف النظم من عقبة في سبيل تقوية التعاون الاقتصادي ونجاح صور متقدمة من الاندماج الاقتصادي . وذلك بشرط أن ينظر الى عملية الاندماج الاقتصادي باعتبارها تنسيقا للخطط الاقتصادية وليس باعتبارها مجرد تحديد للعلاقات الاقتصادية الإقليمية .

(و) هذا التنسيق ومايتضمنه من ربط البلاد العربية باتفاقيات طويلة الأجل للتجارة وحركات عناصر الانتاج ، يكفل ألا يؤدي

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٧ .

الاندماج الى النيل من النشاط الاقتصادي كما ترسمه الخطط الاقتصادية في البلاد الاعضاء . فعلى ضوء هذه الاتفاقيات تستطيع الوحدات الانتاجية في البلاد المندمجة وسواء كانت مملوكة ملكية خاصة او عامة ان تحدد خططها الانتاجية تحديدا يتفق مع ظروف الطلب والعرض في السوق العربي الكبير (١) .

## ٢ - الاهتمام بالشروعات المشتركة :-

١١٣ - اذا كانت الأوضاع الراهنة للاقتصاديات العربية تحول دون الأخذ بأسلوب التنسيق على نطاق شامل ، فان أسلوب المشروعات المشتركة يعتبر أداة هامة في زيادة فعالية التساوان الاقتصادي العربي وتحقيق الاندماج الاقتصادي في المستقبل . فاشتراك عدد من البلاد العربية في اقامة مشروع معين أمر لا يتفق دون تحقيقه العقبات الناجمة عن اختلاف النظم الاقتصادية في البلاد المذكورة .

١١٤ - ويمكن القول أن «المشروع المشترك» يمثل النموذج الأمثل لامكانية التعاون بين عدد من البلاد في نطاق الانتاج والتبادل التجاري ، وذلك بالرغم من الاختلاف القائم بينهم في النظم الاقتصادية والاجتماعية . وقد كان الاتفاق على اقامة المشروعات المشتركة أحد المعالم البارزة لمحاولات تقوية التعاون الاقتصادي بين بلاد الكتلة الشرقية وبلاد أوروبا الغربية .

١١٥ - وفي ظل هذا الأسلوب يمكن أن يتم تكوين وحدات اقتصادية كبيرة الحجم . ذات قدرات مالية ومادية واسعة . . وطاقت علمية وتكنولوجية رفيعة توفر في النهاية ظروفا أفضل لتطبيق مبدأ التخصص في انتاج انواع معينة . . واتقان انتاج

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٩ .

هذه الأنواع بحيث تكون هناك قدرة كبيرة على تسويقها وتصديرها (١) .

١١٦ - وفي ظل هذا الأسلوب أمكن الاستفادة من منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ، وأصبحت كثير من التجمعات الآن تؤيد فكرة قيام الروابط الاقتصادية وتحقيق المصلحة المشتركة . من خلال أسلوب التعاون المباشر عن طريق المشروعات المشتركة .

### ٣ - خلق مصلحة عربية مشتركة :

١١٧ - وقبل أن ندخل الى تفاصيل البرنامج، يجب أن نركز على أن هذا الأسلوب - المقترح - جدير بخلق مصلحة عربية مشتركة .

وخلق مثل هذه المصلحة المشتركة سيكون بمثابة العامل المحرك للدول الأطراف في اتخاذ أية سياسات لمزيد من التقارب والتعاون في المستقبل . وفي اعتقادنا أن وجود هذه المصلحة المشتركة - في المستقبل - سيدفع بعمليات التعاون الاقتصادي نحو الاندماج أو الوحدة .

١١٨ - فاتباع الأسلوب المقترح (التنسيق ، إقامة المشروعات المشتركة) لابد سيؤدي الى خلق المصلحة الاقتصادية المشتركة ، وكلما زادت وتشابكت علاقات التعاون من خلال هذا الأسلوب أدى ذلك الى الاسراع بخطوات أخرى من شأنها حماية المصلحة الاقتصادية بكل الوسائل السياسية ، ومن ثم يصبح هناك مصلحة سياسية مشتركة تحقق خطوات أكبر نحو الاندماج أو الوحدة .

---

(١) المهندس سيد مرعي : الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ ، مجموعة .

اقرأ رقم ٣٨٥ ؛

١١٩ - وخلق مصلحة مشتركة يعتبر من الأمور الرئيسية  
- الآن - التي تتفق مع روح العصر الذي نعيش فيه وطبيعة  
الحضارة العالمية التي تسود المجتمعات الدولية ، فقد انتهى العصر  
الذي كانت تفرض فيه الوحدة بالقوة ، وأصبح التقاء المصالح  
أهم من التقاء الثقافات ، وأصبح السؤال الرئيسى لدى كثير من  
الشعوب الآن ، ما الذى تمليه علينا مصالحنا ، وما الذى يمكن  
تحقيقه من هذه المصالح ؟

١٢٠ - وعملية خلق مصالح اقتصادية عربية تعتبر في مقدمة  
المصالح التي لا بد من تحقيقها خاصة في ضوء الظروف المحيطة  
والعالمية الراهنة . فالاقتصاديات العربية اقتصاديات نامية حققت  
استقلالها السياسى ، وتعمل جاهدة الآن على حماية استقلالها  
بتحقيق الاستقلال الاقتصادى . وللوفاء باحتياجات التنمية  
الاقتصادية ، يشهد الوطن العربى حركة انتقال عوامل الانتاج  
المختلفة بدرجة اكبر من أى وقت مضى ، ومثال ذلك انتقال الأيدى  
العاملة من الدول الكثيفة السكان الى الدول الخفيفة السكان  
- ليبيا والكويت - سعيا وراء أجر أعلى ، وهذه العمالة أصبحت  
تمثل نسبة هامة في هيكل القوى الانتاجية في هذه البلاد ، وتعتبر  
من المحددات .

### ثانيا - تصور لكيفية تحقيق النموذج المقترح

١٢١ - ناقشنا في البند السابق الاسلوب الممكن اتباعه لزيادة  
فعالية التعاون الاقتصادى في ظل الأوضاع والظروف الحالية ،  
لكن لا يمكن أن يكون هذا النموذج واقعيا وعمليا الا اذا أجنا على  
سؤالين أساسيين آخرين هما : كيف يتم تحقيق أهداف النموذج  
السابق تحديده ؟ ومتى يتم ذلك ؟

ان الإجابة على هذين السؤالين تفترض معالجة لكيفية إدارة

الصراع - بعد أن سبق تحديد جوهره في الباب الأول - من أجل تحقيق المصلحة الوطنية والعربية معا . ومن المعروف أن كل صراع له استراتيجية ، وكل استراتيجية لابد أن تستند الى نظرية عامة متكاملة . وعموما فإن الاستراتيجية هي فن استخدام القوى الذاتية لتحقيق الاهداف القومية في التحرير والتنمية والتكامل . .

١٢٢ - وإذا ارتضينا الأساس النظري السابق بيانه - في القسم الأول من هذا الباب - كمحاولة أولية في هذا المجال ، ودخلنا الى تفصيل عملية ادارة الصراع وتعاملنا مع الايجابيات ، والمعوقات المختلفة له ، وحددنا كيف ومتى يتم ؟ نكون قد وصلنا الى غايتنا في وضع تصور محدد وواضح لاستراتيجية عربية في التنمية والتكامل على مستوى الوطن العربي .

ان هدفنا الاساسي هو إيجاد صيغة عملية للعمل المشترك لانجاز نتائج . . وليست صيغة لاشغال خلافات ، ان الخلافات سوف تستمر . . ولكن من خلال هذا التصور ووفق أولوياته ، سنجد النتائج تحد كثيرا من هذه الخلافات .

١٢٣ - وقد يكون من المناسب مناقشة هذه الصيغة وفق الترتيب الآتي :

- ١ - تهيئة المناخ الملائم سياسيا واقتصاديا .
- ٢ - سؤالات التمويل وكيف يمكن تشجيع الاستثمارات العربية للمساهمة فيه .
- ٣ - بناء قاعدة علمية وتكنولوجية في الوطن العربي .
- ٤ - مجالات التنمية الزراعية والصناعية وكيف يمكن ان يساهم التعاون العربي فيها .

٥ - مجالات أخرى في بناء الهياكل الأساسية (الطرق -  
الموانئ - الكبارى ) . .

١٢٤ - ان الترتيب السابق يضع مسألة تهيئة المناخ الملائم ،  
وعملية التمويل في المقام الاول ، فالعامل الحاكم أو الحاسم في  
ايجاد أى تصور أو خطة للتنمية والتكامل على مستوى الوطن  
العربى الآن هو خلق النظرة المشتركة من خلال الفهم المشترك  
للمصلحة القومية المشتركة ، وكذلك عملية التمويل - كعامل  
مادى - بما تشتمل عليه من استمالة الاستثمارات العربية  
للمساهمة في مشروعات التنمية العربية ومعرفة احتياجات البلاد  
العربية منها ، كل ذلك يعتبر الأساس لاية مناقشة حول اية خطة  
أو تصور عربى مشترك .

#### ١ - تهيئة المناخ الملائم لتحقيق أهداف النموذج :

١٢٥ - ان ادارة الصراع مع التخلف والتجزئة - على مستوى  
الانسان والوطن العربى - تفترض تهيئة المناخ اللازم الذى يساعد  
على تحقيق المصلحة القومية والوطنية . والمصلحة العربية تتركز  
في تحقيق التنمية بمعدلات أسرع وزيادة فعالية التعاون الاقتصادى  
العربى من أجل اللحاق بالعصر . لقد تخلفنا في اللحاق بالعصر . .  
وتخلفنا أكثر في العمل معا نحو اللحاق بالعصر (١) .

١٢٦ - ان تهيئة المناخ الملائم لتحقيق هذه المصلحة يتطلب  
تغيرا في النظرات والأفكار والمفاهيم Outlook العربية .  
ان حرب السادس من اكتوبر ١٩٧٣ كشفت عن ظواهر جديدة  
غيرت من كثير من المفاهيم التى كانت سائدة ، فعلى الرغم من

---

(١) المهندس سيد مرمى ، الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ سلسلة اقرا



وجود أوضاع سياسية واجتماعية تختلف من بلد عربي لآخر فان الظواهر الجديدة تجاوزت التصنيفات التقليدية القديمة التي كانت تقسم العرب الى معسكرات متباينة وفق معايير ايديولوجية فقط . ان سياسة التنسيق والتضامن العربي التي ظهرت جعلت في الامكان أن نتكلم عن استراتيجية بترولية مثلا أو نفكر في وضع خطة قومية للتنمية والتكامل .

١٢٧ - ويمكن القول أن أهم منجزات حرب أكتوبر أن قانون التطور أصبح قانونا عربيا في جوهره كشف ليس فقط عن القدرة العسكرية العربية بل أيضا عن القدرة الاقتصادية ، ويكفي أن العالم الخارجى ينظر إلينا وإلى أوضاعنا لا كدول متفرقة وإنما كمجموعة .. ككيان واحد ، على الرغم من أننا مازلنا نتعامل بعضنا مع بعض - فعليا - ورغم كل الحماس العاطفى للوحدة والقومية العربية كدول أجنبية (١) .

١٢٨ - إذا لابد أن نستغل ما بيننا من أرضية مشتركة تجمع بيننا على الرغم من اختلاف نظمنا واتجاهاتنا السياسية والاجتماعية ، وأن كنا لانستطيع أن نتجاهل هذا الاختلاف وصراعاته فكل ذلك لا يمكننا أن نتجاهل ما هناك من أرضية مشتركة فلا بد أن نقبل نوعا من التعايش الصحى الذى يسمح بتلك المباراة العملية الحقيقية فى مواجهة التخلف على مستوى الإنسان والوطن ونتحرر من النظريات الجزئية والمصالح الإقليمية الضيقة الى النظرة الشاملة والمصالح القومية ، نتحرك ككل وفق اسراتيجية مشتركة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى (٢) .

---

(١) الرئيس يومين فى حديث أدل به لصحيفة الأهرام بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٤ « معطيات حرب أكتوبر .. التغير الذى طرأ على الواقع العربى » .

(٢) المرجع السابق .

١٢٩ - ان الدعوة - التى اطلقها الرئيس يومدين - الى ضرورة كسر الاطار التقليدى الذى سجننا انفسنا فيه داخل مؤتمرات القمة العربية ، واقتراح عقد مؤتمر قمة عربى يكون جدول أعماله نقطة واحدة هى «كيف نبنى مستقبلنا؟» هى دعوة الى عمل جاد فى هذا السبيل ، وتساهم بلاشك فى عملية تغيير النظرات والمفاهيم العربية . ولاننسى ان مانشاهده الآن من جهود ثنائية عربية للعمل فى مشروعات مشتركة هى تجسيد عملى لترسية هذه الافكار والمفاهيم الجديدة فى أرجاء الوطن العربى (١) . ان الجهود الثنائية بين بلدين او أكثر ستؤدى بالضرورة فى الأجل الطويل الى توحيد الجهد العربى ككل ، فكلا الاسلوبين - القمة ، الجهد الثنائى - مكملان لبعضهما ، وان كنا نرى ان أسلوب الجهد الثنائى سيكون له الدور الاكبر فى الاسراع بعملية التنمية والتكامل .

١٣٠ - ويستلزم تهيئة المناخ اللازم أيضا التفاعل مع المتغيرات العالمية والظروف المحيطة بالوطن العربى ، ففى ظل مايسمى بالوفاق والتقارب بين دول الكتلة الشرقية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى وبين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية بدأت تظهر نتائج اقتصادية حاسمة للتعاون الاقتصادى المشترك بينهما ، فالمنعمرات التى طرأت على الأوضاع الدولية ، قد أدت الى تحول جوهري فى العلاقات الاقتصادية (٢) .

١٣١ - وظهر ماأطلق عليه بسياسة الانفتاح الاقتصادى ، والتى تعتبر سياسة عالمية اخذت بها كافة الكتل والتجمعات .

---

(١) قام الدكتور عبد العزيز حجازى بزيارة لدول الخليج العربى ! والكويت وقع اثنائهما اتفاقيات تضمنت اقامة مشروعات مشتركة فى مجالات البناء والتشييد واقامة مصانع للأسمنت والحديد .

(٢) المهندس سيد مرعى - المرجع السابق ص ١٤٤ .

والدول ، ويكفى أن نشير الى ما يحدث في دول المعسكر الاشتراكي، ومحاولاتها المتعددة نحو الإصلاح والانفتاح الاقتصادي ، لتدعيم الاشتراكية في هذه الدول ، والعكس في الدول الرأسمالية التي تبنى سياستها نحو الشرق من أجل التوسع الرأسمالي وخلق وتوسيع السوق أمام منتجاتها حلا لأزماتها الراهنة (١) .

وبالنسبة للوطن العربي فإن التنمية الشاملة تحتاج الى أن تكون عربية في تمويلها وعالمية في أسسها فمتى توافرت الإمكانيات والأموال لابد من توفير عنصر هام وهو التكنولوجيا ، ويتطلب ذلك انفتاحا على كل التجمعات والكتل والدول . هذه العملية المثلثة (إمكانيات + أموال + تكنولوجيا) تؤكد أهمية ربط العمل الوطني بالعمل العربي كطرف وأهمية ممارسته لسياسة الانفتاح مع باقي الكتل والتجمعات والدول الأخرى .

## ٢ - سؤال التمويل وكيف يمكن تشجيع الاستثمارات العربية :

١٣٢ - ترتبط عملية تحقيق النموذج ليس فقط بتهيئة المناخ الملائم من الناحية السياسية والاقتصادية ، بل أيضا بتهيئة المناخ الملائم لايجاد استثمارات كافية للتنفيذ . وقد أبرزت المناقشات والدراسات الأخيرة - عن كيفية اجتذاب الفوائض النقدية العربية للاستثمارات في مجالات التنمية العربية - أن

(١) ان الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية بين عامي ١٩٦٥ ؛ ١٩٧٢ توضح أن علاقات الدول الاشتراكية مع الدول الرأسمالية في نمو مستمر بلغ ٩٠٪ خلال هذه الفترة بينما توضح الأرقام انخفاضاً مستمراً في علاقات الدول الاشتراكية بالدول النامية حتى انخفض حجم التبادل التجاري بنسبة ٤٠٪ ، مما يوضح أن الدول الاشتراكية أصبحت تعطي الأولوية للدول الرأسمالية في التعامل الخارجي .  
نظير تقريراً بشأن الندوة التي أقامتها المدرسة العليا للاقتصاد في برلين في الفترة من ١ - ٢١ يوليو ١٩٧٤ في موضوعات التنمية والتخطيط والتكامل .

الوسائل القائمة حالياً والتي استخدمت في الماضي لم تعد كافية  
وانها لا تتناسب مع متطلبات المرحلة الجديدة .

١٣٣ - وقد دعا كثير من الاقتصاديين الى عدد من الخطوات  
الاساسية التي لا بد منها - لخلق مناخ ملائم - أهمها (١) :

- تأمين حرية انتقال رأس المال العربي .

- تشجيع قيام الحكومات العربية باستثمارات تتخذ شكل  
شركات مشتركة جماعية أو ثنائية .

- تشجيع بيوت الخبرة الفنية الاستشارية في مختلف  
البلدان العربية ، وتطوير الاسواق المالية العربية ، وإنشاء  
مؤسسات عربية متخصصة في المسائل المالية والمصرفية وإنشاء  
صندوق عربي للتعاون الفني ، والاسراع في التوسع في المناطق  
الحرة ، ودراسة موضوع التعامل بالدينار العربي .

١٣٤ - وقد يكون من الصعب معرفة مقدار رموس الأموال  
العربية على وجه الدقة ، وان كان من الممكن اعطاء تقدير عن  
قيمتها . (٢) ففي احصاء نشر في شهر فبراير ٧٢ يذكر أن  
احتياجات الدول العربية المنتجة للبترول وخاصة السعودية  
والكويت والعراق وليبيا .. من العملات والذهب تبلغ حوالي  
٥ مليارات من الدولارات .. بخلاف الارصدة الاحتياطية لدول  
امارات الخليج وهي البحرين وقطر ودبي وأبو ظبي .. التي  
منزالت أرصدها تدخل في نطاق احتياطات الكتلة الاسترلينية .

---

(١) الدكتور حسن عباس زكي : مقال نشر بجريدة الأهرام بعنوان نحو  
سياسة عربية اقتصادية موحدة ، بتاريخ ١٨/٦/١٩٧٢ .

(٢) المهندس سيد مرعي : الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ سلسلة  
اقرأ : العدد ٣٨٥ ، ص ٩٦ .

ويصل حجم رؤوس الأموال في مجموعه الى أكثر من عشرة مليارات وهي آخذة في النمو مع نمو الثروة البترولية وعائداتها ..

١٣٥ - وفي تقدير آخر بلغ مجموع الارصدة العربية الموجودة في البنوك الاجنبية (سويسرية فبريطانية ففرنسية فأمريكية) ٩٥٤٥ مليون دولار (١) . بل وتشير التقديرات الى أن الدول العربية سوف تملك في عام ١٩٨٠ أكثر من ثلث حجم الأرصدة النقدية في العالم .. الوضع الذي يجعل منها عاملاً مؤثراً في نظام النقد الدولي .

١٣٦ - وتبدو الحاجة واضحة - مع تراكم الارصدة العربية في البنوك الاجنبية - الى تكوين سوق مالي ذاتي في المنطقة العربية مرتبط بخدمة المصالح العربية في التنمية والتكامل .. وقد بدأت محاولات - من جانب بعض رجال الاقتصاد والمال العربي - للبدء في هذا المجال فاتخذت خطوات منها (٢) :

- في عام ١٩٦٩ أنشئ أول كونسورتيوم بتأسيس البنك العربي - الفرنسي ( بنك فراب ) اشترك في تأسيسه كل من شركة جنرال فرانسيز ، سوسبتييه دي بنك سويس ، مع مجموعة من البنوك الخاصة الكويتية والسعودية وامارات الخليج برأسمال قدره ٥٠ مليون فرنك فرنسي نصفه أموال عربية .

- في عام ١٩٧١ أنشئ كونسورتيوم ثان اشترك في تأسيسه

---

(١) الامرام الاقتصادي نشر في بيان بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٧٣ عن دراسة له تناولت قرارات مؤتمر وزراء الاقتصاد العربي الملتقى عن مؤتمر القمة في الجزائر تلك القرارات التي تضمنت التدرج في نقل الارصدة العربية الموجودة في البنوك الاجنبية الى المؤسسات العربية لاستثمارها في الدول العربية والاfrقية .

(٢) عن ملحق لجريدة الامرام عن البنوك العربية والعالمية ؛ صدر بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٥ .

مجموعة من ٢٢ بنكاً عربياً في معظم الدول العربية كما اشترك من الجانب الفرنسى بنك الكريدى ليونيه وهو بنك تملكه الدولة الفرنسية وقد وزع رأس المال بحيث أصبح نصيب البنوك العربية ٦٠٪ والبنك الفرنسى ٤٠٪ وقد أنشأوا معاً بنك اتحاد المصارف العربية الفرنسية (اليوباف) برأسمال ١٠٠ مليون فرنك فرنسى .

وأنشأ اليوباف مصارف عديدة : فى كل من إيطاليا (المصرف العربى الأوروبى روما) ، والمصرف العربى الأوروبى لندن بالاشتراك مع لاندبانك ، ومصرف فى ليبيا للتجارة الخارجية ، وفى مايو ١٩٧٣ أنشأ مصرف اليوباف .

— ثم أنشأ كونسرتيوم ثالث بين البنوك العربية والأوروبية اشترك فيه البنك الدولى العربى للتجارة الخارجية والتنمية بالاشتراك مع ٦ بنوك تنتمى الى ست دول أوروبية وعشرة بنوك عربية فى اتحاد المصارف العربية والأوروبية برأسمال مبدئى مقداره ٣٠ مليون دولار ليكون مقره لأكسمبرج وأنبثق عنه بنك عربى أوروبى مقره بروكسل وآخر مقره فرانكفورت .

١٣٧ — لكن تعتبر هذه المؤسسات مرتبطة الى حد كبير بالاتجاهات السائدة فى الأسواق المالية الأوروبية والأمريكية ، تحكمها وتحكم فيها أسعار الفائدة فى هذه الأسواق قابلة لأن تتأثر بالسياسات المالية للدول التى تقع فيها مراكز هذه البنوك ، وكان الأفضل أن تأخذ مثل هذه المؤسسات المالية المتعددة الجنسية مقراً لها فى إحدى الدول العربية لئى تكون قراراتها مبعثها حاجة المنطقة ، وبالتالي تذهب عائداً الخدمات المصرفية الى المنطقة العربية بدلاً من استقلالها فى الأسواق المالية الأوروبية .

١٣٨ — وقد يكون من المناسب أن نستغل قيام المناطق الحرة فى الوطن العربى لتكون مقراً للمؤسسات العربية بحيث

ترتبط فيما بينها لتكون شبكة متكاملة من المؤسسات تنسق أهدافها وتكون أداة لترشيد الأموال العربية حتى تكون في خدمة احتياجات التنمية العربية .

١٣٩ - ومن الجدير بالذكر أن المناخ العام للاستثمار في الدول العربية التي تعاني من عجز كبير في التمويل الخارجي بدت تسوده سياسة جديدة للترحيب برعوس الأموال الأجنبية والعربية بصفة خاصة ، وأغراها بالزايا التي تزيد من فرص الربح التجاري ، وتحد من المخاطر السياسية ، وتخفف من الأعباء وأهم هذه الخطوات : (١)

(١) على مستوى كل دولة : صدرت تشريعات تمنح لأول مرة امتيازات خاصة للاستثمارات الوافدة من الدول العربية الأخرى كما حدث في سوريا بالمرسوم التشريعي رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٦٩ وفي العراق بقرار مجلس الثورة رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٧٠ ، وفي مصر بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧١ . كما أنشئت هيئات أو لجان تختص بالتعامل مع المستثمرين العرب تخفيفا لعبء الاتصالات المباشرة بينهم وبين الأجهزة البيروقراطية . وأعلنت هذه الدول في أكثر من مناسبة رغبتها الأكيدة على التعاون مع المستثمرين في الدول العربية الأخرى وحرصها على طمأننتهم من أية إجراءات مضادة .

(ب) على المستوى الثنائي : عقدت اتفاقيات ثنائية بين الدول المصدرة لرأس المال والدول المستوردة له ، فنجحت الكويت في عقد مثل هذه المعاهدات وهناك محاولات من جانب ليبيا ، ودول الخليج . كما نجحت مصر طوال الستينات في إبرام اتفاقيات

---

(١) الدكتور إبراهيم شحاتة « حول كفاءة أجهزة إدارة أموال الاستثمار العربي » مجلة الطلبة ، العدد ٤ : أبريل ١٩٧٤ ؛ ص ٧٣ - ص ٧٥ .

ثنائية لتسوية آثار تأميم الممتلكات بما في ذلك اتفاقات ثنائية لتسوية آثار تأميم ممتلكات الأجانب لديها وانتهاء الحراسة على هذه الممتلكات بما في ذلك اتفاقات عقدها مع كل من المملكة العربية السعودية والكويت ولبنان تضمنت الاتفاق حول مقدار التعويض وطريقة سدادها . كما عقدت مصر اتفاقية ثنائية بشأن ضمان الاستثمارات الأمريكية (١٩٦٣) والألمانية والسويسرية (١٩٧٣) عن طريق برامج الضمانات الوطنية لهذه الدول ، مما ساعد أيضا على اشاعة روح جديدة من الاطمئنان لدى كثير من المستثمرين الراقبين في استكشاف فرص الاستثمار في مصر .

#### (ج) وعلى المستوى الجماعي : مع بداية السبعينات

اكتسبت مسألة تشجيع حركة الاستثمارات بين الدول العربية أهمية كبيرة في نشاط الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية فنجح المجلس الأخير في اعداد « اتفاقية استثمار ورعوس الأموال العربية وانتقالها بين البلاد العربية » التي تم التوقيع عليها في ٢٩ أغسطس ١٩٧٠ وأقر مؤخرا تعديلها بما يحظر تماما تأميم الاستثمارات العربية الوافدة الى الدول الأعضاء .

كما أعد المجلس في أواخر عام ١٩٧٣ « مشروع اتفاقية لانشاء مركز عربي لتسوية منازعات الاستثمار بين الدول العربية الأعضاء والمستثمرين العرب . وفي مايو ١٩٧١ وقعت خمس دول عربية « اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار . التي وقعتها فيما بعد سبع دول أخرى واستوفت الآن شروط نفاذها .

١٤. - واضح من الخطوات السابقة ان مناخ الاستثمار في الدول العربية المستوردة لرعوس الأموال قد بدأ يخضع لديناميكية جديدة في ظل فلسفة اقتصادية وسياسية تختلف عن الفلسفة التي سادت كثيرا من هذه الدول خلال الستينات . (١) ومع تغير

---

(١) المرجع السابق ص ٧٤ .



النظرة السياسية نحو الاستثمارات الأجنبية ، ثم الإطار القانوني لمعاملة هذه الاستثمارات في الدول المذكورة أصبح المناخ الجديد للاستثمار فيها أفضل من أي وقت مضى . وعلى الرغم من غيبة أي ضمان مطلق للمستثمرين وهو ما لا يتوافر في أي مكان على أية حال ، فإن المواقف السياسية والارتباطات الدولية والتشريعات الداخلية والمصلحة الذاتية للدول العربية المضيفة لهذه الاستثمارات تدعم التفاؤل حول استمرار التحسن في هذا المناخ؛ كما أن الضمان المالي الذي يمكن توفيره عن طريق المؤسسة العربية لضمان الاستثمار خاصة إذا تمت زيادة مواردها ، والضمان القضائي الدولي عن طريق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ، أو المركز العربي المقترح للغاية ذاتها سوف يساعدان كثيرا على طمأننة المستثمر على المحافظة على حقوقه المشروعة حتى إذا تغيرت الاتجاهات السائدة في الوقت الحاضر .

### ٣ - بناء قاعدة علمية وتكنولوجية عربية :

١٤١ - انصب اهتمامنا في البندين السابقين - في عملية تحقيق نموذج للتعاون الاقتصادي - الى ضرورة خلق المناخ الملائم من خلال احداث تغيير في الفلسفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يكون هناك نظرة مشتركة من خلال الفهم المشترك . وبينما كيف كشفت حرب أكتوبر عن الأرضية المشتركة والاهداف والمصالح العربية المشتركة ، فتغيرت كثير من المفاهيم التي كانت تسود العلاقات العربية ، وظهرت قوة العرب العسكرية والسياسية والاقتصادية من خلال اتباع سياسات للتنسيق والتضامن . كما أوضحنا أهمية تشجيع الاستثمارات العربية من خلال خلق المناخ الملائم ، والضمانات وسوق مالي عربي . .

١٤٢ - ونعتقد أن خلق المناخ الملائم وتبدير الاموال اللازمة

هى الخطوة الأولى فى الحديث عن نموذج عربى للتنمية والمعاون العربى .. وتأتى خطوة هامة تالية لذلك هى تكوين قاعدة علمية وتكنولوجية عربية . وهذه الخطوة مرتبطة ارتباطا مباشرا بسؤال التمويل ورفع معدلات الاستثمار ، بل يتوقف مقدار ما يمكن استيعابه من الأموال - فى أية خطة عربية - على الإمكانيات العلمية والتكنولوجية المتوافرة (١) وهنا تبدو الحاجة الى تكوين قاعدة علمية وتكنولوجية . ولتكوين هذه القاعدة لابد من تضافر عنصرين أساسيين هما العنصر البشرى والمال ، وقد أشرنا فى الباب الأول الى الخصائص الديمجرافية للوطن العربى . وهناك تكامل بين البلاد العربية فى هذا المجال ويمكن للتعاون السرى أن يسهم فى تكوين القاعدة العلمية التكنولوجية .

١٤٣ - ويمكن التفريق بين انتقال التكنولوجيا بشكل محدود من الدول المتقدمة ، وبين نمو المعارف التكنولوجية على نطاق واسع عن طريق التوسع فى البحث العلمى والتكنولوجيا محليا ، ولكن لايجدى التفريق بين السياستين عند التفكير فى تكوين القاعدة التكنولوجية العربية ، فكلاهما يساهم فى دعم الآخر ، وان كان التوسع المحلى يساعد - فى الأجل الطويل - على التغلب على الصعوبات والمشكلات - التى تواجه البلاد النامية عموما - الخاصة بطرق الحصول على التكنولوجيا من الخارج (٢) .

---

(١) ثمة علاقة قوية بين مستوى العلوم والتكنولوجيا ومستوى المنتجات الاقتصادية ، ويمزو الفكر الاقتصادى شومبيتر Shumpeter التقدم الاقتصادى الى عنصر أساسى هو الابتكار والإبداع ؛ بمعنى استخدام الاكتشافات العلمية والطرق الحديثة فى إنتاج أنواع جديدة من الإنتاج لم تكن موجودة سابقا أو تفضل مثيلاتها السابقة .

(٢) طرق الحصول على التكنولوجيا من الخارج هى : التعاقد مع خبراء أجانب بصورة فردية ، عقود توريد آلات لإشاريع محددة أو عقود إقامة مشاريع كاملة Turn Key Contracts واتفاقات وعقود رخص تكنولوجية ..

١٤٤ - وتتلخص أهم الصعوبات التي تقف في وجه الحصول على الخبرة الفنية والتكنولوجية في الآتي ( ١ ) :

- ارتفاع أسعار الخبرة المستوردة لأن سوق الخبرة هي سوق احتكارية بسبب نقص المعلومات عن مصادر هذه الخبرة وكفائتها وشروط الحصول عليها .

- ضعف قوة المساومة للدول النامية لأن الحصول على التكنولوجيا هو في اتجاه واحد ولضعف امكانيات المشاريع المستوردة للتكنولوجيا بالنسبة للمشاريع الزودة لها ولندرة العملات الأجنبية المتاحة لدى غالبية الدول النامية .

- ونتيجة لهاتين الصعوبتين فقد ارتفعت تكاليف الحصول على التكنولوجيا ارتفاعا مخيفا بالنسبة لحجم الاستثمارات والآلات المستوردة كما تدل عليه الأمثلة التي أوردتها سكرتارية مجلس التنمية والتجارة ( الأونكتاد ) .

- إصرار المورد للخبرة الفنية في بعض عقود الرخص الفنية على وجوب استيراد مشتري الرخص لبعض المنتجات الوسيطة والسلع الرأسمالية من المورد حيث يفرض أسعارا مرتفعة نسبيا .

- رقد يغالى مورد الخبرة الفنية الأجنبية في استغلالهم الأجانب في وظائف إدارية وفنية أو توريد خبرة غير ملائمة وتقبيد حرية مشتري الرخصة أو الخبرة في اجراء تعديلات على طرق الانتاج ، وطالب ضمانات مرتفعة بوضع قيود على أنواع الانتاج او كمياتها او على المزاومة في سوق الانتاج المحلية .

---

IMCTAD, «Transfer of Technology to Developing Countries» (١)  
paper presented to the Second Conference of Ministers of Industry in Cairo from 5-9 Nov., 1973 (No. cm. 122 — INR — tp.-10, 24 July 1973) pp. 22.

١٤٥ - وقد تناولت دراسات عديدة كيفية علاج هذه الصعوبات باقتراح ما يلي (١) :

- وجوب اختيار التكنولوجيا الملائم للظروف المحلية من حيث توفر المواد الأولية أو المهارات المتوفرة .

- وجوب العناية باختيار المرخص Licensor أو المورد الصالح عن طريق جمع المعلومات اللازمة عن أكبر عدد من الموردين - تضمين عقود واتفاقات الرخص الفنية والخبرة كافة التعاريف والخدمات التي تمنع حدوث صعوبات في المستقبل وكذلك تضمينها شرط الحصول على التدريب الكافي .

- اقامة مؤسسة أو منظمة تهتم بجمع المعلومات عن التكنولوجيا وتنميتها وإرشاد المحتاجين من أفراد ومؤسسات إلى مصادرها ، وتقوم بتسجيل عقودها لتوجه المستحدين الوطنيين من القطاع العام والخاص إلى اتباع أفضل الطرق للحصول على ما تحتاجه من خبرة فنية واستبعاد استيراد ما هو متوافر محليا .

١٤٦ - والسؤال الرئيسى بالنسبة للدول النامية عموما والعربية خاصة يكمن في الحصول على التكنولوجيا بالمقدار والكيفية والأنواع اللازمة والمناسبة لاحتياجات هذه البلاد وامكانياتها سواء عن طريق الاستيراد أو الانتاج المحلي ، أكثر مما تكمن في تأمين شروط وأسعار مناسبة لهذه التكنولوجيا . وعموما

---

UNIDO, Transfer and Adaptation of Technology 5 Document. (١)  
No. CML 2 (INR) Tpl 10, 24 July 1973, p. 3.

فان نقل التكنولوجيا الى البلاد التى تحتاجها يخضع لشروط أهمها : (١)

- توافر رأس المال اللازم للحصول على التكنولوجيا .
- وجود مشاريع محددة يراد تحقيقها وتسمح الامكانيات بذلك .

- هناك حالات لا يمكن توقع انتقال التكنولوجيا اليها لعدم توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية اللازمة ، ولذلك لابد من معالجة توافر هذه الشروط أولا :

- هناك بعض انواع من التكنولوجيا يمكن الحصول عليها ولكن الاستفادة منها تعتمد على وجود خبرات تكنولوجية مقابلة في البلد المستورد ، كصناعة الأدوية ، فاذا لم تتوافر هذه الخبرة يصبح من العبث البحث عن التكنولوجيا المتوفرة ، وهكذا نرى ان انتقال التكنولوجيا يتطلب توافر تكنولوجيا مناسبة او مقابلة لتكون قاعدة لها ، ولابد من توفير هذه الأخيرة أولا .

- في جميع الاحوال يرتبط استخدام التكنولوجيا استخداما مفيدا بنوع او آخر من الاستثمار وقد يكون الاستثمار نفسه هو

---

(١) الدكتور حيدر غيبة د نحو بناء قاعدة علمية تكنولوجية في الوطن العربي ، مجلة قضايا عربية العدد ٣ ؛ بيروت ، حزيران ١٩٧٤ ص ١٧ ؛ ويحدد الدكتور غيبة أن التكنولوجيا المراد استيرادها للدول النامية قد تكون متاحة بشروط سهلة كرخص انتاج الأدوية الثمينة والآلات والمصانع غير المعقدة نسبيا ؛ او بشروط صعبة كالتعاقد على اقامة مصانع للحديد والصلب والمنتجات البتروكيمياوية وتتطلب الاستعانة ببيوت الخبرة الأجنبية لدراسة أفضل مصادر الحصول على التكنولوجيا المناسبة ، او قد تكون غير متاحة أصلا ومحظور تصديرها لاعتبارات السرية .

وسيلة الحصول على التكنولوجيا كالاستثمار في التعليم وخاصة في المعاهد الهندسية والتكنولوجية .

١٤٧ - والملاحظ خلال الحقتين الماضيتين هو ان انتقال التكنولوجيا من الدول المتقدمة الى النامية كان محدودا وبطيئا ويسير في ببطء حاليا ، ولايكفى لهذا الحجم والسرعة المحدودين نسبيا لتحريك التنمية الاقتصادية بالسرعة التي تطمح لها الدول النامية . وأصبح من المسلم به - مع أهمية التكنولوجيا المستوردة والحرص على تدفقها بأمل معدل وأفضل شروط - لابد من الاعتماد على تكنولوجيا محلية وتنميتها لتكون قاعدة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي .

١٤٨ - وقد أكدت المؤلفات والنماذج التي ألفها الاقتصاديون الذين طرخوا هذا الموضوع انه اذا كانت تكلفة انتقال التكنولوجيا - في الأجل القصير - أقل بكثير من تكلفة انتاجها محليا عن طريق الأبحاث ، ففي الأجل الطويل وعلى مستوى المجتمع ككل ، ان العكس هو الصحيح أي ان التكلفة الاجتماعية للاعتماد على التكنولوجيا المستوردة وحدها - من أجل تسير عمليات الاستثمار والانتاج - أكبر من تكلفة انتاج التكنولوجيا محليا (١) .

١٤٩ - اذا يثور السؤال - خاصة في منطقتنا العربية - الآن حول كيفية بناء هذه القاعدة مع استمرار استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة وتكييفها لصالح الدول العربية ؟ وهنا نشير الى أهمية أن يساهم تعاون عربي في تحقيق هذا الهدف من خلال:

- زيادة نسبة الاستثمار في البحث العلمي وربطه بحل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) المرجع السابق ص ١٩ .

— اصلاح نظام التعليم في الدول العربية ، ويمكن ان نكتفى  
في هذا المجال بالإشارة الى :

— تحويل هدف التعليم من تخزين المعلومات الى بناء الفكر  
الموضوعي والروح العلمية .

— اختصار المرحلة الثانوية لمن لا يحتمل اكمال تعليمه في  
الجامعة ، والاستعاضة بالتعليم المهني .

— الاكثار من المدارس والمعاهد الفنية والتكنولوجية على  
المستوى الاعدادي والثانوي والجامعي ( وربط ممارسة المهن  
التكنولوجية بشرط الحصول على احدى الدرجات العلمية  
المناسبة ) .

— الحد من التعليم الجامعي في الآداب والحقوق والفنون  
ذات الطلب المحدود عليها في صالح التوسع في التعليم الجامعي  
ذي العلاقة المباشرة بالبحث العلمي ونتاج السلع والخدمات مثل  
مختلف فروع الهندسة ..

— ادخال عنصر البحث لركن أساسي من أركان التعليم  
الجامعي ووضع خطة طويلة الأمد له واعداد التمويل اللازم له .

— ايجاد كافة الطرق لمعالجة مسألة الاستنزاف الخارجي  
للعقول (١) External Brain Strain ( فيما يعرف بهجرة

---

(١) يذكر الدكتور انطوان زحلان في مقال عن « العلوم والتكنولوجيا  
والتنمية » في مجلة قضايا عربية - العدد الأول نيسان ١٩٧٤ ص ٨٢ ان حوالي  
ثلثي حملة الدكتوراه في العلوم الطبيعية والهندسية من العرب مهاجرين لمنطقتهم .  
هذا فضلا عن الآلاف من المهندسين حملة البكالوريوس والماجستير والأطباء ..  
والسبب ليس في ندرة الموارد المالية بل المحيط الفكري والرغبة في القيام بنشاط .

العقول ) او محاولة ربطهم بالوطن الأم ، وكذلك علاج ما يعرف  
بالاستنزاف الداخلى للعقول Internal Brain Strain  
الذى ينشأ نتيجة قلة التنظيم أو عدم الاستفادة من الامكانيات  
أو ضعف علاقة العمل العلمى بالبيئة التى يجرى فيها .  
فاستنزاف العقول الداخلى والخارجى هو فى النتيجة خسارة  
مادية مضاعفة .

— تخطيط الاحتياجات للكفاءات العلمية والمهارات  
التكنولوجية ، وان تتكامل خطة تنمية القاعدة العلمية والتكنولوجية  
مع خطط التنمية الشاملة فى البلاد العربية مع مراعاة ألا تقل  
خطة التنمية العلمية والتكنولوجية عن ١٠ - ١٥ سنة . ومن  
الضرورى الاهتمام بالفنيين فقد يفنى الفنيون — فى كثير من  
المجالات وفروع النشاط الصناعى أو الانتاجى — عن المهندسين  
أو العلميين .

#### ٤ — مجالات التنمية الزراعية وكيف يمكن أن يساهم التعاون العربى فى دعمها .

١٥٠ — بالنظر الى حجم مشكلة الغذاء فى الوطن العربى —  
كما سبق شرحها (١) — يكفى أن نشير هنا الى أن الدول العربية  
دفعت عام ١٩٧٣ نحو ٨٠٠ مليون دولار ثمنا لوارداتها من الحبوب  
وهذه القيمة سوف ترتفع بالتأكيد مع الارتفاع العالمى المستمر فى

---

(٢) المهندس سيد مرعى ، الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ سلسلة اقرا  
العدد ٢٨٥ ، دارالمعارف، القاهرة ١٩٧٤ ص٤٧ ، ويشير الكاتب انه لو استمرت  
مشكلة الغذاء تتحرك فى الاتجاهات السائدة حاليا . وكل الاتجاهات تشير الى أن  
عدد سكان العالم العربى سوف يتضاعف ! حتى يصل فى نهاية هذا القرن الى  
مائتين وخمسين مليونا . فان العالم العربى سوف يطلع حينئذ ٣٦٠ مليون دولار  
لاستيراد الحبوب .



الأسعار وهذا في حد ذاته يمثل عبئا جسيما عليها وبالتالي فليس أمامها من بديل سوى أن تبحث عن حل سريع لزيادة إنتاجها من الحبوب . وبمعنى آخر فإن المشكلة الزراعية يمكن تركيزها في أن المنطقة العربية أصبحت منطقة مستوردة لمعظم المحاصيل الغذائية بالرغم من الموارد الكبيرة والامكانيات المحتملة وللدلالة على ذلك يمكن أن نشير الى :

— ان الشرق العربي ينتج حاليا نحو ١٠ ملايين طن من الحبوب ويستهلك نحو ١٥ مليون طن وان الاستهلاك سوف يرتفع سنة ٢٠٠٠ الى نحو ٣٦ مليون طن .

— ان احتمالات الزيادة في الانتاج كبيرة اذا ما تم تطوير الزراعة . فمثلا يمكن أن يرتفع انتاج الحبوب من ٢ مليون طن الى ٢٤ مليون طن في العراق ، وفي سوريا من نحو ١٧ مليون طن الى ٧ ملايين طن ، وفي مصر من ٧ ملايين طن الى ١٦٨ مليون طن في نفس المساحة الحالية .

— ان انتاج اللحوم يمكن أن يرتفع في الشرق العربي من ٦٥٠ ألف طن الى نحو ١٦ مليون طن .

— انه ما زالت أمام معظم المحاصيل فرص كبيرة للزيادة فمثلا يمكن أن يرتفع محصول القمح في سوريا والعراق من ٢٥٠ كيلو جرام الى نحو ١١٠٠ كيلوجرام للفدان تحت نظام المطر والى ٢٥٠٠ كيلوجرام تحت نظام الري ، وانه يمكن رفع محصول الارز في مصر من ٢٢٥ طن للفدان الى نحو ٣٥٥ طن للفدان والقطن من نحو ٦٠٠ رطل للفدان الى نحو ١٠٠٠ رطل للفدان ، والقصب في السودان من نحو ٤٠ طنا الى نحو ٧٠ طنا للفدان .

- انه يمكن مضاعفة المساحة المروية في سوريا والعراق وبذلك يمكن أن ترتفع مساحة الأراضي المروية في الوطن العربي من ١٥ مليونا إلى أكثر من ٣٠ مليون فدان والوصول بالمساحة المطرية سواء للمحاصيل أو الأعلاف إلى نحو ٢٠٠ مليون فدان . فإذا علمنا أن عدد سكان الوطن العربي سنة ١٩٨٥ سيصل إلى نحو ١٥٠ مليونا فإن نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الوطن العربي لن يقل عن فدانين بينما سوف يقل عن ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنه .

- هناك مساحات أخرى من الغابات تتجاوز مليون فدان يقع حوالي ٩٠٪ منها في السودان .

- هناك مساحات أخرى أيضا واسعة من أراضي الرعي تغطي حوالي أكثر من ٣٧٠ مليون فدان تقع معظمها في المناطق المطرية والجافة ومن هذه الأراضي ما يزيد على ٣٢٠ مليون فدان داخل السعودية والجزائر والسودان .

١٥١ - والمشكلة إذا ليست هي ضيق الأراضي الزراعية ، بل هي قلة المساحة التي تستثمر في الزراعة ، وبصفة خاصة ضالة المساحات التي تروى عن طريق الري المستديم ، وباستثناء مصر والعراق والسودان فإن معظم الأراضي في الدول العربية تعتمد على الري عن طريق الأمطار . والتوسع الأفقي في الزراعة يحتاج إلى استثمارات ضخمة لا تتوافر لدى بعض الدول الزراعية . والسودان يعتبر نموذجا لهذا التوسع فمن بين كل مائة فدان من مساحة السودان لا يزرع حاليا أكثر من فدانين ونصف فدان فقط . وبهذه الطريقة نشر مرة أخرى في هذا المجال إلى ظاهرة عدم التوازن بين الموارد الأرضية والطبيعية المتاحة للاستثمار . وبين الطاقة البشرية والفنية والمادية التي يمكنها

أن يحقق هذا الاستثمار .. وبالتالي تبديد الجزء الأكبر من هذه الموارد (١) .

١٥٢ - أن مائة مليون فدان صالحة للزراعة والإنتاج - في السودان الآن - ويمكنها توفير الطعام والغذاء الكافي لمائة مليون من البشر .. ومع ذلك فإنها معطلة عن الاستثمار من يوم أن خلقها الله سبحانه وتعالى (٢) .

١٥٣ - ويمكن لتعاون عربي بناء أن يساهم في حل المشكلة من طريق :

- على مستوى ثنائي مصري سوداني ، من الممكن تخصيص مساحة من الأراضي الزراعية في منطقة واحدة أو عدة مناطق يتفق عليها بين الحكومتين بهدف استغلالها في مصلحة مشتركة تعود على البلدين .. وفي نطاق دورة زراعية طويلة المدى .. وفي هذه الحالة يقدم السودان الأرض .. وتقدم مصر الخبرة الفنية وتكاليف وسائل الاستثمار وأعباءه مقابل قيمة إيجارية ومعلومة يسدد نقداً أو عيناً .

- ويمكن توظيف عدد من الزارعين المصريين وحيازتهم لجزء من الأرض المتروكة ، والتي لم يستثمرها الفلاحون السودانيون وفقاً لنظام من المشاركة ، أن المثل الواضح لذلك هو مساحات الأرض الضخمة التي تترك بوراً في مشروعات الجزيرة والمناقل وخشم القرية .. حيث لا يزرع منها حالياً سوى ٦٠ ٪ من مساحتها ، وفي هذه الحالة يتاح لهؤلاء استثمار هذه الأراضي بأقصى درجة من الكفاية ونشر الخبرة والمعرفة داخل تلك

---

(١) المهندس سيد مرعي ، المرجع السابق ص ٥١ .

(٢) المرجع السابق ص ٥٣ وما بعدها .

المناطق ، مع وضع كافة الضمانات التى تكفل لهم حقوقاً والتزامات معينة وواضحة .. تتيج لهم فى النهاية أفضل استثمار للموارد الزراعية المتاحة .

— ان التعاون من خلال المشروعات المشتركة الكبيرة الحجم التى يمكن أن يقوم بها القطاع العام فى البلدين — يحقق بلا شك الاستثمار الأمثل فى الاستغلال الزراعى لهذه الأراضى . ان هذا الأسلوب يجعل من الممكن :

— توفير ظروف أفضل لتطبيق مبدأ التخصص فى انتاج أنواع معينة .

— توفير طاقات علمية وتكنولوجية كبيرة .

— توفير قدرات مالية ومادية واسعة .

— توفير قدرات كبيرة فى مجالات التسويق والتصدير .

— فى دراسة أعدتها منظمة الزراعة العربية التابعة للجامعة العربية ، ذكرت ان متوسط تكاليف استصلاح الفدان فى مشروع الروصيرص — ومساحته مليون فدان تقريباً — تبلغ خمسة وثلاثين جنيهاً فقط . هذا فى الوقت الذى يبلغ معدل الربح فى هذا المشروع عشرين فى المائة من تكاليف التشييد والتنفيد ، وهى نسبة مرتفعة بكل تأكيد . والسؤال الآن لماذا — إذن — لا يجرى التوسع الأفقى بأقصى سرعة فى هذه المزارع ..

— أما على المستوى العربى ككل : فلا بد ان تبحث الدول العربية عن حل سريع لزيادة انتاجها من الحبوب ، ونظراً لانها بصفة عامة لا تقع داخل ما يسميه الزارعون « حزام القمح » فان البديل الأول هو الذرة ، ويمكن بتدبير رأس المال اللازم من طريق مؤسسات أو صناديق التمويل العربية ادخال مشروع الروصيرص

في حيز التنفيذ . فعلى أساس ادخاله في نطاق الزراعة الآلية في السودان وعلى أساس دورة زراعية أساسها الذرة والحاصلات الزيتية ويمكن أن يعطى من الذرة انتاجا سنويا يصل الى نصف مليون طن . . قيمتها تسعة ملايين دولار - حسب الاسعار السائدة في عام ١٩٧٤ - ان هذا يعتبر مجرد مثال لتسجيل قفزة نسخمة في مواردنا الزراعية المهددة حاليا بازمة الغذاء العالمية .

- ويمكن اقتراح انشاء مشروعات مشتركة كبيرة أخرى على المستوى العربى تخدم المصالح المشتركة لمجموعة من الدول ومثال ذلك مشروعات قصب السكر أو بنجر السكر في مصر والسودان وسوريا ، ومشروعات التوسع في زراعة القمح في العراق وسوريا والسودان ، ومشروعات التوسع في زراعة الخضروات في مصر والجزائر ، ومشروعات تنمية الثروة الحيوانية في السودان وليبيا والجزائر ، ومشروعات الدواجن في الكويت ودول الخليج ومصر ، ومشروعات الغابات والمراعى ، في سوريا والسودان والجزائر . .

- ويجب أن تؤسس هذه المشروعات في صورة شركات تقوم على أسس تجارية يكون القصد منها بجانب استثمار الموارد المتاحة بالدول العربية ، تحقيق أقصى حد من أرباحية الاستثمار للمصلحة المشتركة ، ووفق ضمانات كافية ، وربما كان من الأفضل أن تنشأ الشركات الأهم أو الاتحادات بموجب اتفاقيات بين الدول العربية المعنية بهذه المشروعات ، وأن تغطى بضمان حكومى كاف .

## ٥ - مجالات التنمية الصناعية وكيف يمكن ان يساهم التعاون العربى في تنميتها :

١٥٤ - من خلال الاسلوب المقترح لتقوية علاقات التعاون الاقتصادى العربى (التنسيق - المشروعات المشتركة) يمكن أن

تتقدم مجالات التنمية الصناعية وتحقق بمعدلات اسرع . وقد رأينا عند تناول المشكلة ان اجراءات التنسيق التى تمت على المستوى الثنائى والجماعى لم تحقق النتائج المرجوة منها لاسباب كثيرة (منها بطء تلك الاجراءات وعدم وجود لجان متفرغة ومتخصصة لهذا الغرض ونقص الدراسات والمعلومات ، اضافة الى عوامل اخرى سبق تناولها ) .

١٥٥ - والاسلوب المقترح لتطوير اسلوب التعاون الصناعى ونقله من مطلقه التجارى الحالى الى مطلق صناعى متين ضمن الاطار الاستراتيجى السابق الحديث عنه هو :

( ا ) تحديد مجالات التنمية الصناعية فى عدد من الصناعات او انتاج عدد من المنتجات يتوافر طلب محلى عليها ، وفى نفس الوقت يكون هناك موارد وامكانيات محلية مناسبة لانتاجها .

(ب) ويصبح السؤال بعد ذلك مجرد اولويات فى المجال الصناعى ؟ او بمعنى آخر ما الذى لابد من القيام بتحقيقه اولاً فى ضوء الهدف المشترك ؟ .

(ج) ومن ثم تتحدد انواع من المشروعات الجديدة التى يمكن قيامها على نطاق كبير والتى ستحقق وفورات انخفاض التكلفة اذا كان الطلب على منتجاتها كبير على مستوى المنطقة العربية ، وفى نطاق اكبر يشمل المنطقة الافريقية .

١٥٦ - والوصول الى قرار بشأن انواع المشروعات واحجامها يتطلب توافر دراسات علمية وبيانات تكنولوجية واقتصادية ، ويعرف ذلك بعملية تقييم المشروعات Project evaluation وقد يكون من المناسب - من وجهة نظر عملية التنمية التى تمر بها الدول العربية - اقتراح عدد من المشروعات الجديدة التى سوف تطور ملامح الهيكل الاقتصادى والاجتماعى العربى الحالى ، وهى

مشروعات تقييم أساسا على الاستفادة من عملية زيادة استخدام الطاقة الكهربائية Electrification أو زيادة استخدام الكيمياء Chemicalisation في الصناعة .

١٥٧ - ونود أن نشير الى أهمية تحديد الجهد في عدد من المشروعات في مجالات محددة أفضل من أن نندفع في كل الجهات . قرار التحديد هذا Limitation اتخذ في ضوء الاعتبار التالي :

« بعض الدول العربية - مصر مثلا - أكثر تطورا من حيث درجة التصنيع من بقية الدول العربية التي مازالت تعاني من نقص المعلومات والخبرات الفنية وكذلك الأيدي العاملة الماهرة وكذلك القدرات الخاصة بالتخطيط والتنظيم وتركيز الجهد في عدد من المشروعات ينقلب على عقبة اختلاف درجة التصنيع ويسمح بقيام تنسيق في مجال تبادل الأيدي العاملة والمواد الخام . . »

١٥٨ - وتقتصر القائمة التالية التي تضم أولويات بالمشروعات الهامة ويمكن تدعيمها من خلال التعاون العربي : (١) .

### ( ١ ) الصناعة البتروكيمياوية :

تحاول بعض الدول العربية (العراق ، سوريا ، مصر ، الكويت ، السعودية ، الجزائر ، ليبيا) تأسيس صناعة بتروكيمياوية ضمن خططها لتنمية القطاع الصناعي سواء بالاعتماد على مواردها من النفط أو الغاز الطبيعي مباشرة أو بالاعتماد على المنتجات الثانوية من مصافي النفط فيها . وقد سبق أن اشرنا الى أن الصناعات البتروكيمياوية صناعة ديناميكية تتطور تطورا سريعا ويزداد الطلب على منسجاتها بشكل سريع جدا ، والتكنولوجيا المستخدم يتطور

---

(١) الدكتور جواد ماضم : « الوحدة العربية والتكامل الصناعي بين الأقطار العربية » : مجلة قضايا عربية : بيروت ، العدد ٢ أيار ١٩٧٤ ؛ ص ١٧ وما بعدها .

أيضا نتيجة للأبحاث الباهظة التكاليف ، بل تحتاج الى دعوس أموال كبيرة اضافة الى أن المشروع الواحد يجب أن يكون بطاقة انتاجية واقتصادية كبيرة .

كل هذا يجعل من الضروري أن تتضمن قائمة المشروعات المشتركة العربية تأسيس شركة عربية للبتروكيماويات برأس مال يتألف من حصص الحكومات والهيئات والشركات العربية والمسولين العرب وهيئات التمويل الدولية . وتقوم هذه الشركات بدعم وتطوير واقامة مشروعات وطنية أو مشتركة للبتروكيماويات خاصة وأن الدراسات المتعلقة بحجم الأسواق المحلية والأسواق الخارجية الممكنة للواد الاساسية والوسيطه والنهائية تبين أنه من الممكن استيعاب منتجات المشروعات المخططة واقامة مشروعات جديدة لمواجهة الطلب المحلي في الأسواق العربية في نهاية السبعينات .

#### (ب) صناعة الأسمدة :

يوجد في الوطن العربي امكانيات كبيرة لصناعة الأسمدة بأنواعها الثلاثة (النتروجينية ، الفوسفاتية ، البوتاسية) . ويسود هذه الصناعة الازدواج والتكرار على المستوى العربي ومن الممكن أن يلعب التنسيق الصنامى دورا هاما في هذا المجال من خلال :

— أن يتم التنسيق بين العراق ومصر والكويت والسعودية وسوريا فما يتعلق بالأسمدة النتروجينية القائمة حاليا والتي تحت الإنشاء أو الدراسة .

— أن يتم التنسيق بين العراق وسوريا والاردن فيما يتعلق بصناعة الأسمدة الفوسفاتية على أساس تطوير وتوسيع عمليات استخراج الفوسفات الاردني لجودته من جهة ولتوفر مصانع



إنتاج السوبر فوسفات في الاردن ، مع قيام العراق بتزويد هذه المصانع بمادة الكبريت اللازمة لإنتاج حامض الكبريتيك .

— أما بالنسبة لسوريا فيمكن إقامة مشروع لإنتاج السوبر فوسفات الثلاثي المركز فيها حيث تزود بالخامات من الأردن والعراق . ويكون هذا المشروع لأغراض التصدير إلى الأسواق الأوروبية عن طريق منافذ البحر المتوسط .

— قيام العراق بإنشاء مشروع للأسمدة المركبة على موانئ الخليج العربي يستلم خامات الفوسفات والبوتاس من العراق وسوريا والأردن ويعتمد على إنتاج النتروجين والكبريت محليا وذلك لأغراض التصدير إلى جنوب شرق آسيا .

#### (ج) الطاقة الكهربائية :

توفير الطاقة الكهربائية يعد من الخطوات الأولى في عملية التنمية كما سبق أن ذكرنا وفي التنمية الصناعية بوجه خاص ، فهي تساهم في تقليل تكلفة الإنتاج وخلق دوافع الاستثمار الصناعي ، حتى أصبح معدل استهلاك الطاقة الكهربائية للفرد من المؤشرات الهامة للدلالة على تقدم الشعوب . هذا المعدل يبلغ حوالي ١٠٠٠ كيلو واط في الدول المتقدمة وحوالي ٢٠٠ كيلو واط في الدول العربية .

وعلى الرغم من توافر مصادر الطاقة في البلاد العربية فإنها غير مستغلة استغلالا اقتصاديا كافيا — إذ لا زال معدل الإنتاج أقل بكثير من حاجات المجتمع إضافة إلى غياب التنسيق والتعاون العربي في عملية توليد ونقل الطاقة الكهربائية على المستوى العربي الجماعي أو الثنائي ، واقتصارها على المستوى القطري .

ولقد إدركت كثير من دول العالم أهمية التنسيق الكهربائي

وفوائد الربط فيما بينها بشبكة واحدة . ففرنسا مثلا ترتبط مع انجلترا بشبكة عبر بحر المانش من جهة ومن جهة أخرى مرتبطة بأسبانيا وألمانيا ولكسمبرج وسويسرا وبلجيكا وإيطاليا . وكذلك تشيكوسلوفاكيا مرتبطة كهربائيا بألمانيا وبولندا والنمسا والمجر ورومانيا . لذلك لابد ان تقوم مشروعات لنقل وتوليد الطاقة الكهربائية بين الدول العربية واستغلال توليد تلك الطاقة من مصادر المياه المتوفرة (كالسد العالي والسدود في العراق ، وسوريا والأردن وغيرها ) .

ان عملية الربط الكهربائي بين البلاد العربية لها فوائد كبيرة منها : ان ربط محطات التوليد بمراكز الاحمال سيقلل عدد محطات التوليد في البلد الواحد وهو أمر يوفر مصاريف عدد المحطات ، كما ان عملية الربط تخلق قدرة احتياطية عالية مما يعطى ضمانا أكثر لاستمرار التيار مع اقتصاد في عملية التشغيل وبالتالي تقليل تكلفة الوحدة الواحدة من الطاقة الكهربائية .

#### (د) صناعة الحديد والصلب والالونيوم :

تحتاج صناعة الحديد والصلب الى الاستقطاب والتمركز في مجمعات صناعية كبيرة ، ولذلك يقترح تأسيس شركة واحدة لتلك الصناعة مع قيامها بدمج أسواقها فيما يتعلق بالطلب المحلي وكذلك دمج حاجاتها من المواد الأولية المستوردة من خارج الوطن العربي . وتتطور صناعة الحديد والصلب على المستوى العالمي بمعدل سريع جدا ويتجه هذا التطور نحو الحجم والطاقات الإنتاجية الكبيرة وتطبيق تكنولوجيا حديث مثل الاختزال المباشر باستخدام الغازات البترولية وهي مواد متوافرة في البلاد العربية ويمكن استغلالها بشكل اقتصادي كبير .

وتتوافر خامات هذه الصناعة من حيث الكمية والنوع في مصر

والجزائر وتونس والسعودية بالإضافة الى توافر الغازات البترولية والطبيعية . وهذا ما يستدعى اقامة صناعة عربية مشتركة للحديد والصلب على ان يكون المصنع في أحد الموانئ العربية ويعمل أولا على توفير الاحتياجات العربية من أسياخ الحديد والعروق الصلب .

وهناك مشروع مكمل لهذه الصناعة ويمكن ان يقام جنبا الى جنب ، وهو مشروع انتاج وتسويق فحم الكوك الميثالورجى الذى يعتبر دعامة من دعائم صناعة الحديد والصلب . وهناك دلائل على توافر الفحم الحجري في اليمن والجزائر ، كما توجد كميات كبيرة من الفحم البترولى الناتج عن عمليات التفحيم للمنتجات البترولية في بعض الدول العربية .

وبشكل عام يمكن اقامة ثلاثة مجمعات صناعية كبيرة لصناعة الحديد والصلب في الوطن العربي :

— المجمع الاول في الجزائر وهو موجود حاليا ويمكن العمل على تطويره .

— المجمع الثانى في مصر (حلوان) وهو موجود حاليا ويمكن العمل على تطويره .

— المجمع الثالث في منطقة الخليج (العراق — الكويت) وهو غير موجود ولا بد من العمل على قيامه على أن يستند في انتاجه على طريقة الاختزال المباشر باستعمال الغاز الطبيعى وخامات الحديد المتوافرة في السعودية خاصة وان كلا من الكويت والسعودية قد درس حاليا تأسيس مشروع للحديد والصلب فيها .

اما فيما يتعلق بصناعة الالومنيوم فمن الواضح بأن معدن الالومنيوم أصبح من المنتجات الهامة التى تدخل في كثير من الصناعات الانشائية ، وصناعة وسائل النقل ونقل الطاقة الكهربائية

وصناعة الاومية والعلب والآلات والمعدات . الخ ) ، بالإضافة الى أهمية الصناعات الحربية والاستراتيجية . وقد تطور استهلاك هذا المعدن تطوراً كبيراً فبعد أن كان الاستهلاك لا يتجاوز ثمانية آلاف طن عام ١٩٠٠ أصبح حوالى ١١ مليون طن عام ١٩٧١ .

وفي الوطن العربى هناك دلائل قوية على توافر مادة البوكسيت - وهى المادة الأولية الرئيسية لانتاج الألومنيا - فى السودان واليمن الشعبية . ونظراً لأهمية هذه المادة فلأبد من تنسيق عربى لتأسيس مشروع مشترك لصناعة الألومنيوم واستغلاله استغلالاً تجارياً مع دراسة امكانية استخدام مادة النفلين كمادة بديلة عن البوكسيت أو مكملتها .

#### (هـ) صناعة التعليب :

ظروف المنطقة العربية وحالة الحرب التى تعيشها تتطلب انشاء صناعة عربية منسقة للأغذية المعلبة والمجففة والمجمدة خاصة وأن المادة الأولية لمثل هذه الصناعة هى محلية فى معظمها . والحاجة ماسة لوجود هذه الصناعة اذا علمنا أن اجمالى انتاج جميع صناعات التعليب القائمة حالياً فى الوطن العربى لا يتجاوز ١٠٠ مليون علبة سنوياً ، أى بعدل علبة واحدة للفرد الواحد . ومعنى ذلك أن هناك كميات كبيرة من المعلبات مازالت الدول العربية نستوردها من خارج المنطقة الامر الذى يحتم عليها تنمية هذه الصناعة الى الدرجة التى تحقق الاكتفاء الذاتى .

ويمكن توزيع صناعة التعليب على بعض الدول العربية على اساس التركز والتخصص مع تنسيق تام بين قطاع الزراعة ( المورد الرئيسى للمادة الأولية ) وقطاع الصناعة :

- فيمكن تأسيس مصانع تعليب منتجات اللحوم في مناطق تتوافر فيها الثروة الحيوانية مثل السودان والسعودية .

- تأسيس مصانع لحفظ الأسماك في المناطق الواقعة على الشواطئ كالعراق وسوريا ومصر والجزائر والمغرب .

- تأسيس مصانع لأغذية الأطفال التي تفتقر إليها جميع الدول العربية وتستوردها بكميات كبيرة سنويا ، علما بأن هذه الصناعة لا تتطلب رعوس أموال كبيرة بقدر حاجتها الى أسواق للنصرif .

## ٦ - مجالات أخرى لبناء هياكل أساسية في النمو :

١٥٩ - من الطبيعي أن يتطلب إقامة المشروعات السابقة وجود تسهيلات تسمح بقيامها تتعلق بإنشاء طرق وموان وسكك حديدية ومواصلات وخدمات أخرى صحية وتدريبية .. الخ فقيام مشروعات عربية بإنشاء هذه التسهيلات يعتبر أساسيا للتوسع في الصناعات القائمة أو في إنشاء صناعات جديدة . ومن الواضح أن عدم وجود هذه التسهيلات أو نقصها يؤدي لفشل تنفيذ أية خطة عربية للتنمية في الوطن العربي .

ونعتقد أن إقامة مثل هذه المشروعات يجب أن تكون له الأولوية في أية خطة للاستثمار في مشروعات مشتركة كبيرة . وإمكانية تحقيق ذلك في الوطن العربي كبيرة بالنظر الى فائض العمالة في بعض الدول وفائض رعوس الاموال في دول أخرى .



### القسم الثالث

#### مراحل تنفيذ النموذج من الآن وحتى عام ٢٠٠٠

١٥٩ - تعرضنا في القسم الثاني لامكانيات ومجالات تنفيذ نموذج للتعاون الاقتصادي العربي \* ويتبين مما سبق أن تحقيق أهداف النموذج سوف تعتمد في الأجل القصير على توفر المناخ الملائم سياسيا واقتصاديا وكذلك تشجيع دعوس الأموال العربية على المساهمة في التنفيذ :

أما في الأجل الطويل فان تحقيق أهداف النموذج تعتمد على مساهمة قطاعات الصناعة والزراعة في التراكم الرأسمالي الناتج عن التنمية فيهما .

١٦٠ - وبهنا هنا أن نتعرض الى بعد رئيسي وجديد - يثار دائما عند مناقشة وضع أو تكوين استراتيجية للتنمية والتكامل - وهو مراحل التنفيذ أو التوقيتات . وقد عرضنا في الفروض التي يقوم عليها النموذج (في القسم الأول - البند ٩٠) لتصورنا للمراحل التي يمكن أن يمر بها ، نذكر بها مرة أخرى في هذا المجال :

- المرحلة الأولى : الاستمرار في تحقيق النمو الدائى .
- المرحلة الثانية : الاستمرار في تحقيق المرحلة الأولى مع

اقامة عدد من المشروعات المشتركة الصناعية الكبيرة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى .

— المرحلة الثالثة : مرحلة نمو متقدم بالتخصص وتقسيم العمل وتعتبر هذه المرحلة بداية خطوات الاندماج الاقتصادى وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد .

١٦١ — ونعتقد أن معظم الدول العربية تمر الآن بعملية تحقيق المرحلة الاولى والثانية ، وقد يكون من المناسب — عند مناقشة التنفيذ الفعلى لاستراتيجية التنمية والتكامل حتى ٢٠٠٠ اقترح مايلى :

(١) أن تكون فترة الخمس سنوات القادمة (١٩٧٥ — ١٩٨٠) فترة انتقالية هدفها العبور الاقتصادى على المستوى ويتم فيها :

— زيادة كمية البيانات المتاحة عن الموارد والامكانيات العربية وأجراء حصر دقيق يعتمد على مسح جيولوجى بهدف معرفة المتاح الآن والفرص المتوقعة فى المستقبل .

— وضع السياسات المتكاملة للاستراتيجية الواحدة وعقد مؤتمر خاص خلال عام ١٩٧٥ على مستوى الجامعة العربية .

— تصحيح أوضاع اجهزة التنمية والتعاون العربى من حيث ربطها بعضها ببعض فى اطار استراتيجى عربى واحد ، مع ايجاد نوع من الاستقلال الذاتى يمكنها ولو الى حد ما من مقاومة الضغوط السياسية المضادة .

— بذل الجهود لتوفير تسهيلات خارجية ، وامكانيات استثمار عربية ، ومناخ سياسى واقتصادى مناسب .

(ب) أن توضع خطتان مدة كل منهما عشر سنوات (١٩٨٠ — ١٩٩٠) ( — ١٩٩٠ — ٢٠٠٠ ) لتنفيذ الأهداف والسياسات العربية



من خلال أسلوب التنسيق بين خطط النمو الوطنية ، وتنفيذ عدد من المشروعات العربية المشتركة كبيرة الحجم في المجالات الزراعية والصناعية مع اعطاء اولوية لمشروعات اقامة الهياكل الأساسية للنمر .

(ج) لابد من مراعاة الآتي عند وضع هذه الخطط :

— أن يتضمن الهدف تدعيم المشروعات القائمة وتوسيعها وكذلك إنشاء مشروعات جديدة في مجالات الإحلال محل الواردات والموجهة للتصدير ، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي مع نهاية عام ١٩٩٩ .

— أن يوضع جدول زمني Time — Scheduling لتنفيذ المشروعات الواردة في كل خطة يؤسس على اختيار أنسب الحلول الزمنية لتنفيذ الهدف .

— وعادة يوجد أكثر من حل Different time solutions وقرار الاختيار بينها محدود باعتبارات كثيرة ، فمثلا لا يمكن التفكير في اقامة مصنع للحديد والصلب قبل اكتشاف مناجم الحديد والفحم محلية أو تربط هذه المناجم بسكك حديدية أو طرق مناسبة لنقل الخام للمصنع .

— ومع افتراض تسهيلات خارجية وتوفير امكانيات استثمار عربي ، ومناخ سياسى واقتصادى مناسب ما هى الحلول الزمنية المختلفة لتنفيذ المشروعات وكيف يمكن الاختيار بينها (١) ؟ .

( د ) الرسوم التوضيحية التالية تبين عددا من الاختيارات البديلة بالنسبة لتوقيتات تنفيذ المشروعات :

---

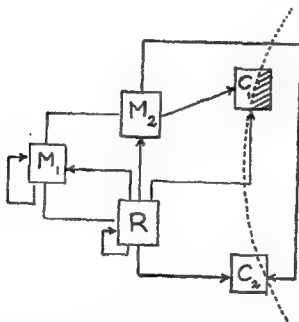
Ignacy Sachs and Kazimierz Laski, «Industrial Development Strategy», Unido, Industrialisation and Productivity Bulletin No. 16, New York 1970, pp. 44.

– اذا كان يرمز لقطاع انتاج اموال الانتاج والسلع الوسيطة بالرمز  $M_1$

ولقطاع انتاج اموال الاستهلاك بالرمز  $M_2$   
 ولقطاع المواد الأولية والوسيطه  $R$   
 ولقطاع السلع الاستهلاكية الاساسية  $C_1$   
 ولقطاع السلع الاستهلاكية غير الاساسية  $C_2$

– الرسم التوضيحي (٢) :

يبين التنمية من خلال التركيز على سياسة الاحلال محل الواردات من السلع الاستهلاكية وتتضمن قطاعات تولد عائدا سريعا في الاجل القصير .

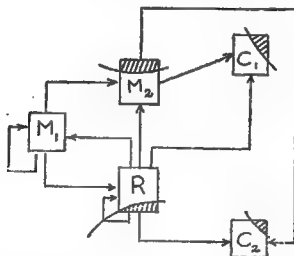


– والتصنيع يبدأ في هذه الحالة بتنمية قطاع انتاج السلع الاستهلاكية الاساسية وغير الاساسية . لكن الافراط في انتاج

الآخر ممكن يؤخر عملية النمو في باقى القطاعات (طريق النمو  
الملتوى) The case of perverse growth

علاوة على ذلك فان صافى عملية الاحلال لا يكون كبير اذا  
نظرنا الى الواردات الاضافية فى صورة معدات ومواد اولية ،  
ومدفوعات اضافية للخارج فى صورة اناوة وخدمات فنية وأرباح  
لرأس المال الأجنبى . ويتحمل ميزان المدفوعات عبئا كبيرا يتمثل  
أحيانا فى صورة عجز . وتعتبر هذه السياسة غير مقبولة فى الوقت  
الحالى ولا ينصح بها لانها لا تحقق هدف التنمية الذاتية المطلوب .

ـ **والرسم التوضيحي (٤) :** يوضح التنمية من خلال التركيز  
أيضا على سياسة الاحلال محل الواردات لكن تتضمن قطاعات تولد  
عائدا سريعا فى الأجل القصير والطويل .



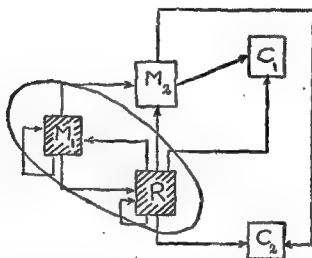
ـ ووفقا لهذا الشكل فالتنمية بالاضافة الى اتباع سياسته  
الاحلال محل الواردات السابقة قد تتضمن احلالا محل الواردات  
من بعض الآلات أو المدخلات .

ـ وفترة التنفيذ لهذه السياسة أطول من السابقة وتتطلب

توافر معلومات فنية ، والاستثمارات أكبر ، كما تتطلب أعدادا مسبقا .

— وعادة يكون اتباع هذه السياسة مصحوبا بعجز كبير في ميزان المدفوعات خاصة وأن جزءا من الاستثمارات سوف يتحول الى المشروعات التي تتطلب فترة تنفيذ أطول Gestation Period

— **والرسم التوضيحي (5) :** يوضح التنمية من خلال التركيز على انشاء مجمعات صناعات ثقيلة للوصول الى الاكتفاء الذاتي :

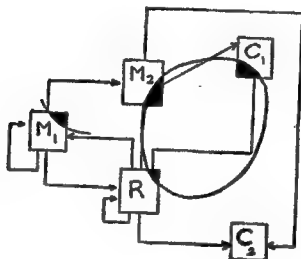


— هذا الاختيار يتناسب مع الدول الكبيرة أو التكاملي الاقليمي حيث تتكامل الموارد الطبيعية والامكانيات وتتيح فرصة قيام مثل هذه المجمعات .

— القيام بتنفيذ هذه المشروعات يتطلب تضحيات بالاستهلاك وينتج عنها عجز كبير في ميزان المدفوعات ، لذلك لابد من التفكير في تنفيذ هذه السياسة على النطاق الاقليمي أفضل من قيامها على مستوى كل دولة .

ـ وهذه السياسة هي الانسب بالنسبة لهدف تحقيق سياسات تكامل صناعى للتنمية فى الوطن العربى .

**والرسم التوضيحي رقم (٦) :** يوضح التنمية من خلال استغلال الارتباطات الصناعية سواء ( الامامية او الخلفية ) .



ـ تقوم هذه السياسة على استغلال المزايا فى الموارد الطبيعية والبشرية الى اقصى حد على مستوى الدولة أو الاقليم .

ـ فاذا كانت الظروف والموارد التى تتوافر فى بلد ما بسبب موقعها على بحار أو محيطات فيمكن قيام النموذج التكامل على استغلال هذه الظروف فتقوم صناعة تبدأ من الصيد الى عمل معليات حفظ اسماك الى صناعة سفن صيد ... الخ .

ـ خلاصة هذا النموذج هو انه يحدد هدفا معينا فى مجال معين لاستغلال مزايا محددة ، وتعتبر هذه السياسة مناسبة

لتحقيق التكامل والتنمية العربية باستخدام العمليات الثلاثة عند قيام المشروعات (أموال عربية ، تكنولوجيا دولية ، موارد محلية) .

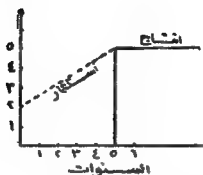
(هـ) وبعد تنبع هذه الاختيارات واختيار الانسب من بينها، يتوقف تنفيذ هذه المشروعات على اعتبارات منها :

- ١ - تحديد درجة التكنولوجيا المستخدم .
- ٢ - توفير الاستثمار اللازم .
- ٣ - تحديد درجة التتابع الزمني للتنفيذ .

٤ - توفر طلب محلي وإقليمي ، وقد يكون من المناسب لتجنب المخاطر قيام اتفاقات طويلة الأجل بين الدول العربية المختلفة لتحديد حجم الطلب بل الارتباطات الأخرى في مجال تبادل عوامل الانتاج .

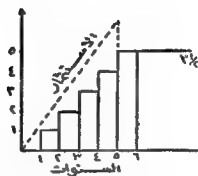
(و) وقد يفيد اجراء مقارنة بين قيام مشروع واحد كبير ، وانشاء خمس مصانع صغيرة (كما هو موضح في الرسم التوضيحي) (٧) فالاستثمارات المطلوبة للاول كبيرة ويبدأ الانتاج في الظهور ابتداء من السنة السادسة ، وعدد وحدات رأس المال (٥) وعدد وحدات الانتاج أيضا (٥) اما في الحالة الثانية فالانتاج يبدأ من السنة الثانية والاستثمارات (٥) ، وأقصى انتاج في السنة السادسة هو  $(\frac{3}{4})$  وحدة فقط وتنتج هذه المصانع بين السنة الثانية والخامسة ما مجموعه  $(\frac{16}{4})$  .

وحدات



الحالة الأولى : إنشاء مشروع واحد كبير

وحدات



الحالة الثانية : إنشاء خمس مصانع كل سنة مصنع

الحالة الأولى : إنشاء

مشروع واحد كبير

الحالة الثانية : إنشاء

خمس مصانع كل سنة مصنع

( الرسم التوضيحي ٧ )





## القسم الرابع

### توقعات نجاح النموذج ( المستقبل )

١٦١ - انصب تحليلنا فيما سبق على عرض مشكلة التنمية والتكامل في الوطن العربي .. والحل الممكن الآن وحتى عام ٢٠٠٠ ، وذلك من خلال اطار استراتيجى واحد . وفى هذا القسم لابد أن نلمس المستقبل لنجيب على سؤال هام : ماهى فرص نجاح هذا النموذج الآن وفى المستقبل ؟ ولكى نخوض فى الاجابة على هذا السؤال لابد من التعرض بداية لبعض الملاحظات الهامة التى يجب مراعاتها عند تصور المستقبل . ونستعين فى ابداء هذه الملاحظات بالاصول العلمية لعلم المستقبل .

والتي بدأت ارهاصاته فى الظهور حديثا :

( ١ ) لا يهدف التنبؤ بالمستقبل الى مجرد اشباع رغبة فى استكشاف الجهول حتى لو كانت هى رغبة علمية محمومة فى ذاتها ، بل المراد منه هو المساعدة فى تحديد أفضل الامكانيات لتحقيق الهدف فى المستقبل . ويتفرع عن ذلك أن دورنا لن يكون مجرد ترك الاحداث المستقبلية تجرى فى أعنتها ، بل التدخل فى

الوقت المناسب وبالكيفية اللازمة للتأثير في الاحداث وتوجيهها  
الوجهة السليمة (١) .

(ب) تقديرنا للمستقبل لابد أن يكون مبنيا على اساسا  
موضوعي وعمى من خلال نظرة شمولية ، والا نعتمد على مجرد  
التكهن الشخصى ، معتمدين في ذلك على تقدير المتخصصين في  
فروع العلم المختلفة .

(ج) يجنح التفكير المستقبلى بين دعى عبر الماضى وسنن  
الكون وحركة التاريخ مع ادراك حقائق الواقع مع تصور أحلام  
المستقبل . وبالطبع فان هذه الأحلام تقوم على زيادة الآفاق  
واستطلاع المجهول بأعمال الفكر وإطلاق الخيال (٢) .

(د) يرث عالم الغد من عالمنا المعاصر مشكلاته التى لم ينم  
التوصل الى حلول كلية لها مادام هو اسنمرار له ، وانسان الغد  
حين يتصدى لهذه المشكلات لايبدا من فراغ وانما يتابع محاولات  
الحلول التى جهد انسان عالم اليوم فى طرحها ، مستفيدا من  
حصيلة التجربة وماوصلت اليه المحاولات . رهنكنا فان المعاصرة  
شرط لازم . «للمستقبلية» والتعبير عنها لابد أن يكون باللغة  
الجديدة (٣) .

(هـ) تزداد صعوبة التنبؤ بالمستقبل كلما طالت المسافة التى  
يتم التنبؤ بها وقلت المعلومات والبيانات أو لم تتوافر الاجهزة التى  
يستلزمها التنبؤ . .

---

(١) الدكتور حسين خلاف ، ورقة عمل غير منشورة عن « مستقبل التعاون  
الاقتصادى العربى » مقدمة للجامعة العربية .

(٢) الدكتور أحمد صديق النجاشى : ماذا بعد حرب رمضان ؟ ، بيروت  
١٩٧٤ ، ص ٩٣ .

(٣) انظر الدكتور أحمد صديق النجاشى : المرجع السابق ص ٩٤ .

(و) لكن لابد من وجود تصور للصراع ، أى صراع ، على المدى الأطول ، فهناك جدلية في الصلة بين ما يتم في هذه المرحلة وبين ما سيتحقق في النهاية . وتحديدنا لهدفنا في هذه المرحلة من الصراع إنما يكون في ضوء وعينا للهدف الأخير الذي تدرك أن بلوغه لا يتم مرة واحدة ، وهكذا يكون لكل مرحلة هدفها الذي لا يتناقض بل ينسجم مع الهدف الأصلي (١) .

١٦٢ - ولكي نقيم تقديرنا لمستقبل النموذج المقترح - لزيادة فعالية التعاون الاقتصادي العربي - على أساس علمي وموضوعي، وفي ضوء الملاحظات السابقة ، لابد من عمل اختبار واقعي للعوامل المختلفة التي تؤثر في عملية تحقيق النموذج في جميع مراحله . وبصفة عامة فإن بعض هذه العوامل تدعم وتؤيد Support الوصول للهدف ، والبعض الآخر يهبط Negate عملية تحقيق الهدف . وفرض نجاح النموذج تتوقف في الواقع على تقديرنا لهذه العوامل ، ثم تحديد العوامل ذات الأثر الحاسم - في تحديد وتوجيه مستقبل التعاون الاقتصادي العربي - التي تعتبر محددات Constrains على تحقيق أهداف النموذج .

١٦٣ - ويقصد بالعوامل المؤيدة للهدف Supportive التقارب الجغرافي ، اللغة ، نظام التعليم ، الثقافة والدين ، الفهم المشترك تجاه المشاكل العالمية ، ومن الناحية الاقتصادية أهمية التعاون الاقتصادي لحل مشاكل التخلف في الوطن العربي . أما العوامل المعوقة للوصول للهدف فهي - استمرار العدوان الاسرائيلي على الارض والحقوق العربية ، طبيعة العلاقات السياسية

---

(١) المرجع السابق ص ٨٩ ؛ ويذكر الدكتور النجالي « ان الجديد الهام في حرب رمضان هو بروز ملامح العقلية المالية الرجوة في القيادات العربية . كما أن من نتائجها الهامة دخولنا عصر بقوة أكبر واستغلالنا اللغة الجديدة التي يفهمها » .

والاقتصادية التي تربط بين كل من الدول العربية والخارج سواء مع البلدان الاشتراكية أو الولايات المتحدة أو السوق الأوروبية المشتركة وخاصة فرنسا ، وهناك عوامل داخلية أهمها الاتجاه الانفصالي عند بعض الدول العربية ونمو النعرة الوطنية التي تعبر عن مصالح ذاتية آتية ، اختلاف النظم والفلسفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ضعف البنيان الاقتصادي والسياسي والاجتماعي مع اختلاف مستويات النمو بين البلاد العربية .

١٦٤ - وفي إطار الاستراتيجية الواحدة - بما تتضمنه من أهداف وسياسات وتنظيمات محددة ومتفق عليها - والتي سينعقد لها مؤتمر خاص على مستوى الجامعة العربية عام ١٩٧٥ ، يمكن البدء بتقييم العوامل المعوقة بفرض تحديد العوامل التي يمكن تحييدها ، وبإجراء هذه العملية يمكن وضع أساس سليم لكي تقوم العوامل المؤيدة للهدف - ومن خلال تنشيطها - بتأدية دورها في دعم الأهداف وتحقيقها في فترة أقل ...

١٦٥ - عمل مثل هذا يتطلب لتحقيقه الاتفاق أولا على الاستراتيجية الواحدة - بالمفهوم السابق تحديده في الفترة السابقة - على مستوى القمة العربية .. ثم يبدأ تحرك سياسي نشط في إطار الاتفاق على مايجب ازالته من العوامل المعوقة ، وما لا يمكن ازالته ويكتفى بتحديده في الفترة الحالية ، هذا مع الأخذ في الاعتبار - وفي ضوء سياسة التضامن والتنسيق العربي الحالية - ان يجري تحرك سياسي مماثل لزيادة فعالية وتنشيط العوامل المؤيدة للهدف ..

١٦٦ - والعلاقة جدلية بين العوامل المعوقة والمؤيدة لتحقيق أهداف النموذج ، وخلق فرص نجاح لتحقيق النموذج يعتمد على خلق الشروط او الظروف المناسبة من خلال ازالة وتحييد العوامل المعوقة للهدف .. وكلما تحقق نجاح في هذه العملية

تكون هناك فرص أكبر لكى تقوم العوامل المؤيدة بدورها بفاعلية أكبر .

### أولاً - تقييم العوامل المعوقة لتحقيق أهداف النموذج (١)

١٦٧ - أ - استمرار العدوان الاسرائيلى على الأرض والحقوق العربية : وهذا العامل له أهمية نسبية عن بقية العوامل الأخرى ، ولا بد من إزالة آثار العدوان الاسرائيلى على الأراضى العربية عام ١٩٦٧ ، واسترداد حقوق شعب فلسطين .

ب - ضعف البنيان الاقتصادى والسياسى والاجتماعى مع اختلاف مستويات النمو بين الدول العربية ، وهذا العامل لابد من إزالته من خلال سياسات التنمية والتعاون ومزيد من التنمية والتعاون يزيل من آثار ضعف البنيان على تنفيذ أهداف النموذج .

ج - طبيعة العلاقات السياسية والاقتصادية التى تربط بين كل من الدول العربية والخارج سواء بين البلاد الاشتراكية أو الولايات المتحدة أو السوق الأوروبية المشتركة وخاصة فرنسا . ويمكن تحييد هذا العامل فى الفترة الحالية ، أى يستمر على ما هو عليه من قوة لدعم اتجاهات النمو الذاتى فى المستقبل على مستوى كل دولة عربية مع تحديد دوره - من خلال سياسة الانفتاح - بالنسبة لتنفيذ المشروعات المشتركة العربية المقترحة. ونتوقع أن تثار بعض الصعوبات فى المستقبل كلما حققت الدول العربية درجات أعلى من النمو الذاتى ، وتحققت درجات أكبر

---

(١) سبق تقييم هذه العوامل وتحديد علاقتها ببعضها البعض ، انظر ص ١٠ - ص ١٦ فى الباب الأول من هذا البحث ، وتكتفى هنا بأن نحدد موقف كل عامل وفقاً لطبيعة المرحلة التى يمر بها النضال العربى .

من التبادل التجارى بين الدول العربية « خاصة فى مرحلة الاكتفاء الذاتى أو التخصص السابق اقتراحهما .

د - نمو النعرة الوطنية لدى بعض الدول العربية والتي تعبر عن مصالح آتية ذاتية ، ويمكن أيضا تحييد هذا العامل فى الفترة الحالية . ومن خلال خلق مصالح عربية مشتركة نتيجة لقيام المشروعات المشتركة العربية واتباع سياسة التنسيق والتضامن سوف تنمو مسألة المصلحة القومية المشتركة . والمعروف ان المصلحة Interest وراء تنفيذ أية سياسة من السياسات وهى المحرك الديناميكي لآى نشاط عربى - بحكم القيم التى تحكم الأوضاع الراهنة لعالمنا - فى المستقبل القريب .

هـ - اختلاف النظم والفلسفات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتقديرنا أيضا هو تحييد هذا العامل ، والتركيز على نقط الاتفاق فى هذه الفلسفة والنظم بدلا من التركيز على فقط الاختلاف . والتطبيق العملى لهذه السياسة كان فى حرب اكتوبر ١٩٧٣ من خلال النظرة الشاملة لابعاد الصراع مع العدو الاسرائيلى .

١٦٨ - واضح من التقييم السابق ان هناك عقبتين اساسيتين (أ ، ب) امام تنفيذ اى نموذج لتقوية التعاون الاقتصادى العربى فى المستقبل ، ولا بد ان تتكبل الجهود العربية لازالة آثارهما ، وتمثل العقبة الاولى عاملا خارجيا ( العدووان الاسرائيلى ، والعقبة الثانية تمثل عاملا داخليا (ضعف البنيان السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى الدول العربية) . وبينهما علاقة جدلية معقدة اى ان كلا منهما يؤثر فى الآخر ، والمساهمة فى ازالة احدهما تؤدي الى التعميل بازالة الآخر ، وهنا تبدو أهمية التركيز على ازالة الضعف فى الهياكل والابنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

١٦٦ - وأما العوامل الأخرى (ح ، د ، هـ) - مسواء الداخلية أو الخارجية - فتعتبر عوامل مترتبة أو عارضة ، ونتوقع ان ازالة العقبتين الأساسيتين - في البند السابق - سوف يؤدي الى انتهاء وجود العوامل المترتبة أصلا .

١٧٠ - وسوف يستمر الصراع من أجل تحقيق أهداف النموذج طويلا طالما بقيت العقبات الرئيسية دون علاج ، وليس من اليسير التعرف على النتيجة التي سينتهي اليها الصراع خاصة في الأجل الطويل بالنظر الى :

(١) استمرار الصراع العربي الاسرائيلي باستمرار مسبباته التي لم تنته ، ويصعب بالقطع تحديد مداه الزمني مستقبلا .

(ب) الفترة التي نمر بها ليست فترة استقرار ولو نسبى بل هي فترة تغيرات سريعة عميقة وغير متوقعة أحيانا ، ويصح ذلك اذا نظرنا الى العالم في مجموعه الذي يتعرض لتغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة نتيجة التطورات التكنولوجية الواسعة والتي قد تؤثر في بنائه ، ومدى ما يترتب على ذلك من ازدياد الفجوة التكنولوجية بين الأغنياء والفقراء في هذا العالم .

### ثانيا : تقييم العوامل المؤيدة لتحقيق أهداف النموذج

١٧١ - ان عملية ازالة او تحييد العوامل المعوقة - السابق ذكرها في البند أولا - تخلق ظروفا أو شروطا مناسبة Pre-conditions لكي تقوم العوامل المؤيدة بدورها في تلميع عملية تحقيق الهدف . والعوامل الرئيسية المؤيدة والتي لا بد من تحريكها لكي تقوم بدورها هي :

١ - تعظيم الاستفادة من انجازات حرب اكتوبر ١٩٧٣ في دعم وتأييد عملية تحقيق اعداف النموذج المقترح . فقد طرحت

حرب أكتوبر من جديد عناصر القوة العربية الكامنة بعد ان كانت مجرد احتمال نظرى نتيجة تفكك الموقف العربى وبفعل نكسة ١٩٦٧. (١) . وقد سجل تقرير معهد الدراسات الاستراتيجية ان استخدام سلاح النفط فى حرب أكتوبر يعد أول انتصار يتحقق على أعلى مستوى سياسى وبشكل لم يحدث من قبل عن طريق فرض عقوبات اقتصادية . وتجمع الدراسات حول الطاقة على أن تأثير النفط سيستمر لنصف قرن قادم ، وسيكون للنفط العربى الدور الأكبر فيه لأنه يمثل الجزء الأكبر من الاحتياطى العالمى . وواضح ان فعالية عناصر القوة هذه رهن بوحدة الموقف العربى وقد شرحت ورقة أكتوبر فى مصر المهمة المطروحة لتعظيم الاستفادة من نتائج حرب أكتوبر وهى :

« لا تقل عن رسم استراتيجية حضارية شاملة لحضرة مجتمعنا الى الامام .. من أجل بناء دولة عصرية ومجتمع حديث يطفى كل مجال فى حياتنا .. بدءا من القيم التى يجب أن تتوافر لانساننا الجديد ، الى علاقاتنا الاجتماعية ومستوى رخائه المادى ، الى اطار حديث للدولة التى يعيش فيها والمؤسسات التى ينشط من خلالها .. مع توفير اساس متين لقوة هذه الدولة سياسيا واقتصاديا وعسكريا » . وتناولت الورقة معالم هذه الاستراتيجية الحضارية الشاملة (٢) .

**ونتوقع ان تحل دول عربية أخرى حذو مصر العربية وتسجل رؤيتها لطبيعة ومهام المرحلة الجديدة التى دخلها**

---

(١) الدكتور أحمد صدقى الديباني ؟ ماذا بعد حرب رمضان ؟ بيروت ١٩٤٧

ص ٢٠٧ .

(٢) ورقة أكتوبر ، الاهرام ١٩٧٤/٤/١٩ وقد جرى استفتاء شعبى عليها

فى ١٩٧٥/٥/١٥ .



**الانضال العربي بعد حرب أكتوبر . (١) أن ذلك سوف يؤدي الى**  
وجرد نظرة مشتركة Common Outlook تجاه قضايا العالم من  
حولنا ، فنحدد مواقفنا بدقة ونرسم خطوط تحركنا من خلالها .  
ان صياغة ذلك في اطار قومي شامل سوف ينقل النضال العربي  
من مجرد التصرف كرد فعل الى مرحلة الفعل المؤثر والموجه  
للاحداث تحقيقا لاهداف النضال العربي ..

٢ - عامل رئيسي آخر في تدعيم اهداف النموذج هو نظام  
التعليم ، والتعاون في هذا المجال على مستوى الوطن العربي ( من  
حيث المناهج والمدرسين والامكانيات المدرسية ) سيكون بمثابة  
عامل ديناميكي لتحقيق الاهداف المطلوبة في الاجل الطويل .  
ويساعد على قيام هذا النظام عوامل اللغة والثقافة المشتركة  
والدين . ولا شك ان المنطقة العربية لديها تراث ثقافي وحضاري  
عريق يرجع الى فجر الحضارات الانسانية ويزدان برسالات  
السماء ، ويمثل ذلك روابط قوية متينة تجمع بين ابناء الشعب  
العربي .. وكلها عوامل تدفع الى وجود نظام تعليم عربي على  
المستوى القومي ..

٣ - عوامل اخرى في دعم اهداف النموذج ، اهمها :

- الموقع الاستراتيجي الهام للوطن العربي الذي يتوسط  
قارات العالم القديم ويربط بين جهاته الأربع ، وقد افاض  
الدارسون الاستراتيجيون في شرح هذا العنصر وتتبعوا اثره على  
سياسات الدول والامبراطوريات في الماضي والحاضر ، ويبحثوا في  
هذا الامر مستقبلا . وهناك اجماع بينهم على خطورة هذا الموقع ،

---

(١) انظر الدكتور الدجاني ، المرجع السابق ص ٢١٠ .

وعلى ان قوته وتأثيره رهن بوحدة (١) .

ومما لا شك فيه ان هذا الموقع بأهميته الاستراتيجية والاقتصادية سوف يلعب عملية تحقيق أهداف النموذج المقترح .

- عاين آخر وضع من خلال تجارب العقدين السابقين انه ليس بوسع دولة بمفردها أن تعجل بعملية النمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فيها ، وان هناك محددات عديدة على عملية التنمية تستوجب فيها تعاون وتنسيق اقتصادي يقلل من أهمية هذه المحددات ويسرع بعمليات التنمية والتكامل على مستوى الوطن العربي .

وفي الختام ازالة وتحييد العوامل المعوقة لتحقيق اهداف نموذج التعاون الاقتصادي العربي تخلق شروطا وظروفا مناسبة لكي تقوم العوامل المساعدة بدورها - من خلال . تنشيطها - لكي تحدث اثرها في عملية تحقيق أهداف الوطن العربي في التنمية والتكامل .

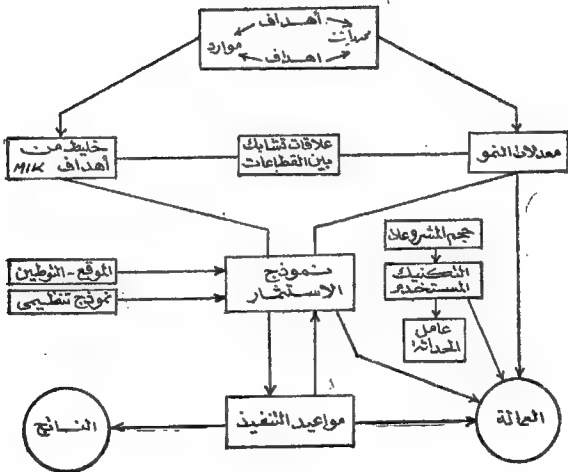
---

(١) انظر د\* أحمد صدقي البجاني ؛ المرجع السابق ص ٢٠٧ ؛ وقد اشار في الهامش الى أهمية مراجعة بلديون في « استراتيجية الغد » وهو رويتز في « الصراع السوفييتي الأمريكي على الشرق الأوسط » وجمال حمدان في « استراتيجية الاستعمار والتحرير » وكتاب أيضا له « يوميات المقاومة » من أجل التوسع في دراسة الموقع الاستراتيجي للوطن العربي .

## المرفقات

- رسم توضيحي رقم (٢) وضع اطار استراتيجي للتنمية .
- جدول (١) بعض المؤشرات في قياس مستوى النمو في الدول العربية وبعض الدول المتقدمة .
- جدول (٢) المساعدات الاقتصادية الخارجية طويلة الاجل لبعض الدول العربية ١٩٥٤ - ١٩٦٩ .
- جدول (٣) مقدار ما يأخذه الفرد في اليوم من الكالورين، البروتين في بعض الدول العربية ٦٤ - ١٩٦٦ .
- جدول (٤) التكامل الديموجرافي لمنطقة الشرق الاوسط حتى عام ١٩٧٠ .
- جدول (٥) نسبة الاستثمار المحلي الاجمالي والادخار القومي الى الناتج القومي الاجمالي في دول السوق العربية المشتركة ( قبل خطط التنمية وفي السنة الأخيرة للخطط الحالية ) .

رسم توضيحي رقم (٢)  
وضع إطار استراتيجي للتنمية



جسٹون والیم (۱۶)

[illegible]

تفصیل جدول رقم (۶)

附录 (一)

(١٥) قضية المصاحبة إلى

تجربة هذا المصنف في قطاع الصناعة بالإقبال لعدد المتعلمين.

١٧٤٠ : اشتراك بعض قيادات والأعلام الخلفية بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لافراد المثلية والربابلية ، ، وقد انصرفتنا فقط على الدول الغربية وبعض الشرق الأوسط

## جدول (٢)

المساعدات الاقتصادية الخارجية طويلة الأجل لبعض الدول العربية

١٩٦٩ - ١٩٥٤

( بالليون دولار )

١٩٦٩/٥٤	١٩٦٩/٦٥	١٩٦٤/٥٤	دول الـ D.A.C. ومنظمات دولية أخرى (صافي) ماقدم خلال (١٩٦٩-١٩٦٤)	الولايات المتحدة الأمريكية ٦٤/٦/١-٤٥/٧/١	من إلى
-	-	-	٢٠ر٢	-	الكويت
-	-	-	٣١ر٦	٤٦ر٦	العربية السعودية
٤٨٧	٢٧٠	٢١٧	٥٥ر٦	٤٦ر٣	العراق
-	٤٥٢	-	١١ر٦	٢٠٥ر٣	ليبيا
١٧٣٤	-	١٢٨٢	٢٣١ر٩	٩٤٣ر١	مصر
٤٩	٢٧	٢٢	١٠٧ر١	٨١ر٤	السودان
٥٠٦	٢٧٥	٢٣٦	٤٧ر٥	٨١ر٩	سوريا
-	-	-	٢٨٤ر٤	٤٣١ر٦	الأردن
-	-	-	٦٥ر٦	٧٨ر٩	لبنان
٢٧٧٦	١٠٢٤	١٧٥٢		١٩١٥ر١	الجملة

(١) الـ D.A.C. Development Assistance Committee

وهي هيئة تابعة للـ E.E.C. ( منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي ) وتضم

الولايات المتحدة ، وكندا ؛ ودول أوروبا الغربية واليابان .

( × ) ١٩٦٥ - ١٩٦٩

المصدر :

من محاضرات للدكتور أحمد جامع ، محاضرات التيت على طلبية الدراسات العليا بجامعة عين شمس : ١٩٧٢ أنظر دراسة في التنمية الاقتصادية لتسح دول عربية ، ص ٢٠ ؛ وقد اعتمد مبادئه على مجلات علمية صادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي وغيرها من منظمات الأمم المتحدة التي تعمل في هذا المجال .

## جداول (٢)

مقدار ما يأخذه الفرد في اليوم من الكالورين والبروتين في  
بعض الدول العربية  
١٩٦٤ - ١٩٦٦

الدول	ما يأخذه الفرد من الكالورين ( عدد )	احتياجات الفرد من الكالورين ( عدد )	جملة ما يأخذه الفرد من البروتين ( بالجرام )	جملة ما يحتاجه الفرد من البروتين ( بالجرام )	ما يأخذه الفرد من البروتين الحيواني
لبنان	٢٣٦٠	٢٤٢٥	٧٠	٥٧	٢٠
العربية السمودية	٢٠٨٠	٢٢٢٥	٥٦	٥٠	٩
السودان	٢٠٩٠	٢١٨٥	٥٩	٥٩	١٩
سوريا	٢٤٥٠	٢٣٩٠	٦٩	٦٣	١٢
مصر	٢٩٦٠	٢٣٨٠	(٧٦)	(٦٤)	(١١)
الأردن	٢٤٠٠	٢٤٤٥	٦٥	٦٤	١١
الIraq	٢٠٥٠	٢٢٤٥	٥٩	٥٥	١٤
ليبيا	٢٥٤٠	٠٠٠٠	٦٤	٠٠	١٨

(\*) تغطي البيانات ٨٧٪ من السكان

بيانات عن ١٩٦٧/١٩٦٦

المصدر :

عن محاضرات للدكتور أحمد جامع : محاضرات الكتيب على طلبية الدراسات  
العليا بجامعة عين شمس سنة ١٩٧٢ . انظر دراسة في التنمية الاقتصادية لتسع  
دول عربية : ص ١٣٦ ، وقد اعتمد سيادته على الكتاب السنوي للمنظمة الاغذية  
والزراعة عام ١٩٧٠ : والجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٩٦٩ : ومراجع أخرى .



### جدول (٤)

التكامل الديموجرافي لمنطقة الشرق الأوسط ( حتى عام ١٩٧٠ )  
الأرقام بالآلاف

الدولة	دول غير منتجة للبترول					
	القوة العاملة			الزيادة السكانية		
	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠
مصر	١٢٧٠٤	١١١٩٢	٩٩٤٤	٣٣٧٠٦	٢٩٤٦٥	٢٥٦٨١
سوريا	٢٢٣٣	١٩٦٧	١٤٧٨	٥٩٢٤	٥١٧٩	٤٥٦٠
لبنان	٧٨٤	٦٩١	٦١٤	٢٠٨٠	١٨١٨	١٦٠١
الأردن	٥١٧	٤٥٦	٤٠٥	١٣٧٢	١٢٠٠	١٠٥٦
المجموع	١٦٣٣٨	١٤٣٠٦	١٢٧١١	٤٣٠٨٢	٣٧٦٦٢	٣٣١٩٨
	٢٦٦٧			الزيادة الصافية		

## تابع جدول رقم (٤)

حول منتجة للبترول						الدولة
القوة العاملة			الزيادة السكانية			
١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	
٣١٩١	٢٨١١	٢٤٩٨	٨٤٦٥	٧٤٠٠	٦٥١٥	العراق
٣٢٥٧	٢٨٦٩	٢٥٤٩	٨٦٤١	٧٥٥٤	٦٦٥٠	السعودية
						امارات
						الخليج
١٩٧	١٧٤	٥١٥	٥٢٤	٤٥٩	٤٠٣	العربي
						بما فيها
						الكويت
٦٦٤٥	٥٨٥٤	٥٥٦٢	١٧٦٣٠	١٥٤١٣	١٣٥٦٨	المجموع
١.١	١٠٨٣		الزيادة الصافية			

المصدر :

عن الدكتور حامد ربيع ، البترول العربي واستراتيجية تحرير الأرض المحتلة : القاهرة ١٩٧١ ، ص ١٤٦ .

### جدول (٥)

نسبة الاستثمار المحل الإجمالي والإدخار القومي الى الناتج القومي الإجمالي

الدولة	قبل الخطط الحالية (١)		في السنة الأخيرة للخطط الحالية	
	نسبة الاستثمار الى الناتج	نسبة الإدخار الى الناتج	نسبة الاستثمار الى الناتج	نسبة الإدخار الى الناتج
الأردن	١٣ر٤	٨ر٦	١٣ر٧	١٣ر١
مصر	١٩	١٣ر٨		
العراق	١٦ر٨	١٧ر٢	٢٢ر٥	٢٦ر٠
الكويت	١٨ر٦	٤٣ر٢	١٦ر٦	٥٠ر٧
سوريا	٢٠ (٢)	١٧ر٢ (٣)	٢١ر٥	٢٠ر٤

المصدر :

- الدكتور أحمد الفندور والاندياق الاقتصادي العربي : معهد الدراسات  
المرية : القاهرة ١٩٧٠ ؛ ص ٧٤ .  
(١) متوسط تنفيذ الخطط السابقة على الخطط الحالية بالنسبة للأردن ومصر  
والعراق وسوريا . ومتوسط السنوات ١٩٦٢/٦٢ - ١٩٦٥/٦٤ بالنسبة للكويت .  
(٢) نسبة الاستثمار الى الناتج المحل الصافي .  
(٣) نسبة الإدخار الى الناتج المحل الصافي .

مستقبل التنمية - ١٦١



## قائمة بأهم المراجع العربية والانجليزية والألمانية

### أولا : مراجع باللغة العربية

- ١ - دراسات في الجوانب الاجتماعية والسياسية لحرب أكتوبر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الاهرام ، يناير ١٩٧٤ .
- ٢ - مختار متولى ، نماذج من التعاون الاقتصادي العربى ، القاهرة ١٩٦٦ .
- ٣ - حازم الببلاوى ، نظرية التجارة الدولية ، منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٦٨ .
- ٤ - سيد مرعى ، الطعام الرخيص هل انتهى عصره ؟ سلسلة اقرأ العدد ٣٨٤ ، القاهرة ٧٤ .
- ٥ - حسين خلاف ، ورقة عمل غير منشورة - بناء على تكليف من الامانة العامة لجامعة الدول العربية بمناسبة المؤتمر المزمع عقده فى عام ١٩٧٥ عن مستقبل التعاون الاقتصادى العربى .
- ٦ - فوزى منصور ، محاضرات فى مبادئ علم الاقتصاد السياسى للبلدان النامية ، الجزء الأول القضايا والمنهج ، القاهرة ٧٣/١٩٧٤ .
- ٧ - ابراهيم شحاتة ، حازم الببلاوى ، دراسة عن التعاون الاقتصادى العربى ، ملحق الاهرام الاقتصادى عدد أول ديسمبر ١٩٦٥ .
- ٨ - حامد ربيع ، البترول العربى واستراتيجية التحرير ، القاهرة ١٩٧١ .

- ٩ - أحمد الفندور ، الاندماج الاقتصادي العربي ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٠ - مختار متولى ، بحث في اقتصاديات العالم العربي ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ١١ - نتائج المؤتمر الثانى للتنمية الصناعية فى الكويت ١٩٧١ ، طرابلس ابريل سنة ١٩٧٤ .
- ١٢ - جواد هاشم ، الوحدة العربية والتكامل الصناعى العربى ، مجلة قضايا عربية ، العدد الثانى ، بيروت ١٩٧٤ .
- ١٣ - أحمد صدقى الدجاني ، ماذا بعد حرب رمضان ؟ فلسطين والوطن العربى فى عالم الغد ، بيروت ١٩٧٤ .
- ١٤ - ابراهيم سعد الدين ، الدخول النفطية والفوائض المتوقعة لست دول عربية ، مجلة الطليعة ، العدد الرابع ، ابريل ١٩٧٤ .
- ١٥ - على الدين هلال ، الوحدة العربية ومنهج البحث الاجتماعى ، مجلة الطليعة ، العدد الخامس ، مايو ١٩٧٤ .
- ١٦ - حديث مع الرئيس بومدين ، اجراء لطفى الخولى ، جريدة الاهرام بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٧٤ .
- ١٧ - مبارك حجير ، فى المشاكل والحلول الاقتصادية للدول العربية ، القاهرة ١٩٦٨ .
- ١٨ - محمد زكى المسير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، القاهرة ١٩٧٠ .
- ١٩ - عبد الله عبد الدائم ، نحو حضارة عربية علمية تكنولوجية ، مجلة قضايا عربية ، بيروت العدد ٧ لسنة ١٩٧٤ .

ثانيا : مراجع اللغة الانجليزية :

- 20 Tinbergen, I. International Economic Integration, Amsterdam, 1965.
- 21 Myrdal, G., The Challenge of World Poverty, Pelican, 1971.
- 22 Musry, A., An Arab Common Market, Study in Inter-Arab Trade Relation, 1970.
- 23 El Sadat, President of Egypt, Where Egypt Stands, Foreign Affairs, American Quarterly Review, October, 1972.
- 24 Higgins, B., Economic Development, Principles, Problems and Policies, Constable and Co. Ltd., London, 1966.
- 25 Galal A. Amin, A Study in the Economic History of nine Arab Countries. Lectures presented for the use of students working for the post-graduate diploma in Economics and Public Finance, Ain Shams University, Cairo, 1973-73.
- 26 Gunter Barthel, Industrialisation in the Arab Countries of the Middle East, Berlin, 1972.
- 27 Lenczowski, « International Perspectives », a Journal of the Dept. of External Affairs, Canada, April 74.
- 28 Havelock Brewster, Industrial Integration System, a study presented at the request of the UNCTAD Secretariat, TD/B/345, July 1971.
- 29 Sachs and Laski, Industrial Development Strategy, UNIDO, Bulletin of Industrialisation and Productivity No. 16, New York, 1970.

ثالثاً : مراجع اللغة الألمانية :

- 30 Gunter, Notzold, Die Arabischen Lander, Haak Gotha, Leipzig, DDR, 1970.
- 31 Lander der Erde, Politisch — Okonomisches Handbuch, Berlin, 1972.
- 32 Horizont, Wochenzeitung fur Internationale Politik und Wirtschaft, Berlin, No. 2/1971.
- 33 Zielplanung in Forschung and Entwicklung, Autorenkollektiv, Berlin 1973.



# فهرس

٥	.. .. .	تقديم
٧	.. .. .	مقدمة

## الباب الأول

### تقدير مشكلة التعاون الاقتصادي والتنمية

#### في الوطن العربي

- مقدمة : أهمية ربط التكامل او التعاون .. بالتنمية ١٥
- القسم الأول : تقدير مشكلة التعاون الاقتصادي العربي ٢١
- القسم الثاني : تقدير مشكلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي .. .. ٣٩
- القسم الثالث : اتجاهات التنمية والتكامل في المستقبل ٥٩
- القسم الرابع : تقييم .. دروس مستفادة .. ٦٩

## الباب الثاني

### نموذج للتعاون الاقتصادي العربي

- مقدمة : .. .. . ٧٥
- القسم الأول : اطار نظري للنموذج .. .. ٧٩

- القسم الثاني : امكانيات تحقيق النموذج المقترح .. ٩٥
- القسم الثالث : مراحل تنفيذ النموذج من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ .. .. . ١٣٥
- القسم الرابع : توقعات نجاح النموذج (المستقبل) ١٤٥
- المرفقات : الجداول والرسوم التوضيحية .. .. ١٥٥
- المراجع العربية والأجنبية .. .. . ١٦٣



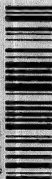
كتاب الساعة



مطابع المدينة المصرية العامة للكتاب

٣٥ قرشاً

Bibliotheca Alexandrina



0247305